الجامعة اللبنانية
كلية الحقوق والعلوم السياسية

العمادة



أهمية موقع جيوبوليتيك الشرق الأوسط

في العلاقات الإيرانية ـ التركية

رسالة لنيل شهادة دبلوم الدراسات العليا في العلاقات الدولية والدبلوماسية

إعداد

سهى أبو خليل

لجنة المناقشة

الدكتور حسان الأشمر	الأستاذ المشرف	رئيسًا
الدكتورة وردية عساف	أستاذ مساعد	عضوًا
الدكتور فيليب فارس	أستاذ مساعد	عضوًا

2020-2019

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى روح والدي.

إلى أمي

إلى زوجي وأولادي...

الشكر

أتقدم بخالص الشكر إلى الدكتور المشرف حسان الأشمر على الإشراف والمساعدة في إنجاز هذه الرسالة، وإلى كل من الدكتورة وردية عساف والدكتور فيليب فارس على ملاحظاتها القيمة وإلى إدارة الجامعة اللبنانية، وكل من ساهم وساعد في إنجاز هذا العمل.

المقدّمة:

يظهر التأثير الدولي كأحد المحدّدات الأساسية لطبيعة التفاعلات داخل إطار المنظومة الدولية. فنلاحظ التقارب الحاصل بين مجموعة من الدول دون سواها، في ظل وجود دولة قائدة ترعى العلاقات فيما بين هذه الدول. فتظهر القيادة السياسية داخل إطار إقليمي، وتظهر حينها الدولة القائد للإقليم، وقد تتسع لتشمل الجماعة الدولية، فتظهر الدولة العظمى لتقود النظام الدولي كله. فالقيادة عملية تأثيرية تتعلق بالتفاعلات القيادية، سواء السياسية والاقتصادية النظامية والمؤسسية في الإقليم، أو النظام الدولي.

ويتم التركيز على القيادة الإقليمية والدولية، فالبعض يرى أن التنافس في منطقة الشرق الأوسط بات محصورًا بالقوى العظمى، في حين يرى البعض الآخر أن قوى إقليمية تنهض بقوة وتتنافس لتتحكم بمفاتيح المنطقة، ويجسد المشهد الحالي أزمة في قيادة النظام الإقليمي – إن جاز التعبير – والنظام العالمي أيضًا.

وبتفكك الاتحاد السوفياتي خرجت بعض البلدان العربية من المظلة السوفياتية، أهمها العراق وسورية الجاران البريان المباشران لتركية، وبالنسبة للجارة البرية إيران الشيعية وما مثلته في الأفق التاريخي كقوة توازن بين العالمين السني والشيعي، وهذا بالإضافة إلى الصراع الصفوي – العثماني السابق، والتغيرات التي طرأت على إيران بعد سقوط الشاه وقيام الجمهورية الإسلامية، ومحاولتها المنافسة الإقليمية، وملفها النووي، كل ذلك دفع بتركية إلى محاولة لإقامة تعاون يناسب مصالحها الاقتصادية والسياسية.

وتزامنًا مع مرحلة الصعود الإيراني في المنطقة، حرصت إيران على تطوير علاقاتها الاقتصادية مع تركيا، الذي تعزز بمرحلة "التمكين" بعد احتلال العراق عام 2003، حيث أعطت إيران هذا الجانب أولوية قصوى تتقدم سياساتها في المنطقة. ومما زاد القناعة الإيرانية بحاجة تركيا لها، هو حرصها على أن تكون شريكًا اقتصاديًّا لإيران، إلى جانب شراكتها الاستراتيجية مع "إسرائيل"، بالإضافة لما تعانيه تركيا من انقسامات وصراعات وأزمات داخلية سابقًا وفي الوقت الحالي، والتي تصاعدت أكثر مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، حيث أدرك الأخير عدم قدرة تركيا على معالجة ملفات دولية وإقليمية لوحدها.

ومما زاد حاجة تركيا لإيران هو عدم حصولها على عضوية في الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي دفعها إلى التوجه نحو محيطها، ما خلق تداعيات خطيرة داخل الدولة القطرية، فخلقت حالة من الانقسام والتغريب المجتمعي، مقدمة لدور إيراني فاعل، وهو الدور الذي بدأت السياسة التركية في محاكاته ومحاولة تقليده، من خلال دعم حركات الإسلام – السني، وزيادة العنف داخل المنطقة العربية، التي أصبحت أمام صراعات مفتوحة على جميع الاحتمالات.

فموقع تركيا كمدخل للغرب، كما موقع إيران كمدخل للشرق، جعل البلدين يحتاجان الى بعضهما البعض، في علاقة أصبحت اليوم، محكومة بفكرة الاعتمادية الدولية، التي أدت إلى تراجع الصراعات الإيديولوجية، لمصلحة الصراعات الاقتصادية، التي أفرزت نظامًا دوليًّا، قائمًا على التعاون والتنافس بين القوى الدولية والإقليمية، كمعادلة تيقنت من خلالها القوّتان الإقليميتان (تركية وإيران)، استمرار الصراع في ما بينهما لمصلحة التنمية الخاصة لكل بلد، وهو الفهم الذي تعاملت معه في علاقاتها الثنائية، بما ينعكس على مصالحها الذاتية، من دون الالتفات لمحيطها، الأمر الذي وضع المنطقة أمام تداعيات تهدد ميزة التعايش المشترك بين شعوب المنطقة، وهو التهديد الذي لا ينعكس على دول المنطقة العربية وحدها، بقدر ما يطال كامل منطقة الشرق الأوسط، وفي مقدمتها إيران وتركية.

ومع وصول حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان ووزير خارجيته أحمد داوود أوغلو إلى السلطة في تركيا؛ بدأ الحزب بسياسة التعويض عن الفشل الذي منيت به تركيا في الانفتاح على أوروبا، وتأكيد ثقافتها الأطلسية كعضو في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وذلك بانتهاج سياسة براغماتية على الصعيدين الداخلي والدولي.

وخلافًا لكل الحكومات التي سبقت حكومة أردوغان، فقد تعالت الأصوات التي أشارت إلى مصطلح "العثمانية الجديدة"، الذي ظهر مع نهاية الحرب الباردة في عهد الرئيس التركي "طورغوت أوزال"، حيث ظلت خطابات وأحاديث قادة حزب العدالة والتنمية تذكر الأتراك بأولئك السلاطين الذين كانت لهم صولات وجولات ضد الدولة الصفوية الشيعية؛ ولم يتردد أردوغان نفسه في التصريح لصحيفة الواشنطن بوست في نهاية العام 2010، "أنه لا مانع من أن تكون تركيا زعيمة على الدول التي كانت تحت الحكم العثماني". ويرد في حديث له في 15 تموز 2012، على الانتقادات الموجهة

له بسبب تدخل تركيا في الشأن السوري قائلًا:" إن حزب العدالة والتنمية هو حزب يحمل في جذوره العميقة روح السلاجقة والعثمانيين".

فقد استقرت العلاقات بين إيران وتركية في العقد الماضي بشأن ثلاثة مواضيع ذات اهتمام مشترك: التعاملات الاقتصادية ورفض انفصال كردستان، وإلى حدٍّ أقل دعم دولة فلسطينية. وعلى الرغم من المنافسة والخلافات فيما بين الطرفين وخصوصًا حول سوريا وآسيا الوسطى وعضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي فقد ساهمت هذه المواضيع الثلاثة في استمرار العلاقات الودية، وتخللها هبّات من التنافس الشديد بين البلدين.

إطار الرسالة وأهدافه:

سنحاول في هذه الرسالة الإحاطة بالعلاقات التركية – الإيرانية وأثرها على قضايا الشرق الأوسط، مركزين على موقف الدولتين من الأزمة السورية، وكلٍّ من القضية الكردية والقضية الفلسطينية. بالإضافة إلى محاولة كلّ من الجمهورية الإسلامية الإيرانية والدولة التركية أن تثبت نفسها على ساحة العلاقات الدولية كفاعل مؤثّر ومقرّر في أحيان كثيرة، الأمر الذي يبرر التنافس الودي باستثناء ما يتعلق بالمسألة الكردية والخلافات حول الأحداث التي حصلت في سورية.

أهمية الموضوع:

يؤكد أغلب الباحثين والمختصين بالشأن السياسي الدولي على أهمية جيوبوليتيك إقليم الشرق الأوسط وتأثيره على العلاقات بين كل من تركيا وإيران، إذ إن المتغيرات التي حصلت في خارطة الصراع الجغرافية ضاعفت من أهمية دراسة العلاقات التركية – الإيرانية.

أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيار موضوع العلاقات التركية– الإيرانية لأنه يشكل أهمية كبرى على كل الصعد، الأمر الذي يدفع الباحثين إلى دراسته وإلقاء الضوء عليه، خاصة انه موضوع متجدد وحيوي ومرتبط بشكل مباشر بإقليم الشرق الأوسط، حيث أنه يشكل موضوع مؤثر في صياغة السياسات الإقليمية.

إشكالية الرسالة:

تمثل العلاقات الإيرانية – التركية أهمية استراتيجية على صعيد العلاقات الدولية كما ذكرنا سابقًا، والتي تؤثر على محيط الشرق الأوسط بشكل عام. وعليه تطرح الإشكالية التالية:

كيف توفق الدولتان بين علاقتهما ومصالحهما المشتركة وخلافاتهما حول بعض الملفات والقضايا الإقليمية ففي الشرق الأوسط؟

وفي سياق موضوع رسالتنا، تظهر أمام الباحث مجموعة من الأسئلة التي لا بد من الإجابة عنها، وهي:

مدى تأثير عامل الجيوبوليتيك على العلاقات الإيرانية – التركية؟ وبالتالي مدى تحكم مصالح الدولتين بالعلاقات بين الدولتين؟ وما هو تأثير الجغرافيا السياسية لكلا الدولتين على الواقع الإقليمي للشرق الأوسط؟ وما هو موقف كل منهما من القضايا الأساسية في هذا الإقليم؟

المنهج المتبع:

لا بد لنا وفي خضم الإجابة عن هذه الإشكاليات، أن نعتمد على المنهج التاريخي، فما الأحداث الحالية إلا نتيجة تراكمات الماضي، فلا يمكن لنا كباحثين أن نقتصر على دراسة الدور الإقليمي لإيران وتركية من دون العودة إلى حيثياته وتطوره العام تاريخيًّا.

إلى جانب ذلك، من الضروري اعتماد المنهج التحليلي، من أجل تحليل مضامين العلاقات التركية – الإيرانية والوقوف على القضايا الخلافية والتوافقية.

الصعوبات التي واجهت الرسالة:

ظهرت بعض الصعوبات أمامنا، حيث إنه تعددت وجهات النظر غير الموضوعية، وبالتالي توجب عليّ الحصول على كمّ هائل من المراجع المختلفة حتى تمكنت من تقديم بحث واسع متعدد التفاصيل للإلمام بكافة جوانب الموضوع، وإعطاء كل منها حقه بالكامل.

فرضية الرسالة:

تنطلق الدراسة من فرضية أساسية قوامها أن العلاقات التركية – الإيرانية قد حافظت على ثباتها انطلاقًا من الدور الاقتصادي والحفاظ على المصالح المشتركة، على الرغم من التنافس الإقليمي حول الأدوار والنفوذ، بالاستناد إلى جيبوليتيك الشرق الأوسط والواقع الإقليمي والجيوبوليتيكي لكلا الدولتين.

أقسام الرسالة:

وبناءً على ما سبق، سيتم تقسيم البحث على الشكل التالي:

في القسم الأول سيتم تناول مفهوم جيوبوليتيك إيران وتركية والصراع الدولي في منطقة الشرق الأوسط.

أما في القسم الثاني فسنتحدث عن الرؤية التركية – الإيرانية لجيوبوليتيك الشرق الأوسط.

القسم الأول: مفهوم جيوبوليتيك إيران وتركية والصراع الدولي في منطقة الشرق الأوسط

تطور مضمون الجغرافيا السياسية في القرن الماضي ليتفرع عنها مصطلح جديد يعرف بالجيوبوليتيك. وعلى الرغم من أن الجيوبوليتيكة القديمة مستمرة بدون أصول علمية واضحة فإن الفكر الجيوبوليتيكي الحديث حدد قواعد ونظريات مهمة مرتبطة بالسلم والعلاقات الدولية بشكل عام.

ويتخذ المدخل الجيوبوليتيكي من الدولة/الأرض مستوىً مهمًّا للتحليل، وقد حظي هذا التحليل بخاصية جعلته نقطة اهتمام، سواء من قبل صناع القرار أو القادة العسكريين والسياسيين.

فيستطيع القادة العسكريون الاستفادة من التحليل الجيوبوليتيكي لأغراض عسكرية وسياسية لاتخاذ القرارات، ويستطيع أن يقدّم معلومات لتحديد المناطق التي من الممكن أن يحدث فيها تصادم المصالح الدولية، وأنه من الممكن إعداد سياسات ومناهج وخطط تنطوي عليها الاستراتيجية[1].

وتختص النظرية الجيوبوليتيكة بدراسة الدولة حسب وجهة النظر السياسية بحسب واقعها الجغرافي، وتعتبر أن نمو الدولة وارتقاءها وتطورها ترتبط بشكل وثيق بالعوامل الجغرافية، بالإضافة إلى قدراتها المعنوية والمادية.

والدراسات الجيوبوليتيكية تهتم بالدولة باعتبارها كائنًا حيًّا ينمو ويتفاعل، ويجب أن تكون واضحة الرؤية والهدف، وترتبط بمقاصد سياسية معلومة ومحددة، وهذا المجال الحيوي، حسب التصور الجيوبوليتيكي، هو الإطار المكاني أو الحيز الجغرافي الذي تعتقد الدولة أن التحرك باتجاهه يعد ضروريًا لتحقيق أهداف سياستها العليا"[2].

1- الموسوعة الجزائرية للدراسات الاستراتيجية، **النظرية الجيوبوليتيكية**،2015/3/3: تاريخ الدخول :2019/2/25

https:\\www.politics-dz.com\community.

2 – المرجع نفسه، **النظرية الجيوبوليتيكية**، مرجع سابق.

وشكل علم الجيوبوليتيك بالنسبة للغرب شغف القرن العشرين. حيث ظهر اعتبارًا من منتصف القرن التاسع عشر، وذلك عندما وضع المفكرون الألمان الركائز الأساسية في علم الجيوبوليتيكا، وهي أن الدولة لها أهداف تتطلع إلى تحقيقها من خلال توظيف الحتمية الجغرافية[1].

وأثبت علم الجيوبوليتيك عدة قضايا ترتبط فيه بالجغرافيا السياسية، والتي تشكل قواعد أساسية في العلاقات الدولية[2]:

- معرفة كيفية صناعة القرار الدولي وتحركات القوى العالمية على المسرح، وأن مصير الدول يرتبط بالجغرافيا السياسية حسب المنظور الجيوبوليتيكي.
- إن الصراعات الدولية لم تعد شأنًا محليًا فقط، فهي تعيد صياغة العالم بشكل دائم، وتعيد تنظيم توزيع القوى العسكرية والقوى الاقتصادية ولا يتوضح منها إلا بفهم الجيوبوليتيك.
- والدولة القطرية لا تستطيع أن تعيش وتحمي نفسها وتقيم تحالفاتها من دون فهم بنية الصراعات وعلاقتها بالجغرافيا.

يتبين، أن الجيوبوليتيك مصطلح عميق ومتنوع الأضلع وذو تأثير مباشر على العلاقات السياسية والاقتصادية بين الدول، الأمر الذي يدفع العديد من المحللين إلى استخدامه في توضيح أسباب الصراعات من جهة، أو العلاقات والمصالح الدولية من جهة أخرى.

فالعلاقات بين الدول تبرز من خلال الأهمية الجيوبوليتيكة للخريطة السياسية لكل بلد، لذلك يعتبر الشرق الأوسط من أهم الأقاليم من الناحية الجيوبوليتيكية والاستراتيجية، ما يبرز أهمية بلدان هذا الإقليم، من أهمها إيران وتركيا... والعديد من الدول المشاركة ضمن تصنيف هذا الإقليم.

فما أهمية جيوبوليتيك الشرق الأوسط؟ وما أهمية جيوبوليتيك تركيا وإيران؟

---

[1] – الموسوعة الجزائرية للدراسات الاستراتيجية، **النظرية الجيوبوليتيكية**، مرجع سابق.

[2] – جاسم سلطان، **الجغرافيا والحلم العربي القادم– جيوبوليتيك– عندما تتحدث الجغرافيا**، الطبعة الأولى، دار تمكين للأبحاث والنشر، بيروت، يناير 2013، ص 10.

الفصل الأول: الموقع الجيوبوليتيكي للشرق الأوسط ومكانة تركيا وإيران

إن أساس الجيوبوليتيك هو تحليل العلاقات السياسية الدولية على ضوء الأوضاع والتركيب الجغرافي، فتختلف الآراء الجيوبوليتيكية مع اختلاف الأوضاع الجغرافية، وهي تتغير أيضًا بتغير التكنولوجيا وما ينطوي عليه من مفاهيم وقوى جديدة لذات الأرض، وهذا ما أكد عليه ماكيندر Mackinder ، بقوله: " لكل قرن جيوبوليتيكية، وإلى اليوم فإن نظرتنا إلى الحقائق الجغرافية ما زالت ملونة بمفاهيمنا المسبقة المستمدة من الماضي لتلك الحقائق وذلك لأغراض عملية"[1].

ففي الماضي كانت النظرة مبنية على توزيع الكتل القارية فقط، أما في الوقت الحالي فإن النظرة إلى الأوضاع الجغرافية قائمة على الترابط بين توزيع أشكال سطح الأرض وأنماط الحركة، وفي القرن الماضي كانت قائمة على توزيعات مناخية وأشكال السطح الإقليمية.

ويرى بعض الباحثين:" أن التنظيم الجيوبوليتيكي قد يخدم أغراض البحث التأملي أو أغراض تخطيط السياسة والدعاية أو غير ذلك من الأغراض السياسية العملية، مثال ذلك أعمال الجيوبوليتيكيين الألمان في خلال العهد النازي"[2].

فالعلاقة القوية التي تربط علم الجيوبوليتيكا بالسياسة العالمية، وبقضايا الصراع والتنافس والتعاون بين الوحدات التي تؤلف لتفاعلات السياسة العالمية يفترض تضمينها عددا كبيرا من حقوق المعرفة والدراسات، كالتاريخ والجغرافيا، والأنثولوجيا علم السياسة وعلم الاجتماع...، لكن هذه الفروع مختلفة بشكل كبير من حيث منطلقاتها ومدارها وتجعل من محاولة ضمها أمرًا منافيًا للحقيقة العلمية.

---

[1]– محمد رياض، **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط**، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ص 52.

[2]– المرجع السابق، ص 52.

فالجيوبوليتيكا، هي رؤية تكاد أن تكون نموذجًا تفسيريًا "Paradigme" متماسكًا يصل إلى المنظورات الكبرى كالماركسية[1].

ويعتبر الشرط الأوسط نقطة مهمة في السياسات العالمية، ومركزًا أساسيًّا ومهمًا للفكر الجيوبوليتيكي. فالتطورات والصراعات الدائمة بين الدول جعلت منه انطلاقة أساسية لتفسير أي ظاهرة سياسية. ويشكل العالم العربي أساس هذا الإقليم، بالإضافة إلى بعض الدول غير العربية كإيران، تركيا و"إسرائيل... .

إذًا، ما هو مفهوم الجيوبوليتيك؟ وأين يقع الشرق الأوسط من هذا المفهوم؟

---

[1]– لزهر وناسي، **التفاعلات الاستراتيجية في آسيا الوسطى دراسة في العلاقات بين مثلث القوة الولايات المتحدة الأمريكية– الصين– روسيا**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية ودراسات استراتيجية، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013–2014، ص 47.

المبحث الأول: مصطلح الجيوبوليتيك والنظريات المتعلقة به

تتبين أهمية الدراسات الجيوبوليتيكية عن طريق تصاعد الأزمات الدولية وتوسع رقعة المشكلات الاقتصادية والعسكرية والسياسية بين العديد من الدول. فاعتبر البعض أن القرن الماضي قرن الصراعات الدولية، حيث تبلور مفهوم الجيوبوليتيك، لكن، هناك من اعتبر أن الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك مفهومان مختلفان، ولا يمكن استخدامهما لنفس المعنى[1].

فما هو مفهوم الجيوبوليتيك، وما هي الجغرافيا السياسية؟

المطلب الأول: مفهوم الجيوبوليتيك

إن أول من استخدم مصطلح الجيوبوليتيك هو أستاذ العلوم السياسية في جامعة "غوتبرغ Goteberg"، رودولف كيلين R.Kjelen (وهو سويدي الأصل) (1922–1864). حيث رأى أن الجيوبوليتيك تضمن حيوية حركة الدولة في مجاليها الإقليمي والمجتمع الدولي في ضوء الحقائق الجغرافية، بالمقابل تدرس الجغرافيا السياسية الحقائق الجغرافية التي تشارك في تكوين سياسة الدولة وشخصيتها[2].

قبل الولوج في تفاصيل مراحل الدّراسة هذه، لا بدّ من تسليط الضوء أولًا على مفهوم الجيوبوليتيك، ومقارنته بالجغرافية السياسية ولو بشكل سريع وموجز، لاستباق أيّ إمكانية التباس ضمني أو تضارب ممكن في المفاهيم.

الفقرة الأولى: العلاقة بين الجيوبوليتيك والجغرافيا السياسية

فالجغرافيا السياسيّة تعكس بالأساس الواقع الثّابت للدّولة موضوع الرسالة انطلاقًا من العناصر التي تحدد مدى قوّتها من أرض وموقع جغرافيّ وشعب وموارد طبيعيّة، إلى ما هنالك... أما

---

[1]– محمد علوان، **استراتيجية**، موقع النبأ، الأحد 29 كانون الأول 2014، تاريخ الدخول: 2019/2/28: https://annabaa.org

[2]– عدنان السيد حسين، **الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر**، الطبعة الثانية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1996، ص 62.

الجيوبوليتيك فهو ليس بعامل ثابت، بل متغير يرتبط بكيفية توظيف تلك العناصر المذكورة في السّياسات الخارجيّة للدول بشكلٍ خاص، والعلاقات الدولية عامةً[1].

ويبين الجدول التالي الفرق بين الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك:

الجدول رقم: 1: العلاقة بين الجغرافية السياسية والجيوبوليتيكا

الجيوبوليتيك	الجغرافيا السياسية
تتناول حيوية الدولة وحركتها في مجالها الإقليمي وفي المجتمع الدولي في ضوء الحقائق الجغرافية	تدرس الحقائق الجغرافية التي تسهم في تكوين سياسة الدولة وشخصيتها
تقوم على دراسة الدولة من ناحية مطالبها وأهدافها على مستوى السياسة الدولية	تهتم بتحليل بيئة الدولة تحليلًا موضوعيًا
إن التأثيرات الجغرافية هي الأساس في قوة الدولة وعلاقتها الخارجية في مجريات السياسة الدولية	تهتم بدراسة الدولة كما هي كائنة
هي دراسة متحركة وعرضة لعوامل التغيير مع ثبات العامل الجغرافي كمؤثر في العلاقات الدولية.	هي الأصل الذي تفرعت منه الجيوبوليتيكا
دراسة الماضي والحاضر لمعرفة ما سيكون عليه المستقبل	فحص ودراسة ظروف المجال الأرضي للدولة
دراسة الدولة كما يجب أن تكون في ضوء المعطيات الجغرافية	
تعنى بالمطالب المكانية للدولة	

[1]– روزي حداد، **تأثير الجيوبوليتيك في منطقة آسيا الوسطى على جيواستراتيجيّات الدول الكبرى (الصين الشعبية، روسيا الاتحادية، والولايات المتحدة الأميركية نموذجًا**، رسالة لنيل شهادة ماستر بحثي في العلاقات الدولية والدبلوماسية، الجامعة اللبنانية، 2018 ، ص 5.

تستمد مادتها من الجغرافيا السياسية والتاريخ والدراسات التخصصية والاستراتيجية العسكرية	

المصدر: كامل أبو ضاهر، **الفصل السادس الجيوبوليتيك والجغرافيا السياسية،** 2012، بحث خاص، ص 5.

يتبين، أن الجيوبوليتيك يتميز بدينامية وعرضة لمتغيرات عديدة، وأن العامل الجغرافي يبقى عاملًا مهمًّا في العلاقات الدولية، فالدراسات الجيوبوليتيكية لا تقوم فقط على دراسة وتحليل الحوادث الماضية فقط، بل تركز على الحاضر والمستقبل. وعلى الرغم من بعض الاختلافات بين الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك إلا أن البعض يرى أن هذه الفروقات ضئيلة، والبعض يعتبرهما ذاتي مفهوم واحد[1].

لذلك، إن موضوع الجيوبوليتيك ليس أمرًا حديث النشأة على الرغم من أن المصطلح قد تبلور حديثًا، فقد تحدث بهذا الموضوع منذ عدة آلاف السنين على يد المفكرين القدامى قبل أن يصاغ بالشكل الحالي، فقد كتب المفكر اليوناني "هيرودوتس" أن ملك الفرس "كورش" رفض قيادة شعبه للسيطرة على أراضٍ خصبة بسبب لين المناخ الذي سيجعلهم ضعافًا.

وحتى الباحثون العرب قد لاحظوا هذه العلاقة. فقد أبرز ابن خلدون هذه العلاقة حيث اعتبر أن ميل سكان أواسط أفريقيا إلى الدعة والمرح على أساس ظروف المناخ السائدة في تلك المنطقة، ووضع قوانين توضح تطور الدول واضمحلالها على ضوء رابطة الدم التي تجمع بين أفراد القبيلة وتقربهم من بعضهم البعض. وقد اتبع الجغرافيون الغربيون أفكار ابن خلدون، على سبيل المثال "مونتسكيو" الذي شرح تأثير الجغرافيا على التباين السياسي والسلوك البشري وشدد على أن الجغرافية والمناخ تحدد التطور السياسي للدولة[2].

وقدّ شكل القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين تطوّرا كبيرًا لهذا العلم على المستوى النظري ومستوى تأثيره في صياغة التوجهات الاستراتيجية للدول، حيث صعد هذا العلم إلى مصاف العلوم

[1]– عدنان السيد حسين، **الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر**، مرجع سابق، ص 62.

[2]– صبري فارس الهيتي، **الجغرافيا السياسية– مع تطبيقات جيوبوليتيكية استشرافية عن الوطن العربي،** الطبعة الأولى، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2000، ص 133.

الكبرى خلال الحرب العالمية الثانية وهزيمة ألمانيا، حيث بدأ النظر إلى علم الجيوبوليتيك على أنه "مثال للتوظيف الخاطئ للجغرافيا في السياسة"، واعتبره البعض علمًا زائفًا، ومنعت بعض الدول تدريس الجيوبوليتيك والجغرافيا السياسية، واعتبرتهما علمين يسعيان إلى تكريس الأطماع القومية، وبقي الوضع قائمًا على ما هو عليه حتى انهيار الاتحاد السوفياتي في التسعينيات من القرن الماضي، لتعود أهمية علم الجيوبوليتيك وتأثيرها المباشر على السياسية الدولية.

فبعد انهيار المحددات السياسية والإيديولوجيا التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية وتأسيس نظام عالمي ثنائي القطبية، حث الباحثين إلى التماس شكل آخر للنظام الجديد ضمن عوامل أكثر ثباتًا وديمومة في صنع الكتل السياسية الكبرى التي تمثلت بالجغرافيا[1].

وتسلم الألمان القيادة في الجغرافية السياسية، فألمانيا لم تكن تمتلك في ذلك الوقت مستعمرات، إذ إنها كانت منقسمة إلى دويلات، والصفة الوحيدة للجغرافيا السياسية لهذا النظام هي عدم أخذها الناحية الجغرافيا كليًا. وقد كتب البارون (Dietrich Von Bulow) في كتابه "روح النظام الجديد للحرب":" أنه طالما هناك شيء يقتسم فسوف تقع حروب... وعليه فإن من الضروري معرفة ما هي الحدود الطبيعية، وأن الحدود الطبيعية الحربية هي ليست الحدود التجارية نفسها، لأن الحدود الطبيعية تشمل الأنهار والبحار والجبال ويمكن بسهولة تحديد حدود الدولة". وقد أعطى مثالًا على ذلك نهر الراين الذي لن يكون حدًّا طبيعيًا بين فرنسا وألمانيا، فباتحاد هذه الأخيرة سيكون لها الأفضلية على فرنسا بفضل خطوط مواصلاتها الداخلية. ويتبين أن هذا النهج الذي عالج به Von Below مشاكل الدولة كان جيوبوليتيكيًا[2].

يعتبر مصطلح الجيوبوليتيك من المصطلحات المهمة التي يجب التطرق إليها وتوضيح معناها. حيث بات الجيوبوليتيك علمًا رائجًا ترتكز عليه الدّول في إعداد معظم استراتيجياتها وسياساتها الخارجيّة، فخرجت إلى العلن نظريات عديدة ومتنوعة المراجع، وتقوم برسم تصورات سياسية مستقبلية

---

[1]– لورا محمود، **الجيوبوليتيك جغرافية السياسة أم استراتيجية الساسة**، مرجع سابق.

[2]– صبري فارس الهيتي، **الجغرافيا السياسية– مع تطبيقات جيوبوليتيكية استشرافية عن الوطن العربي**، مرجع سابق، ص 135.

تختلف بحسب وجهات النظر والتوجهات الإيديولوجية للدّول على ضوء تفاعل أماكن محدّدة من العالم للسيطرة على المساحة الأكبر منه.

يشابه هذا العلم في الحقيقة الخطط الاقتصادية أو التنموية في أيامنا الراهنة، وذلك بهدف تكوين فكرة شاملة عن قوة الدولة على النواحي البرية والجوية والبحرية والمكانة التي يمكن أن تحتلّها في مضامين السياسات العالمية والدور الذي يمكن أت تؤديه، والمكسب المحتمل من السيطرة عليها إن كانت من الدّول النامية...[1].

الفقرة الثانية: تعريف مصطلح الجيوبوليتيك

الجيوبوليتيك مصطلح يتألف من كلمتين يونانيتين هما (Geo) وتعني الأرض، و(politique) وتعني سياسة الدولة. وهو علم "دراسة تأثير الأرض برها وبحرها وثرواتها وموقعها على السياسة في مقابل مسعى السياسة للاستفادة من هذه المميزات، أي السياسة المتعلقة بالسيطرة على الأرض وبسط نفوذ الدولة في أي مكان تستطيع الوصول إليه، إذ إن النظرة الجيوسياسية لدى دولة ما تتعلق بقدرتها على أن تكون لاعبًا فعّالًا في أوسع مساحة ممكنة من الكرة الأرضية"[2].

أما مجلة "الجيوبوليتيك" الألمانية فقد عرفت عام 1928 هذا المصطلح على أنه: "علم علاقة الأرض بالعمليات السياسية. وأن موضوعها يقوم على قاعدة جغرافية عريضة ولا سيما على الجغرافيا السياسية التي هي علم الكائنات السياسية في مكانها وبيئتها..."[3].

أما معهد ميونيخ للجيوبوليتيك* فقد أورد عدة تعاريف هي:

- " الجيوبوليتيك هي النظرية التي تبحث في قوة الدولة بالنسبة للأرض

1– روزي حداد، **تأثير الجيبوليتك منطقة آسيا الوسطى على جيواستراتيجيّات الدول الكبرى (الصين الشعبية، روسيا الاتحادية، والولايات المتحدة الأميركية نموذجًا**، مرجع سابق، ص8.

2– لورا محمود، **الجيوبوليتيك جغرافية السياسة أم استراتيجية الساسة**، نوفمبر 2014، تاريخ الدخول :2019/2/28

www.al-binaa.com

3– عبد المنعم عبد الوهاب، **جغرافيا العلاقات السياسية**، الكويت، وكالة المطبوعات، ص 130.

* The Geopolitical Institute Of Munich الذي أسسه أستاذ الجيوبوليتيك كارل هاوسهوفر.

- الجيوبوليتيك هي نظرية التطورات السياسية من حيث علاقتها بالأرض
- الجيوبوليتيك هي العلم الذي يبحث في المنظمات السياسية للمجال الأرضي وتكوينها.
- الجيوبوليتيك هي الأساس العملي الذي يقوم عليه فن العمل السياسي للدولة في كفاحها المميت من أجل الحصول على مجالها الحيوي"[1].

يتضح مما سبق، أن أفكار المدارس الألمانية بأن الجيوبوليتيك ترتبط بفكرة المجال الحيوي، ويشكل التوسع الإقليمي حيز مهمًا له، فعمل النازيون من خلال الحرب العالمية الثانية على تغطية سيطرتهم التوسعية تحت مظلة النظام الجديد لأوروبا.

أما "رودولف كيلين Rudolf Kjelen " فقد عرف هذا المصطلح في كتابه "الدولة مظهر من مظاهر الحياة:" دراسة البيئة الطبيعية للدولة، وأن اهم ما تعنى به الدولة هو القوة، كما إن حياة الدول تعتمد عل التربية والثقافة والاقتصاد، والحكم قوة السلطان". إن هذا التعريف يبيّن أن كيلين اعتبر أن الغرض الأسمى للعلم هو جعل الجغرافيا في خدمة الدولة[2].

في حين عرّفه "هاوسهوفر karle Hawshofer" أنه العلم القومي الجديد للدولة، وهي عقيدة تقوم على حتمية المجال الحيوي بالنسبة لكل العمليات السياسية". وأشار "هاوسهوفر" في هذا التعريف الى أن علم الجيوبوليتيك هو العلم الجديد الذي يستند إلى الجغرافيا السياسية[3].

إن مفهوم الجيوبوليتيك يقوم على دراسة التأثيرات الجغرافية للدولة في سياساتها الخارجية بالتركيز على المظهر الجغرافي في العلاقات الخارجية على كل النواحي. فالفكر الجيوبوليتيكي القديم ارتبط بالظروف الجغرافية المحيطة بشعب أو قبيلة، لأن السياسات القديمة كانت عشائرية أو قبالية بالنسبة للرعاة وأمثالهم من المتحركين أو الدول التي كونت الحضارات العليا في الشرق الأوسط. وهذه السياسات كانت تسيطر عليها فكرة الوحدات الجغرافية كالأودية البحرية.

---

[1]– عدنان السيد حسين، **الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر**، مرجع سابق، ص 63.

[2]– الموسوعة السياسية، **الجيوبوليتيك– Geopolitics**، تاريخ الدخول: 1/3/ 2019:
https://politica;-encyclopedia.org/dictionary/الجيوبوليتيك

[3]– الموسوعة السياسية، **الجيوبوليتيك– Geopolitics**، مرجع سابق.

لكن الفكر الجيوبوليتيكي الحديث تطور مع تطور العلوم الجغرافية، وأن مؤسسي الجغرافيا الحديثة قد أصروا على مفهوم الإقليمية المرتبط بالأنماط الإقليمية، فأصبحت هذه الأفكار – الإقليمية أسس الجيوبوليتيكيا الحديثة[1].

فتعددت بالتالي النظريات التي تناولت هذا الموضوع، وأخذ العديد من الجغرافيين بوضع نظريات حول إمكانية السيطرة على دولة أو إقليم وفقًا للجيوبوليتيك، وحتى في تحليل العلاقات الدولية الحالية، يعتمد كل المحللين السياسيين على هذا العلم من أجل توقع مصير العلاقات الدولية والدبلوماسية بين الدول.

المطلب الثاني: الجيوبوليتيكا والنظريات المتعلقة بها

من الممكن أن يختلف الأكاديميون حول تسمية الجيوبوليتيك، فمنهم من يطلق عليها مصطلح الجيوستراتيجي، لكنهم يتفقون على أنها العنصر الأساس في رؤية العالم اليوم، وأنها تساعد في تشكل العالم. فالجيوبوليتيك في أي مجتمع في العصر الحالي هي ثقافة سياسية متأثرة بالجغرافيا، وهي نظرة حول علاقة الجغرافية بقوة أو ضعف الدولة[2].

وفي عام 1924 نشأت في ميونيخ المدرسة الجيوبوليتيكية تحت رعاية الجغرافية الألمانية التي ساعدت الفكر الألماني مع الجهود المتوافرة للمجلة الجيوبوليتيكية لتشمل أراضي تتناسب مع متطالباتها الجغرافية وتضم الأراضي التي يقطنها الجنس الآري؛ فأطلق هتلر هذه الأفكار مع أفكار ماكندر (نظرية قلب الأرض) وبعض النظريات لتكريس مفهوم المجال الحيوي لألمانيا[3].

---

[1]– محمد رياض، **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط**، مرجع سابق، ص 58.

[2]– جاسم سلطان، **الجغرافيا والحلم العربي القادم– جيوبوليتيك– عندما تتحدث الجغرافيا**، مرجع سابق، ص 57.

[3]– محمد علوان، **استراتيجية**، مرجع سابق، ص 6.

الفقرة الأولى: مدارس الجيوبوليتك

1. المدرسة الألمانية

تمركزت الآراء الجيوبوليتيكية الألمانية حول عدد من الموضوعات السياسية، أهمها : فكرة الدولة العضوية، والمجال الحيوي، والحد العضوي القابل للتمدد والانكماش، وكان محور تفكير معهد ميونيخ أن قوة منطقة معينة أو ضعفها مرتبطة بموقعها وطبيعة حدودها . ويعد راتزل وهاوسهوفر أبرز منظري المدرسة الجيوبولتيك الألمانية(1).

2. المدرسة الانجليزية

وتقوم دعائم المدرسة الإنجليزية علي القوة البحرية sea power من خلال الهيمنة علي البحار والمحيطات، ويعتبر جون ماكيندر الأب المؤسس لهذة المدرسة.

3. المدرسة الفرنسية

يعد جاك أنسل وإيف لاكوست من المؤسسين للجيوبولتيك الفرنسية إيف لاكوست :اهتم إيف لاكوست بدراسة قضايا العالم الثالث ثم بظاهرة الحرب، ولم يتفق مع طروحات النظرية العضوية الألمانية والبريطانية، كما لم يتفق مع الطرح النفعي البراجماتي الذي تبنته المدرسة الأمريكية، وقد عرف الجيوبولتيك علي أنه يهتم بوصف وتفسير تنازع وتنافس السلطات حول الأقاليم والإرادات الوطنية، ويوصف لاكوست علي أنه أهتم بالجيوبولتيك المحلية غير المعولمة من خلال دراسته للعلاقة بين الميول السياسية للسكان والأرض التي يعيشون عليها، ولم يكن مهتما بالطرح الأطلسي، أي السيطرة علي الأطراف المحيطة بمنطقة القلب، كما قدمه ماهان وسبيكمان أو الاهتمام بمنطقة القلب التي يمكن أن تسيطر علي العالم بعد سيطرتها علي الجزيرة العالمية(2).

1- ملتقى الباحثين السياسيين العرب، **الفرق بين المدارس الجيبوليتكية (الألمانية- الإنجليزية- الفرنسية)**، 18 \ أيلول\ 2019، تاريخ الدخول: 22-7-2021:

https://arabprf.com/?p=474

2- المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، **الجيوسياسة (الجيوبوليتك): من الفكرة إلى الأداة**، العدد الثاني: جويليه 2016، رضوان بوهيدل، ص 217.

الفقرة الثانية: نظريات الجيوبوليتك

4. نظرية راتزل (Ratzel) القوة البرية

اعتبر "راتزل" أن الدولة كائن عضوي يكبر وتزداد احتياجاته باستمرار، وشبه الحدود بجلد الكائن العضوي، الذي يتمدد بشكل دائم مع نموه. فرقعة الدولة تنمو بنمو الثقافة، فكلما انتشر السكان نشروا ثقافتهم في الأرض الجديدة فتضاف هذه الأخيرة للدولة[1].

أظهر "راتزل" في كتاباته أن الأرض ثابتة، طريق ثابتة تدور حوله مصالح الناس، واستنتج أن الدولة تشكل كائنًا حيًّا، لكن جذورها في الأرض، ورأى أن الدولة تتطور بناءً على تضاريسها الإقليمية وحجمها وفهمها من قبل الناس. وهكذا، فإن الدولة تعكس المبدأ الجغرافي الموضوعي والفهم الوطني الذاتي لهذا المبدأ، وهذا ما يعبر عنه سياسيًا. ورأى أن الأرض أو الدولة الطبيعية في حالة تجمع معظمها عضويًا بين الجغرافيا والديموغرافيا والعلاقات القومة الأثنية. وقد كتب في هذا المجال:

"تتعرض الدولة في جميع مراحل تطورها ككائن حي مع ضرورة الحفاظ على ارتباطها بالتضاريس، وبالتالي يجب دراستها من وجهة نظر جغرافية، وكما هو مفسر في الاثنولوجيا والتاريخ، تتطور الدولة على أساس مكاني– تقترن وتندمج أكثر فأكثر– وتستخرج منها طاقة أكثر وأكثر. وهكذا يتبين أن الدولة تتكون مكانيًا، ويتم الحفاظ عليها وتحريكها بواسطة هذه المساحة، ويجب إدارتها ووصفها وقياسها من خلال الجغرافيا. ويتم وصف الدولة في سلسلة من الظواهر، حيث يكون المبدأ التوسعي هو الأبرز "[2].

من الواضح، أنه من خلال هذا النهج، فهم راتزل أن التوسع الإقليمي هو عملية طبيعة حية، على غرار نمو الكائنات الحية. فنهج راتزل "العضوي" يتعلق بمساحة (Raum).

---

[1]– كامل أبو ضاهر، **الفصل السادس الجيوبوليتيك والجغرافيا السياسية**، 2012، ص 12.

[2]-Alexander Dugin, friederich Ratzel: **the state as a physical organism**, Geon gmntnka-ru: date of access 2/3/2019:

https://www.geopolitica.ru/en/article/friedrich-ratzel-state-physical-organism

وتتطور الحالة مثل الكائن الحي، المرتبط بأجزاء الأرض، وتتطور خصائصها كتطور خصائص البشر والأرض. وأهم هذه الخصائص هي: حجمها وموقعها وحدودها. تليها أنواع التربة، إلى جانب مستويات الغطاء النباتي، والري، وأخيرًا، ارتباطها ببقية ما يوجد على سطح الأرض، في المقام الأول، مع البحار المجاورة والأراضي المأهولة، ومجموع هذه الخصائص يشكل الأرض[1].

5. نظرية ماكندر (Makinder) حول قلب العالم

يعتبر الجغرافي البريطاني "هالفورد ماكندر" أول من وضع نسقًا تصوريًا للتفكير في العالم كوحدة سياسية واحدة قابلة للحكم، وحاول تقديم مفاتيح اللعبة السياسية الكبرى وطريقة إدارتها... حيث ألقى محاضرة في الجمعية الملكية للجغرافيا في لندن عام 1904 والتي حملت عنوان "محور الإرتكاز الجغرافي للتاريخ the Geographical Pivot of History، وقد أوضح في هذه المحاضرة أن المنطقة المحورية للعالم تقدر مساحتها بـ4.25 ملايين ميل مربّع، وهي تمتد من حوض نهر لينا شرقًا (سيبيريا– روسيا) إلى حوض نهر الفولجا غربًا (مصبه في بحر قزوين)، ومن القطب الشمالي إلى جبال الهملايا والقوقاز جنوبًا. بالإضافة إلى أنّه يحيط بها "هلال داخلي" يتألف من أوروبا ومن المناطق الساحلية لآسيا والتي تصل إلى منطقة البحر المتوسط. وبعد هذا الهلال الداخلي يأتي الهلال الخارجي ليطوقه، وهو يتكون من إفريقيا، الأميركَيتَيْن، أستراليا، وباقي الأجزاء[2].

لكن "ماكيندر" عاد وطور نظريته عقب الحرب العالمية الأولى 1919 بسبب الاضطرابات الاديولوجية والجيوسياسية الناتجة عن الثورة البولشيفية، في كتابه "المثل الديمقراطية والواقع **democratic Ideals And Reality**" حيث قام باستبدال عبارة المنطقة المحورية أو منطقة المركز بمصطلح منطقة القلب **Heartland**"، وقد وسع حدود المنطقة المحورية نحو الغرب، فشملت أيضًا اسكندنافيا وجزيرة غوتلاند في السويد، وامتد هذا التوسع إلى وسط أوروبا بمحاذاة جبال دالماسي في يوغسلافيا، وإلى الدردنيل في تركيا، بالإضافة إلى آسيا الصغرى بمعظمها. وبهذا تكون منطقة قلب العالم الجديدة قد ضمّت أوروبا الشرقية كاملة وحوض بحر البلطيق، وحوضي كل من

[1] - Alexander Dugin, friederich Ratzel: **the state as a physical organism**, op.cit.

[2] - Halford Mackinder, **the geographical Pivot of history 1904,** the geographical journal Vol. 23, no.4, the royal geographical society, London, April 1904, p. 421

نهري لينا وينيسي في سيبيريا الغربية، بالإضافة إلى آسيا السوفياتية المعروفة في الوقت الحالي بآسيا الوسطى[1].

وعلى الرغم من أهمية منطقة القلب على عدة صعد سياسية واقتصادية، وحتى إن تطبيق النظرية المرتبطة بها على أرض الواقع قد وضح الأحداث التاريخية حينها، لكن قلة عدد السكان في هذه المنطقة وغياب وجود قوة عسكرية خاصة بها قد قلل من أهميتها.

فاضطر ماكيندر أن يدخل تعديلًا جديدًا على نظرية الرقعة الجغرافية لمنطقة القلب هذه إبّان الحرب العالمية الثانية عام 1943 وذلك كان نتيجة ما عرفه من معلومات عن مجريات العملية العسكرية الحاصلة في تلك الحرب، فأشار في بحث له حمل عنوان:

The Round World And The Winning Of The Peace، قد عدل من نظريته بعدما وجد أن الدولة الألمانية التي تمتلك أصلًا أكبر أسطول برّي منظّم وتحتلّ الموقع المركزي الاستراتيجي في أوروبا كانت في طور إضافة قوى بحرية على أسطولها العسكري يكفي لتحييد القوى البحرية البريطانية. بالإضافة إلى ارتفاع رتبة الولايات المتحدة الأميركية إلى دولة عظمى[2].

رأى "ماكيندر" أن السيطرة على أوروبا الشرقية كانت أساسية للسيطرة على العالم، حيث افترض نظرية "هارتلاند":

- الذي يحكم أوروبا الشرقية* يسيطر على قلب العالم**، والذي يسيطر على قلب العالم يسيطر على جزيرة العالم*** ، والذي يحكم جزيرة العالم يسيطر على العالم.

---

[1] - Halford Mackinder, **the geographical Pivot of history 1904,** op.cit, p. 435.

[2] – روزي حداد، **تأثير الجيبوليتك منطقة آسيا الوسطى على جيواستراتيجيّات الدول الكبرى (الصين الشعبية، روسيا الاتحادية، والولايات المتحدة الأميركية نموذجًا**، مرجع سابق، ص 15.

* – بيلوروسيا واستونيا ولاتفيا وليتوانيا ومولوافيا وأوكرانيا.

** المنطقة التي يحتلها الاتحاد السوفياتي

*** أوروبا وآسيا وأفريقيا

وقلب العالم يشار إليها أيضًا باسم "المنطقة المحورية" باعتبارها جوهرا أساسيا لأوراسيا، واعتبر كلًا من أوروبا وآسيا بمثابة "جزيرة عالمية"[1]..

نالت هذه النظرية تأييدًا واسعًا خاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية التي وقع فيها صراع روسي – ألماني كان قد توقعه ماكيندر في دراساته حول هذه النظرية، لكنها تعرضت إلى عدة انتقادات منها أن ماكيندر قد أعمل العامل السكاني والموارد البشرية باختياره منطقة القلب لتكون منطقة مركزية، وهي منطقة خالية من السكان، أما من ناحية ثانية فقد أهمل الموارد المادية والطبيعية، باعتبار أن النفط يشكل أهم هذه الموارد في منطقة الشرق الأوسط بنسبة أعلى من تلك الموجودة في المنطقة التي اعتبرها منطقة القلب، أما الانتقاد الثالث فتناول إهمال ماكيندر القوة الجوية التي بإمكانها إضعاف الحصانة الطبيعية التي تتصف بها منطقة القلب حيث ركز على القوة البرية، معتبرًا أن لها منفذا وحيدا إلى منطقة القلب[2].

6. نظرية ماهان (Mahan) حول القوة البحرية

هو الاميرال "ألفريد ماهان" من القوات البحرية الأميركية، وكان يرى بأن قوى البحر هي التي تتفوق دائمًا على قوى البر. ويعتبر "ماهان" تقوية أسطول الدولة من أجل البحث عن أسطول العدو وتدميره في معركة بحرية حاسمة[3].

ترتكز هذه النظرية على اعتبار أن قوى البحر أكثر حصانة لإحاطة المياه من كل جهة، وهي التي تتحكم في حركة التجارة البحرية في السلام وفي الحرب، وهذه المقولة عكس ما قاله "ماكندر".

---

[1] - Matt Rosenberg, **What is Mackinder's heartland theory**?, throughtco

[2]– محمد رياض، **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط**، مرجع سابق، ص 65–66.

[3]- Brian O'lavin, **Mahan and Corbett on maritime strategy's naval war,** college 10 February, 2009, p.4.

واعتبر "ماهان" أن هناك ستة شروط لإنشاء هذه القوة، ميزة التموضع الجغرافي، مساحة كبيرة من الأرض، شواطئ مناسبة للموانئ وموارد كبيرة ومناخ مناسب، مجتمع مولع بالبحر والتجارة، كتلة سكانية تسمح بالدفاع، وحكومة راغبة بالهيمنة على البحار[1].

7. نظرية سبايكمن (Spykman) حول الهامش القاري

يعتبر "نيكولاس سبايكمن" خليفة المؤرخ الاستراتيجي البحري ماهان الذي اهتم بشكل كبير بالجيوبوليتيك بالرغم من أنه لم يكن جغرافيًا، فقد كان قائدًا بحريًا وتناول في دراساته الموقع الجغرافي وعلاقته بالسيطرة البحرية... تأثر سبايكمن بأفكار ماهان وطروحاته، لذا اعتبره البعض خليفته، لكنه لم يتفق معه على أهمية القوى البحرية وارتباطها الشديد بالسيادة العالمية. ولقد عرف أيضًا بمدى تأثره بأفكار وطروحات ماكيندر أيضًا.

فبعد ظهور نظرية ماكيند بأربعة عقود، ظهرت نظرية سبايكمن إلى العلن، ففي عام 1942، ابتكر " نيكولاس سبايكمن " نظرية قاومت نظرية ماكيندر. صرح "سبايكمن" أن منطقة أوراسيا المطلة على المناطق الساحلية هي مفتاح السيطرة على الجزيرة العالمية.

اعتبر سبايكمن أن ماكيندر قد بالغ كثيرًا في الأهمية الجيوبوليتيكية التي منحها لمنطقة قلب العالم، فقد أيد الجزء الثاني من نظرية هذا الأخير والذي اعتبر فيه أن من يسيطر على الجزيرة العالمية يمكن له أن يتحكم بالعالم أجمع، لكنه عارض الجزء المرتبط بأهمية منطقة القلب لدى ماكيندر، لان منطقة الإطار أو الهلال الداخلي لدى ماكيندر، هي أهم من منطقة القلب بسبب غناها بالموارد الطبيعية، وارتفاع نسبة كثافتها السكانية مقارنة بتلك الأخيرة، بالإضافة إلى أنّ أهميتها هذه تعود إلى ضمها معظم قارّة أوروبا والعالم العربي وإيران وأفغانستان والصين وجنوب شرق آسيا وشرق سيبيريا وكوريا...[2].

1- جاسم سلطان، **الجغرافيا والحلم العربي القادم- جيوبوليتيك- عندما تتحدث الجغرافيا**، مرجع سابق، ص 65.

2- عباس محمد قطايا، **الجمهورية الإسلامية الإيرانية- تحولات الجغرافيا السياسية وتوظيفاتها الجيوبوليتيكية**، المعهد العالي للدكتوراه في الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة اللبنانية، 2017، ص. 28-29.

فبرز هنا مفهوم السيطرة على أرض الحافة (الهلال الداخلي) كأساس للسيطرة على العالم. وبرز ما قاله سبايكمن إن الكثافة السكانية والموارد كلها في الهلال الداخلي*.

يتبين أن نظرية سبايكمن جاءت تحت عنوان نظرية الإطار، فالبوابة التي دخل منها سبايكمن إلى نظريته كانت بوابة أميركية، فقد اعتبر أن العالم الغربي الذي محوره الولايات المتحدة الأميركية، هو محاط بعالم شرقي غير واضح المحور، إلا أنه يضم الكتلة الأوراسية إلى جانب أفريقيا وأستراليا، ومساحة هذا العالم تقارب مرتين ونصف المرة مساحة العالم الغربي من اليابسة، كما إن نسبة سكانه تشكل ما يقارب العشرة أضعاف نسبة سكان العالم الغربي، وذلك بالإضافة إلى أن أكثر من نصف موارد العالم الطبيعية منتجة في هذا القسم الشرقي من العالم(1).

وعليه، تبرز أهمية هذه النظرية "أراضي الإطار" أو منطقة الحافة التي تعيش في هذه البقعة الجغرافية أكبر نسبة من سكان العالم وتتوافر فيها أغلب موارده الطبيعية. ومنطقة الحافة لدى سبايكمن تتاخم منطقة القلب لدى ماكيندر وتضم كلًا من أوروبا الغربية، ومنطقة الشرق الأوسط وأفغانستان، وآسيا الوسطى، وجنوب شرق آسيا والهند بالإضافة إلى الصين وكوريا... ويستنتج مما سبق أن منطقة الهلال الداخلي لدى ماكيندر ما هي إلا أرض الحافة لدى سبايكمن:

من يسيطر على أرض الحافة يحكم أوراسيا ومن يحكم أوراسيا يتحكم في مصائر العالم.

وقد لاقت هذه النظرية تأييدًا على الساحة الدولية نظرًا لأهميتها الإصلاحية بالنسبة إلى النظريات التي سبقتها، لكن المحللين الجيوبوليتيكيين طرحوا عدة أسئلة اعتراضية واستفهامية على مضمون هذه النظرية ومحتواها:

- "إن تقطيع أرض الحافة وتوزيع النفوذ عليها بين القوى الأوروبية والأميركية، هو واقع ينفي ما تشير إليه نظرية سبايكمن التي تفيد بأن من يسيطر على أرض الحافة يستطيع

---

* معظم قارة أوروبا والعالم العربي وإيران وأفغانستان والصين وجنوب شرق آسيا وكوريا وشرق سيبيريا.

1- روزي حداد، **تأثير الجيبوليتك منطقة آسيا الوسطى على جيواستراتيجيّات الدول الكبرى (الصين الشعبية، روسيا الاتحادية، والولايات المتحدة الأميركية نموذجًا**، مرجع سابق، ص 20.

التحكم بمصير العالم بأسره، أما إن سيطرة دولة واحدة عليها فيصبح بالإمكان أن تقوم بالسيطرة على العالم أجمع وهذا بعيد المنال، لا بل مستحيل التطبيق.

- منطقة الإطار أو الحافة هي نطاق هامشي تهدّده منطقة القلب من الدّاخل، والقوى البحرية من الخارج وبريطانيا واليابان في جو المتوسّط... ولكي تطبق النّظريّة على أرض الواقع يجب على قوى الإطار أن تكوّن وحدة أوروبية غربيّة لكي تفرض سلطتها على البحر الأبيض المتوسط بأكمله، ومن بعده الشرق الأوسط كخطوة أولية، يلي ذلك السيطرة على باقي إفريقيا وأستراليا كخطوة ثانية، ممّا يمهد للخطوة الحاسمة في السّيطرة على بقية أرض الحافة في جنوب آسيا وشرقها، وبعدها التحكم بمصائر العالم. إلا أنّ هذا الاحتمال يقع ضمن خانة الصّعب لا بل المستحيل"[1].

ويستنتج مما تقدم مدى أهمية منطقة حافة الأرض اليوم نظرًا لتأثير المنافسة الخارجية الدولية للسيطرة عليها، وتقع هذه المنافسة بين الدول الكبرى (روسيا الاتحادية، الولايات المتحدة الأميركية...) وذلك تطبيقًا لما ورد في نظرية سبايكمن تمهيدًا للسيطرة على العالم والتحكم بمصائره.

المبحث الثاني: أهمية موقع كل من الشرق الأوسط وتركية وإيران

الشرق الأوسط هو المصطلح الأكثر تداولًا في وسائل الإعلام العالمية والإقليمية والمحلية. ويعود استعمال هذا المصطلح إلى الجنرال " توماس ادوارد جوردن" (رجل استخباراتي بريطاني) الذي استخدمه لتنبيه الحكومة البريطانية إلى الخطر الروسي في الهند، لكن مفهوم الشرق الأوسط ارتبط بالجنرال الامريكي "ألفرد ماهان" (ضابط بحرية أميركي) الذي كتب مقالة سنة 1902 في مجلة National review ليميز هذه المنطقة التي تقع بين الهند وشبه الجزيرة العربية[2].

يعتبر هذا المصطلح كلمة حديثة النشأة لم تكن معروفة قبل الحرب العالمية الأولى، وأطلقت هذه التسمية على لسان رجال الحرب البريطانيين. وكان يضم الشرق الأوسط أثيوبيا، باكستان،

---

[1]- روزي حداد، **تأثير الجيبوليتك منطقة آسيا الوسطى على جيواستراتيجيّات الدول الكبرى (الصين الشعبية، روسيا الاتحادية، والولايات المتحدة الأميركية نموذجًا**، مرجع سابق، ص 24.

[2]- حسان الأشمر، **التحولات السياسية في الشرق الأوسط**، محاضرة في كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية- الفرع الأول.

أفغانستان وليبيا، وينكمش ليضم دول المشرق العربي ومصر والسودان ودول الخليج وشبه الجزيرة العربية وتركية وقبرص[1].

وتشكل منطقة الشرق الأوسط أهمية من الناحية الأمنية والحضارية والسياسية والاقتصادية، وبالتالي، أصبحت ذات أهمية جيو- استراتيجية نظرًا لدور هذه المنطقة في السياسة العالمية تأثرًا وتأثيرًا بحكم الخصائص التي تميزها عن باقي المناطق، فما هو مفهوم وجيوبوليتيك الشرق الأوسط؟

المطلب الأول: الشرق الأوسط بين المصطلحات المختلفة

على الرغم من انتشار هذا المصطلح إلا أن الشرق الأوسط إقليم صعب التحديد بصورة واضحة، ويعود السبب إلى أن هذا الإقليم مجرد ابتكار لفظي في قاموس السياسة العالمية منذ أواخر القرن الماضي.

الفقرة الأولى: تعريف الشرق الأوسط

إنه إقليم هلامي القوام، فهو يمكن أن يتسع ويضيق على الخريطة حسب التصنيفات الذي يسعى إليها الباحث، أو حسب التصنيف الذي تتخذه "الهيئة الدولية". فهذا الإقليم يتكون من عدة متداخلات بشرية وطبيعية. ويتميز الإقليم بأنه منطقة مركزية منذ القدم في علاقات الشرق والغرب القديمة. أما حديثًا فيتميز بمضمونه الحضاري الاقتصادي عامة في آسيا وأفريقيا الشمالية والشرقية، والغرب بالمضمون الحضاري الصناعي العام في أوروبا وأمريكا والاتحاد السوفياتي[2].

يقوم التعريف الاصطلاحي للشرق الأوسط على أنه مصطلح سياسي بالدرجة الأولى من حيث نشأته واستخدامه، فهو لا يشكل وحدة جغرافية متجانسة، من حيث علاقاتها بالغير، فهو:

---

[1]- عدنان السيد حسين، **العرب في دائرة النزاعات الدولية**، طبعة أولى، مطبعة سيكو، بيروت، 2001، ص 83.

[2] - محمد رياض، **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط**، مرجع سابق، ص 220.

- "خليط من الشعوب والجماعات الثقافية والقومية، تدخل في تكوينه دول عربية وأخرى غير عربية مثل تركيا وقبرص وأثيوبيا وأفغانستان وباكستان وإيران و"إسرائيل" فيما تخرج منه دول المغرب العربي.

- المنطقة الإقليمية التي تتوسط الشرقين الأدنى والأقصى وتتمتع بمواصفات وتراكيب وتعقيدات. مسالك تربط شرق الكرة الأرضية بغربها، وتتألف من مجموعة من أقاليم متنوعة تقع في غرب آسيا والتي تتوسط العالم وتحيط بها بحار عديدة، وهذه المنطقة تعد من أغنى مناطق العالم بثرواتها النفطية"[1].

إذًا، يتوسط إقليم الشرق الأوسط العالم، واختلفت تعريفاته بسبب تنوع تحديد الدول التي تشكل هذا الإقليم، فتارةً الإقليم يتسع وتارةً يضيق، لكن في الحقيقة فهو يشير إلى المنطقة التي تحوي عدة دول عربية منها وغير عربية. فتشكل سوريا ولبنان وفلسطين والعراق ومصر والأردن نواة هذه المنطقة وادخل البعض تركيا وإيران وشبه الجزيرة العربية والسودان، واعتبر البعض أن أفغانستان وباكستان من دول الشرق الأوسط[2].

وقد عرفت دائرة المعارف الأمريكية الشرق الأوسط واعتبرت أنه:" المنطقة التي تشمل البحرين، قبرص، إيران، "إسرائيل"، الكويت، الأردن، سلطة عمان، السعودية، قطر، السودان، تركيا، سوريا، الإمارات العربية واليمن. ووضع الحلفاء عندما اقتسموا الإمبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى، وسميت هذه المنطقة بالشرق الأوسط لتوسطها جغرافيا قارات العالم الثلاث"[3].

1- أحمد الرحاحلة، **الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط الفرص والتحديات Turkey's current role in the middle east "opportunities and challenges"**، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، الفصل الدراسي الثاني، 2014، ص8.

2- مجلة دراسات الكوفة، العدد 41، مجلة فصلية محكمة، العراق، 2018 مقالة بعنوان **الاستقطاب الإقليمي وتأثيره على منطقة الشرق الأوسط- إيران- السعودية نموذجًا- رؤية استراتيجية** لعلي البغدادي، ص 75.

3- أحمد الرحاحلة، **الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط الفرص والتحديات Turkey's current role in the middle east "opportunities and challenges"**، مرجع سابق، ص 23.

أما تعريف الوكالة الدولية للطاقة النووية:" حددته بالمنطقة الممتدة من الجمهورية العربية الليبية غربًا إلى جمهورية إيران الإسلامية شرقًا وبين سوريا شمالًا إلى جمهورية اليمن الشعبية جنوبًا وهذه الدول هي: إيران، العراق، مصر، ليبيا، الامارات العربية المتحدة، البحرين، قطر، عمان، سوريا، الأردن، لبنان، السعودية، بالإضافة إلى "إسرائيل"[1].

وبين هذا التعريف أنه استبعد تركيا وقبرص كونهما أعضاء في حلف شمال الأطلسي.

أما الدكتور علي وهب فقد رأى أن منطقة الشرق الأوسط تضم: إيران وشبه الجزيرة العربية والعراق وسوريا ولبنان وفلسطين ومصر والسودان وأريتريا والصومال وليبيا وتركية وقبرص وجنوبي اليونان وأفغانستان وباكستان[2].

إذًا، يمكن القول إن الشرق الأوسط هو منطقة تضم دولًا تصنف أنها تنتمي لهذا الإقليم بحسب الرؤية السياسية للقوى الكبرى، لذلك تعددت التعريفات التي تضم هذه الدول. ويمكن القول إن الشرق الأوسط يضم كلًا من العراق، سوريا، لبنان، فلسطين، مصر، السودان، ليبيا، وتركية وقبرص.

الفقرة الثانية: جيوبوليتيك الشرق الأوسط

كما سبق وتبين، إن الشرق الأوسط هو مفهوم ارتبط بالمصالح الإمبريالية ومصالح الدول الكبرى، ومع بداية القرن العشرين تعلق بالتصور الرئيسي لرهانات هذه الدول خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا من أجل تحقيق مصالحها والتي تحوم حول المورد الرئيسي في هذه المنطقة وهو النفط، بالإضافة إلى اعتباره منطقة عبور أساسية للتجارة الخارجية (أثناء السلم)، وللمعدات العسكرية (أثناء الحرب). لذلك إن أهميته الأساسية تنبع من موقعه والجغرافي، وهذا لا يمكن إغفال إطلالته على البحر مما يشكل نقطة عبور دولية لعدة معابر، الأمر الذي يؤثر على حركة السياسة العالمية،

1– أحمد الرحاحلة، **الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط الفرص والتحديات Turkey's current role in the middle east "opportunities and challenges"**، مرجع سابق، ص 23، ص 24.

2– علي وهب، **الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط– التآمر الأمريكي– الصهيوني**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2014، ص 62.

سواء من الناحية التجارية التابعة لحركة المواصلات العالمية، أو من حيث الأهمية التاريخية والحضارية وتقاطعها مع باقي الحضارات(1).

من المعروف علميًا وأكاديميًا فإن مصطلح الشرق الأوسط هو مصطلح جيوبوليتيكي وسياسي وهيدروغرافي* وفي نفس الوقت تخضع لتجاذبات حركة السياسة العالمية نظرًا للأهمية الجواستراتيجية التي تمتع بها(2).

ويشمل بلدان المشرق العربي بالإضافة إلى كل من إيران وتركية وقبرص وبعض بلدان شمال أفريقيا من ضمنها مصر والسودان، بذلك يضم حوالي 15 دولة، لكن من وجهة نظر الاستراتيجية الأمريكية أصبح يشمل منذ نهاية الحرب الباردة جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية وأفغانستان أو باكستان. وبعض دول قارة أفريقيا كأثيوبيا وأوغندا وغينيا. أما من حيث كونه مصطلحًا جيوبوليتيكيًا:" أي جغرافي- سياسي يخضع لاعتبارات إستراتيجية فهو لا يشمل الأقطار العربية في أفريقيا ولا باكستان ولا أفغانستان ولا جمهوريات آسيا الوسطى وذلك للفوارق الطبيعية والأثنية والتاريخية والثرواتية والأهمية الاستراتيجية الجغرافية والعسكرية(3).

1- الموقع الجغرافي

في الخريطة الجغرافية لا يوجد شرق أوسط، فهو ليس نتاجًا لاتفاق بين علماء الجغرافيا، بل هو من تأليف علماء الاستراتيجية الدولية. فعندما تبرز مصلحة لدولة كبرى في بلد ما، تتبدل الحدود

---

[1]- جمال الفاضي وآخرون، **الثقل الآسيوي في السياسة الدولية- محددات القوة الآسيوية**، الطبعة الأولى، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية الاقتصادية، برلين، 2018، ص 28.

* - من حيث كونه مصطلحًا هوروغرافيًا: فهو يشمل الأراضي والدول التي تتحدد وفقًا للأحواض والأنهار والمجاري المائية الهامة الموجودة في المنطقة، وفي مقدمتها نهر دجلة والفرات وحوض الأردن والبحر الأحمر وشرق المتوسط حتى قناة السويس وشبه الجزيرة العربية، فمصطلح الشرق الأوسط يعكس تداخل المصالح واللااستقرار في المنطقة.

[2]- جمال الفاضي وآخرون، **الثقل الآسيوي في السياسة الدولية- محددات القوة الآسيوية**، مرجع سابق، ص28.

[3]- جمال الفاضي وآخرون، **الثقل الآسيوي في السياسة الدولية- محددات القوة الآسيوية**، مرجع سابق، ص29.

وتضاف هذه الدولة إلى قائمة دول الشرق الأوسط. في الواقع، يعتبر العالم العربي هو قلب الشرق الأوسط، فتشمل بالتالي دول مصر والعراق والأردن وسوريا ولبنان ودول النفط، أما دول المغرب العربي وإيران وأثوبيا وتركية وباكستان وأفغانستان فتنضم إلى القائمة أو تختصر [1].

وتبلغ مساحة الشرق الأوسط حوالي 17.5 مليون كم، ويحتل الوطن العربي من مساحة الشرق الأوسط 13.86 كم بنسبة 79.2%، وتشغل الدول غير العربية (إيران، تركيا و"إسرائيل" وأثيوبيا) حوالي 3.63 مليون كم تقريبًا بنسبة 20.8 من مساحة منطقة الشرق الأوسط[2].

وتمثل منطقة الشرق الأوسط، امتدادًا إقليميًّا ككتلة جغرافية واحدة حدودها في الشرق تستند على جبال "زاجروس" والخليج العربي، أما من الغرب المحيط الأطلسي، وهي بالتالي تتسم بالعمق الاستراتيجي، وهي ككتلة جغرافية تقع بين دائرتي عرض 28 جنوبًا و 42 شمالًا وخطي طول 60 شرقًا و 25 غربًا.

تشكل هذه المنطقة قلب العالم، في: نطاق الأمن الجنوبي والجنوبي الشرقي لأوروبا، خط الحدود الرئيسي لروسيا لتعبر إلى المياه الدافئة، المنطقة الوسطى التي تفصل بين العالم الأول والعالم النامي[3].

2- الخصائص الجغرافية

يشكل الشرق الأوسط كتلة يابسة شرق أوسطية، لكن يحيطها ويخترقها العديد من المسطحات المائية التي تمتلك أهمية استراتيجية:

- قناة السويس: تصل هذه القناة بين خليج السويس في مصر والبحر الأبيض المتوسط، فهذه القناة هي الطريق الأقصر للسفن التجارية والحربية.

1- حسان الأشمر، **المسرح الجيوستراتيجي للشرق الأوسط**، محاضرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، الفرع الأول، ص 4.

2- مقاتل من الصحراء، **مصالح مجموعة الصين وأهدافها في منطقة الشرق الأوسط والرؤية المستقبلية لدورها حتى عام 2030**، المبحث الثالث: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط، تاريخ الدخول: 3/4/ 2019:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/MsalhChina/sec04.doc_cvt.htm

3- المرجع السابق.

- مضيق باب المندب: مدخل للبحر الأحمر من ناحية الجنوب، ويعتبر هذا الممر مهمًّا لكل من السودان وأريتريا والأردن، فهو فعليًّا الممر الوحيد لتجارتها في حال أغلقت قناة السويس. وفي السابق، كان هذا المضيق نقطة تنافس بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب الباردة، حيث أنشأ كل منهما قواعد عسكرية في موقاديشو في الصومال وجزيرة دحلان الأثيوبية.

- مضيقا البوسفور والدردنيل: يقع هذان المضيقان ضمن الأراضي التركية، ويعتبران ذوَي أهمية استراتيجية حيث يصل الأول بين البحر الأسود وبحر مرمرة، والثاني يربط بين بحر مرمرة وبحر إيجه، حيث يتصل هذا الأخير بالبحر الأبيض المتوسط، فيشكل بالتالي أساس الحركة البحرية التي تربط دول القارة الأوروبية بالقارة الآسيوية.

- مضيق هرمز: يعتبر من أهم المضائق فهو يربط بين الخليج العربي وخليج عمان من جهة والخليج العربي (بين إيران وعمان). وفي السابق أيضًا، تنافس السوفيات والأمريكيون من أجل التحكم به عن طريق إقامة قواعد عسكرية بالقرب منه، (القاعدة العسكرية الأميركية في البحرين)، وحركته اليومية هي كالتالي: تمر به يوميًا أكثر من 50 ناقلة نفط، تدفق أكثر من 17 مليون برميل من النفط يوميًا[1]. هذا يشير إلى الأهمية الاستراتيجية لهذا المضيق وللمنطقة ككل.

- الخليج العربي: أضاف هذا الخليج بُعدا استراتيجيا للجغرافيا في منطقة الشرق الأوسط من خلال وقوعه "على الخط المؤدي إلى الهند والشرق الأقصى، والذي تحول إلى معبر أساسي لنقل النفط من مراكز إنتاجه واتصاله بالمحيطات عن طريق مضيق جبل طارق وباب المندب ومضيق هرمز "[2].

---

[1]- جمال الفاضي وآخرون، **الثقل الآسيوي في السياسة الدولية- محددات القوة الآسيوية**، مرجع سابق، ص31.

[2]- المرجع السابق، ص31.

يتبين، أن الشرق الأوسط منطقة ذات موقع استراتيجي وجيوبوليتيكي مهمين على الصعيد الإقليمي والدولي، فما هو مدى أهمية هذه المواقع بالنسبة لتركية وإيران؟

المطلب الثاني: الموقع الجغرافي لتركية وإيران وأهميته الاستراتيجية

بعد الحرب العالمية الثانية، ركزت تركيا على تحسين علاقاتها مع الغرب، مقابل إهمالها للعلاقات السياسية والدبلوماسية مع دول إقليم الشرق الأوسط، (ما عدا فترة الخمسينيات من القرن الماضي). لكنها عادت إلى هذا الإقليم وبرزت كطرف فاعل تتزايد أهميته في المنطقة يومًا بعد يوم. لكن هذا لا يعني أنها لم تعد تهتم في الغرب أو أن سياساتها قد تغيرت بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة. ويعتبر هذا الانفتاح على الشرق الأوسط، كمحاولة لجعل السياسة التركية تتكيف مع التغيرات التي طرأت على البيئة الاستراتيجية لتركية والتي تطورت مع انتهاء الحرب الباردة[1].

الفقرة الأولى: الموقع الجغرافي والجيواستراتيجي والجيوبوليتيكي لتركية

وصف أحمد داوود أوغلو موقع تركيا في كتابه العمق الاستراتيجي بالقول: "يتم تناول الوضع الجيوسياسي الذي تتمتع به تركيا في كل حديث أو اجتماع رسمي أو غير رسمي يجري فيه الحديث حول أهمية تركيا في الساحة الدولية. وقد طرحت هذه الكلمة السحرية بشكل دائم كورقة مهمة في كافة المفاوضات الهامة التي كانت تركيا طرفًا فيها. لكن، بالرغم من الأهمية الجيوسياسية المتعددة الجوانب لتركية ما زالت الرؤية الجيوسياسية حبيسة القوالب الضيقة والجامدة لعدم وجود تحليل ديناميكي للمتغيرات التي تحيط بها. ففي الوقت الذي تعد فيه جغرافية دولة ما عاملًا ثابتًا، يعد البُعد الدبلوماسي للعامل الجيوسياسي الذي تحدده هذه الجغرافية- متغيرًا ديناميكيًا يجب تحليله وضبطه حسب متغيرات توازنات القوى الدولية. بالإضافة إلى أن المقاربات التي لم تستطع التماشي مع هذه الديناميكية،

---

[1]- ا ف ستيفان لارابي F. Stephan Iurrabee- عالير ظا نادر Alireza Nar، **العلاقات التركية - الإيرانية في شرق أوسط بات متغيرًا**، Rand National Deffene research institute، 2013، ص 5.

ستعمل على تحويل الإيجابيات والمكاسب الجيوسياسية إلى سلبيات، لأنها لم تستطع تحديد أولوياتها الجيوسياسية"[1].

1- الموقع الجغرافي لتركيا

تتميز تركيا بموقع جغرافي استراتيجي مهم سمح لها بأن تلعب دورًا كبيرًا ومتناميًا في المنظومة الاقتصادية والتجارة العالميين[2].

تبلغ مساحة تركيا حوالي 780567 كم^2، ويبغ طول حدودها 2753كم^2، وهي ذات شكل مستطيل، أما سواحلها بطول 8333 كم^2، وهي تقع بين قارتين لذلك تعتبر دولة آسيوية وأوروبية، وتعتبر حلقة الوصل بين القارتين وتطل أيضًا على عدة بحار: البحر الأبيض المتوسط جنوبًا، البحر الأسود شمالًا، بحر إيجه غربًا، بحر مرمرة في وسطها. بالإضافة إلى أنها دولة لها عدة حدود إذ يحيط بها ثماني دول: اليونان وبلغاريا في الغرب، إيران وأرمينيا في الشرق، أذربيجان وجورجيا من الجهة الشمالية، سوريا والعراق من الجنوب[3].

أما فلكيًا فهي تقع ما بين خطي عرض 35 درجة و43 درجة شمالًا، وخطي طول 25 درجة و45 درجة شرقًا[4].

2- الموقع الجيواستراتيجي

يتمتع موقع تركيا بعدة مميزات لعبت وما زالت تلعب دورًا مهمًا في ساحة العلاقات الدولية، فيحيط تركيا مضائق الدردنيل والبوسفور التي تربط البحر الأسود بالبحر المتوسط عبر بحر مرمرة. وتفصل طرف أوروبا بجنوبها الشرقي عن طرف آسيا الغربي.

---

[1]- أحمد داوود أوغلو، **العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، الطبعة الثانية، مركز الجزيرة للدراسات، 2011، ص 141.

[2]- فرانس 24، **موقع تركيا الاستراتيجي ودورها المحوري في التجارة العالمية**، 2016/7/17، تاريخ الدخول 2019/4/10:

https://www.france24.com/

[3]- المرجع الإلكتروني للمعلوماتية، ال**موقع الجغرافي لتركية**، 2018/5/22، تاريخ الدخول: 2019/4/10:

[4]- ويكيبيديا الموسوعة الحرة، **جغرافيا تركيا**، تاريخ الدخول 2019/4/10:

https://ar.wikipedia.org/wiki/

وتتألف تركيا من قسمين، أول قسم في آسيا الغربية، ويحده البحر الأسود وأرمينيا شمالًا، ومضيقا بحر مرمره وبحر إيجه من الجهة الغربية، وسوريا والبحر المتوسط والعراق وإيران شرقًا، أما القسم الثاني فيقع في أوروبا، ويحده من جهة اليابسة أراضي بلغاريا واليونان، من الغرب بحر إيجه، مرمره والأسود[1].

3- الموقع الجيوبوليتيكي

تقع تركيا في موقع مركزي من مناطق العبور الأساسية، وساحات صراع النفوذ للقوتين البرية والبحرية بين خطي شمال- جنوب، شرق- غرب، وتتقاطع النقاط في تركيا التي تربط الكتلة المجرية الأورو- آسيوية المركزية مع البحار الساخنة وأفريقيا على خط شمال- جنوب من خلال منطقتي عبور بريتين هامتين (البلقان والقوقاز) ونقاط عبور بحرية تتمثل في المضائق. يضاف إلى ما سبق المناطق التي تربط أوراسيا مع منطقة قزوين ومنطقة الشرق الأوسط، اللتين تعتبران مركزًا للمصادر الجيو اقتصادية.

أما في اتجاه شرق- غرب، فشبه جزيرة الأناضول تعتبر أهم حلقة في سلسلة حزام شبه الجزر الاستراتيجي الذي يطوق القارة الأوراسية[2].

وتكمن الأهمية الجيوسياسية بتراكم الإرث الدبلوماسي والدهاء السياسي المستخدم. حيث استخدمت العامل الجيوسياسي كورقة تزيد من اعتبارها وقوة مساومتها في الدخول لأحد الأحلاف. فبسبب التهديد السوفياتي الذي تعرضت له بعد الحرب العالمية الثانية، كانت تركيا بحاجة إلى المظلة الأمنية للمعسكر الغربي، فطرحت الخارجية التركية ميزاتها الجيوسياسية كقيمة دبلوماسية هامة مقابل هذه المظلة الأمنية.

1- محمد عربي لادمي، **السياسة الخارجية التركية تجاه المشرق العربي بعد الحرب الباردة: المحددات والأبعاد**، المركز الديمقراطي العربي، 21 ديسمبر 2016، تاريخ الدخول 2019/4/11:
https://democraticac.de/?p=41433

2- أحمد داوود أوغلو، **العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، مرجع سابق، ص 142.

واعتبر الموقع الجيوسياسي التركي أداة استراتيجية دفاعية بدل أن يكون مقياسًا استراتيجيًا منفتحًا على العالم ككل. ففاوضت تركيا بالعامل الجيوسياسي واعتبرت أنه أهم ورقة بيدها، كلما أخلت الولايات المتحدة الأميركية وحلف شمال الأطلسي بواجباتهما اتجاه تركيا.

لكن بعد الحرب الباردة اعتبرت تركيا أنه من الضرورة إعادة تحليل الدور الجيوسياسي لتركية في المحيط الدولي الجديد(1).

ويرى الأتراك بأن بلدهم يمثل جسرًا بين حضارتين مختلفتين، فقسم من تركيا يقع في أوروبا وقسم الآخر يقع في أسيا، والبحث عن مكانة جديدة لهم يعود إلى مسلمات السياسة الخارجية.

وفي هذا السياق قال جلال الدين كارت (سفير تركيا السابق):" إن تركيا بلد يتميز بأنه شعب فتي وحيوي يبلغ عدده نحو 70 مليون نسمة، وغني بالموارد الطبيعية، الأمر الذي جعل الاقتصاد يقع في المرتبة 18 في العالم من حيث الحجم، بالإضافة إلى تعدد التراث الثقافي من العثمانيين إلى السلاجقة، ومن الحثيين إلى المماليك. كما إن لتركية جيشًا مدربًا بشكل متميز، ويعد ثاني أكبر جيش في حلف شمال الأطلسي.

أما من الناحية الجغرافية فإن تركيا تتميز بأنها:

1- محاطة بثلاثة بحار.

2- تشكل جسرًا طبيعيًا يربط أهم قارتين في العالم: آسيا وأوروبا.

3- تقع على تقاطع أوروبا، الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

4- تقع بين أوروبا ومصادر الطاقة الغنية للشرق الأوسط وحوض قزوين.

5- لها مضائق تربط البحر الأسود بالبحر المتوسط"(2).

1- أحمد داوود أوغلو، **العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، مرجع سابق، ص144.

2- حلقة نقاش مغلقة حول السياسة الخارجية التركية، مركز الدراسات الاستراتيجية في بيروت، 2002/6/27.

وعليه، يرى الأتراك أن بلدهم فريد من نوعه، وتركية هي دولة مسلمة وعلمانية والوحيدة في العالم التي برهنت أن الدين الإسلامي يمكن أن يتعايش مع الديمقراطية، بتنوعها واختلافها، أن تركيا الدولة الوحيدة القادرة على قيادة المنطقة[1].

الفقرة الثانية: الموقع الجغرافي والجيوستراتيجي والجيوبوليتيكي لإيران

تعتبر الجمهورية الإيرانية دولة ثورية، كانت وما زالت تسعى إلى إضفاء طابعها على محيطها وعلى المنطقة. حيث جعلت نفسها قوة ملموسة في كل أرجاء الشرق الأوسط إن كان في العراق أو في الشام أو حتى في منطقة الخليج الفارسي/ العربي[2].

حيث وصف الإمام الخامنئي إيران بقوله: "إننا في إيران الإسلامية نمتلك المقومات والثروات والركائز اللازمة للعزة والكرامة، على الصعيدين العالمي والدولي، وإن لدينا بلدًا عظيمًا، فنحن دولة غنية، من حيث الموارد البشرية، والثروات الطبيعية، وتتمتع بموقع جغرافي فريد من نوعه، كما إن إيران تقع اليوم على مفترق من الطرق، وضمن موقع جغرافي خطير جدًا، وقد ورثنا حضارة غنية، وثقافة عريقة سواء في عصر الإسلام أو قبله (بدرجة أقل طبعًا)، ففي عصر الإسلام ساهم شعبنا في الارتقاء بالثقافة الإسلامية إلى أعلى مدياتها، كما إن لهذا الشعب تجربة طويلة وممارسة ناجحة في جميع العلوم الإسلامية، فمن المهم أن يكون الشعب ثاقب النظر وواعيًا ومثقفًا"[3].

1- الموقع الجغرافي لإيران

تمتد إيران على مساحة 1648000 كم^2، وتمتد بين خطي الطول 32 و 44 و20 دقيقة شرق غرنتش وخطي العرض 25 ودقيقتين و 39 و 46 دقيقة شمالًا، وتبلغ مساحة اليابسة 1531595 كم^2. وتعتبر مساحة مهمة، ويحد إيران: من جهة الجنوب الخليج العربي وبحر العرب وخليج عمان

1- ربنا خماش، **العلاقات التركية- الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة**، الطبعة الثانية، MESC مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن،2010، ص 165.

2- ا ف ستيفان لارابي F. Stephan Iurrabee- عالير ظا نادر Alireza Nar، **العلاقات التركية - الإيرانية في شرق أوسط بات متغيرًا**، مرجع سابق، ص 6.

3- محسن رضائي وعلي مبيني دهكري، **إيران الإسلامية في أفق الرؤية المستقبلية**، ترجمة رعد الحجاج، الطبعة الأولى، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، 2013، ص 222.

والمحيط الهندي، من الشمال بحر قزوين وتركمانستان وأذربيجان وأرمينيا، من الغرب العراق وتركية، ومن الشرق أفغانستان وباكستان. ولإيران حدود برية مع: العراق وأفغانستان وباكستان وبعض الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى. أما الحدود البحرية فهي تتمثل في الخليج وبحر عمان وبحر قزوين، وتعتمد على اتصالها الخارجي على منطقة الخليج العربي/ الفارسي والتي يبلغ طولها 329 كم. بالإضافة إلى أنه تعد منطقة الخليج المعبر الأساسي للنفط الإيراني والذي يشكل نسبة 80% من صادراتها. ويبلغ الطول الساحلي 2510 كم^2 مع بحر قزوين، 1880 مع الخليج العربي وخليج عمان والمحيط الهندي[1].

وتشكل المساحة الكبيرة لإيران تأثيرا سلبيا على الدول المجاورة والمعادية، إذ إنها تجاور دولا برية تعتبرها امتدادًا لمجالها الحيوي مثل العراق، ومجاورتها بحريًا لدول تنظر بعين الريبة لإيران كالبحرين والإمارات. أما شكل إيران فهو رباعي، إذ إنها تتكون من أربعة أضلع غير منتظمة وأكبرها يقع في المنطقة الشمالية والجنوبية الشرقية[2].

2- الموقع الجيواستراتيجي

تقع إيران في موقع استراتيجي مهم للغاية، ومليء بالثروات الطبيعية، فهي متاخمة لشبه القارة الهندية، بالإضافة إلى تمتعها بموقع حساس مطل على بوابات الخليج العربي، ولديها العديد من الموارد الطبيعية الاقتصادية المتنوعة، منها الفحم، الغاز الطبيعي، خام الحديد، النحاس، الرصاص، الكبريت، الزنك، واحتياطات نفطية ضخمة على مساحة 1.648 مليون كم^2، 12000كم^2 مياه، و 1,636 مليون كم^2 يابسة، أما عدد سكانها فيبلغ 70مليون نسمة.

لذلك، يتبين أن إيران تمتلك مقومات تجعلها قطبًا إقليميًا فاعلًا، إذ إنها تحوز عناصر القوة الأساسية مما يجعلها تلعب دورًا إقليميًا فعّالًا يسمح لها بأن تخط خطًا سياسيًا واستراتيجيًا كي تصبح قوة إقليمية. أما المياه الدولية فتشكل أيضًا جزءًا من الحدود الإيرانية، حيث منحها موقعها المطل على

---

[1]- ياسر عبد الحسين، **السياسة الخارجية الإيرانية**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2015، ص 26.

[2]- نبيل العتوم، **الجغرافية السياسية كإطار تحليلي لقياس قوة إيران**، دار المنهل، بيروت، 2015، المقدمة، ص 19.

الخليج العربي وبحر عمان أهمية استراتيجية وسهّل عمليات النقل والتبادل التجاري، فأصبحت المنطقة سوقًا تجاريًا جعل للقدرات العسكرية أهمية بسبب الموقع الجغرافي، من خلال ارتباط الخليج العربي مع مضيق هرمز واتصاله مع خليج عمان والمحيط، والذي أعطى إيران خصوصية على صعيد الاستراتيجية الدولية[1]. فسمح العامل الجيوبوليتيكي الاستمرارية لإيران من أجل أن تحقق أهدافها، ومنذ بروزها كوحدة سياسية تأثرت سياساتها الخارجية بطبيعة الموقع الجغرافي.

3- الموقع الجيوبوليتيكي

تتمتع إيران بالأفضلية حسب الثوابت الجيوبوليتيكية، فهي دولة قارية كبيرة وترتبط بشكل وثيق بآسيا الوسطى، وجذرية في عدائها مع الولايات المتحدة الأميركية وتأخذ سياساتها منحًى اجتماعيًا، الأمر الذي شكل من محور طهران- موسكو السبيل لحل مشاكل المنطقة. فجعل من إيران: القطب الجنوبي مع روسيا، الذي كان يمثل الإمبراطورية الروسية الهدف الاستراتيجي لها للوصول للمياه الدافئة، فهذا الجانب الاستراتيجي الذي تمثل بانعدام هذا المخرج، كان بمثابة الورقة الرئيسية في أيدي الجيوبوليتيكيين الأطلسيين منذ أيام إنكلترا الاستعمارية[2].

فإيران هي آسيا الوسطى من وجهة النظر الجيوبولتيكية. كما ألمانيا في أوروبا الوسطى، لذلك "لا يمكن لدول الشرق الأوسط الحديث عن تفاعلات هذه المنطقة من دون ذكر إيران، حيث تمثل إيران "الحجر الرئيسي في رقعة الشطرنج التي تؤلف إهليلجية الطاقة العالمية"[3].

لذلك حسب ألكسندر دوغين: "فإن العالم الإسلامي مُفتّت إلى أقصى الدرجات، ويتضمن اتجاهات أيديولوجية وسياسية متنوعة جدًا، وكذلك مشاريع جيوبوليتيكية، ومن أبرزها:

1- القوة الإيرانية (ذات النمط القاري، معادية للأميركيين والأطلسية ونشيطة جيوبوليتيكيًا).
2- النظام العلماني التركي (أطلسي النمط، يركز على المنحى التركي الجامع).
3- الجامعة العربية، التي تدعو إليها سوريا والعراق وليبيا والسودان، وإلى حد ما مصر والسودان (مشاريع متباينة ومتناقضة إلى حد بعيد).

1- نبيل العتوم، **الجغرافية السياسية كإطار تحليلي لقياس قوة إيران**، مرجع سابق، ص 19.

2- ياسر عبد الحسين، **السياسة الخارجية الإيرانية**، مرجع سابق، ص21.

3- المرجع السابق، ص 21.

الفصل الثاني: الشرق الأوسط والتنافس الدولي

تشكل البيئة الإقليمية للدول، دورًا بارزًا من حيث البعد التاريخي والجغرافي في عملية إعطاء المكانة للدول، وتحديد نمط علاقاتها الدبلوماسية، فكيف إذا كانت هذه الدولة في منطقة الشرق الأوسط؟

لقد كان الشرق الأوسط محط أنظار الدول الاستعمارية الطامعة بثرواته الطبيعية، ولعل النفط أهمها، وبالإضافة إلى النفط يبرز الموقع الجيو- استراتيجي الذي يتوسط كما سبق وتبيّن من الخريطة العالمية.

لذلك تعتبر منطقة الشرق الأوسط من المناطق المهمة والأكثر حساسية في العالم لاعتبارات استراتيجية متنوعة، خاصة لما فيها من ثروات طبيعية وموقع جغرافي قاريّ ومسيطر على طرق التجارة العالمية، وبالتالي سيطرتها على أغلب المنافذ البحرية.

وعلى الرغم من انتهاء الاحتلال وانتهاء الانتداب بقيت الدول الكبيرة والمستعمرة سابقًا مهتمة بهذا الإقليم، حيث تقدم المساعدة في بناء دوله ما يسمح لها بالحفاظ على مكانتها وإضفاء الشرعية على بقائها، فشكلت الحروب الوسيلة الأساسية التي تمكن هذه الدول من البقاء في المنطقة.

حيث تشكل هذه المنطقة همزة وصل بين جنوب وشرق آسيا وبين أوروبا وأميركا، بالإضافة إلى أنها تتميز بمكانة استراتيجية مهمة بالنسبة لكل القوى الدولية، بسبب المنطقة التي تحتل موقعًا وسطيًّا بين قارات العالم الثلاث: أفريقيا، آسيا وأوروبا، ما يؤدي إلى تجمع معظم شبكات المواصلات العالمية على كل الصعد: بحرية وجوية وبرية. يضاف إلى ما سبق أنها تتحكم في العديد من الممرات المائية المهمة[1].

كما يصل هذا الإقليم دول الغرب بالقارة الأفريقية الغنية بالخامات اللازمة للصناعة: اليورانيوم والكروم والنحاس.

---

[1]- أحمد الرحاحلة، **الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط الفرص والتحديات Turkey's current role in the middle east "opportunities and challenges"**، مرجع سابق، ص 29.

واكتسبت المنطقة أهمية كبرى بالنسبة للمصالح الأمريكية والأوروبية، بسبب قربها من الاتحاد السوفياتي، وامتلاكه العديد من الموارد الاقتصادية والغاز والأيدي العاملة، بالإضافة إلى معادن تساعد في بناء صناعات حيوية مركزة على قاعدة واسعة من التقدّم التكنولوجي والعلمي، فحوّل هذه المنطقة إلى "مسرح استراتيجي مهم للقوى الصناعية الكبرى، لأنه يؤمّن في السلم والحرب تدفق النفط والغاز والمواد الأولية، كما إن ممراته المائية تضمن السيطرة على العالم، وهذا ما جعل الولايات المتحدة تربط أمنها القومي بأمن الشرق الأوسط الذي يمس مصالحها القومية، ويشكل العمود الفقري في سياساتها العالمية[1].

وتعتبر كل من تركيا وإيران الدولتين غير العربيتين البارزتين في هذا الإقليم، فكلّ واحدة منهما لديها تحالف استراتيجي مع بعض دول هذا الإقليم حسب مصالح كلّ منها.

المبحث الأول: تاريخ الصراع وأسبابه على منطقة الشرق الأوسط

اعتبر العديد من المفكرين أن منطقة الشرق الأوسط من المناطق المهمة التي تزاحمت عليها القوى الدولية، حتى إنها تنافست فيما بينها من أجل إيجاد موطئ قدم لها فيها، ويعود سبب أهمية المنطقة الى موقعها الاستراتيجي، فهي تشكل نقطة التقاء القارات الثلاث القديمة، وحلقة وصل بين الشرق والغرب. وزاد عليها ظهور الثروة البترولية، الذي شكل عامل جذب لبقية القوى الدولية التي بقيت حتى الحرب العالمية الأولى خارج نطاق اللعبة الدولية في هذه المنطقة. لكن من جهة أخرى قد أبعدت هذه الحرب بعض القوى عن مسرح الشرق الأوسط على سبيل المثال: ألمانيا، روسيا والنمسا. أما روسيا فقد عادت لتلعب دورًا بارزًا وأساسيًا في أحداث المنطقة[2].

فبعد ظهور النزعة القومية العربية واضمحلال الإمبراطورية العثمانية، خاصة بعد رفض سياسة التتريك على الوطن العربي، وانتهاج الولايات المتحدة الأميركية سياسة العزلة وحصر اليابان لنشاطها

---

[1]- أحمد الرحاحلة، **الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط الفرص والتحديات Turkey's current role in the middle east "opportunities and challenges"**، مرجع سابق، ص 30.

[2]- رياض الصمد، **العلاقات الدولية في القرن العشرين- تطور الأحداث لفترة ما بين الحربين 1914-1945**، الطبعة الثالثة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1986، ص 223.

في الشرق الأوسط، اقتصرت اللعبة على بعض الدول الأوروبية المنتصرة في الحرب العالمية الأولى، فبدأ التسويق لمشاريع منطقة النفوذ البريطانية والفرنسية الاستعمارية عن طريق اتفاقيات ومعاهدات لتقطيع أوصال الإمبراطورية العثمانية. فرتبت المنطقة حسب صيغ جديدة لإيجاد صيغة تعاون إقليمي.

المطلب الأول: الصراع التاريخي على الشرق الأوسط

كما سبق وتبين، أن هذه المنطقة تميزت بخصائص عديدة: مكانية، جغرافية، استراتيجية، جيوبوليتيكية، سياسية، أمنية وثرواتية مختلفة جعلتها محط أنظار العالم منذ القدم. فشكل الشرق الأوسط مركزًا حيويًا تتصارع عليه الدول، فعامِلا المكان والعلاقات المكانية جعلت منه منطقة مركزية وشكلت قلب العالم، حسب "بريجنسكي" الذي اعتبر أن أوراسيا تشكل رقعة الشطرنج التي يتواصل فوقها الصراع من أجل السيادة العالمية، والشرق الأوسط يقع ضمن هذه المنطقة[1].

"ففي صراع الإمبراطوريات القديمة ظهر الشرق الأوسط كمنطقة بينية، منطقة صراع وأرض معارك بين قوى البر وقوى البحر، بين الفلاحين والملاحين، بين جماعات بحرية من سكان الجزر والسواحل، وبين مناطق برية داخلية، وقد شكل البحر المتوسط وما حوله مسرحًا وبيئة لكل الصراعات والإمبراطوريات القديمة[2].

أما نظرة أوروبا التوسعية فجعلتها تعتبر المنطقة إقليمًا استعماريًا فشاعت كلمة الشرق في أدبيات السياسة الفرنسية ومصطلح الشرق الأوسط في السياسة البريطانية، وهذه المفاهيم هي مفاهيم جيوسياسية واستراتيجية دلت على طبيعة القوى الأوروبية ونظرتها التوسعية خاصة بعد اكتشاف البترول في هذه المناطق.

ويمكن القول إن هناك ثلاث مراحل قديمة في تاريخ الشرق الأوسط، وهي:

---

[1]– زبغينو بريجنسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى**، ترجمة أمل الشرقي، الطبعة الأولى، الأهلية للنصر والتوزيع، عمان، 1999، ص55.

[2]– ليال نحلة، **دور الدولة الإقليمية في السياسة الدولية– إيران نموذجًا**، رسالة لنيل شهادة الدبلوم في العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، القرع الأول، 2017، ص 32.، ص 34.

1- المرحلة الأولى: تبدأ منذ نشأة الحضارات القديمة بين النيل والفرات، وتمتد إلى حالة الركود التي أصابته في النصف الثاني من القرن الخامس عشر الميلادي. فشكلت هذه المنطقة مركزًا يجتذب التجارة العالمية، وذلك لاحتكاره الطرق البرية والبحرية التجارية، ولنشأة سلطات سياسية مركزية قومية، حيث احتكرت مصر (الفرعونية) الطرق البرية داخل أفريقيا والطريق الملاحي في البحر الأحمر وجزء بسيط من المحيط الهندي.

أما بابل وأشور فقد احتكرت التجارة في آسيا من الخليج حتى ساحل البحر المتوسط الشرقي. وبعد بروز القوة الرومانية تقاسمتا مناطق النفوذ فسيطرت الإمبراطورية الفارسية على الجهة الآسيوية لطرق التجارة البرية. أما روما فسيطرت على التجارة البحرية ابتداءً من مصر وساحل شرق البحر المتوسط إلى شمال أفريقيا حتى غرب أوروبا[1].

2- المرحلة الثانية: تبدأ من الركود في أواخر القرن الخامس عشر حتى بداية القرن التاسع عشر، لكن هذه المرحلة قد أدت إلى تدهور الأوضاع في الشرق الأوسط لعدة أسباب:

- اكتشاف الطريق البحري حول أفريقيا من أوروبا إلى الهند حيث تساقطت القلاع العربية على طول الشواطئ البحرية ومضيق هرمز في أيدي البرتغاليين دون رادع من قبل العثمانيين أو الصفويين.

- بعد سيطرة العثمانيين على معظم أجزاء الشرق الأوسط لم يهتموا بالتجارة بسبب النزاعات مع الصفويين والحروب المستمرة لفتح البلدان في آسيا وأوروبا فركدت منطقة الشرق الأوسط لا سيما بعد انقطاع التجارة البحرية من الهند إلى أوروبا عبر مصر والخليج.

- توغل الروس إلى شرق ووسط آسيا والقوقاز قاطعين بذلك الطريق أمام التجارة البرية من الصين عبر الشرق الأوسط إلى أوروبا، وبهذا غطّ الشرق الأوسط في ركود طويل

---

[1]- محمد البابجي، **الشرق الأوسط الكبير وآليات تنفيذ- تجزئة المجزّأ/ الدولة الفاشلة**، الفوضى الخلاقة، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، النجف الأشرف، ص 12.

نتيجة لفقدانه أهميته المركزية في طرق التجارة العالمية، فالطرق البرية قطعت بواسطة القوى الروسية والصينية والطرق البحرية احتكرها الأوروبيون.

3- المرحلة الثالثة: تبدأ من القرن التاسع عشر الميلادي حتى الوقت الحالي. بدأت هذه المرحلة منذ الحملة الفرنسية على مصر سنة 1797، فكان الهدف من هذه الحملة منافسة البريطانيين باحتلال طريق بري يؤدي إلى الهند، ومن ثم إرسال الخبراء والبعثات لإنشاء قناة السويس، وبذلك أدت هذه الحادثة إلى بروز أهمية الشرق الجيوبوليتيكية على مسرح الصراع الدولي[1].

الفقرة الأولى: صراع الحضارات القديمة على منطقة الشرق الأوسط

صراع الإمبراطوريات القديمة في منطقة الشرق الأوسط قد بدأ مع الملك رمسيس الثاني، ثم تولى ابنه "فرينتاج" محاربة الأمم المجاورة لإلحاقها إلى مصر. ثم برز صراع الرومان والفرس من القرن الأخير لميلاد المسيح حتى الفتح الإسلامي حتى اشتد في القرن السابع الميلادي بين الفرس والساسنية من ناحية، وبين الرومان والبيزنطيين من ناحية أخرى، حيث سعى الفرس للاحتفاظ بمنطقة الشرق الأوسط، وكذلك أراد الرومان فتحول الصراع إلى حروب على الرغم من تعدد معاهدات السلام بينهم. وتمثل الصراع في:

1- **صراع على منطقة النفوذ والمناطق الحدودية:** كانت منطقة الشرق الأوسط هي المنطقة الحدودية بينهم وخاصة منطقة الثورات ولذلك شهدت احتكارًا دائمًا منذ حقبة مبكرة.

2- وكانت معظم المناطق الحدودية غير مستقرة، فمرة تكون تحت سيطرة الفرس ومرة تعود لسيطرة البيزنطيين، بل وإن الصراع على المناطق الحدودية كان من أهم الأسباب التي دعت الإمبراطور دقلديانوس (284-305م) إلى نقل عاصمة الدولة من روما إلى نيوقميديا في الشرق حتى يكون هناك مواجهة للأخطار الفارسية، ويستطيع التصدي لهجماتهم المتكررة على الطرق الشرقية للإمبراطورية.

---

[1]- محمد البابجي، **الشرق الأوسط الكبير وآليات تنفيذ- تجزئة المجزء/ الدولة الفاشلة**، مرجع سابق، ص 12.

كما إن التحركات الدبلوماسية الدينية من الطرفين على الحدود كانت واسعة ومنتشرة، إذ كل طرف يسعى لكسب ولاء السكان وقيادات المناطق. كذلك فإنه في هذا الإطار امتد صراع السيطرة بين الفرس والبيزنطيين للسيادة على العرب القاطنين في المناطق الحدودية بين الدولتين، فكان الفرس يدعمون عرب الحيرة بينما البيزنطيون يدعمون عرب الغساسنة[1].

3- **الصراع على التجارة الدولية:** كانت طرق التجارة الدولية احد أهم أسباب الصراع بين القوتين، وذلك لأن التحكم في التجارة الدولية وفي طرقها، احد مظاهر القوة والثراء، وكانت الكتلة الأساسية للتجارة العالمية من الشرق الأقصى إلى البحر الأبيض المتوسط، وازدهرت التجارة الشرقية في القرون الأولى للمسيحية، وظلت أوروبا تستورد الأدوية والأعشاب، وكانت التجارة تخترق طرقًا مختلفة، منها ذلك الطريق عبر تركستان إلى بحر قزوين، ثم عن طريق الشمال إلى نهر الفولغا في البحر الأسود عند خراسان أو عن الجنوب عبر شمال إيران أو عن طريق أرمينيا إلى طرابزون، ولتجاوز بلاد فارس لا بد من المرور عبر المحيط من البحر الأحمر أو الشمال، وكانت بلاد فارس منطقة تمديد لتجارة الدولة الرومانية ومن بعدها البيزنطية، فكانت تُفرض عليها رسوم جمركية عالية وأحيانًا تضعها في وقت الحرب، وكانت الدبلوماسية البيزنطية طوال القرنين الخامس والسادس الميلادي تبذل قصارى جهدها لضمان استقرار الطريقين (الشمالي والمحيط).

4- **الاختلاف الديني والثقافي:** وكان الفرس معروفين بعبادة النار، ولهم معابدهم وأفكارهم وطقوسهم، كما كانت هناك ديانات تنتشر وهي الزرادشتية، ثم جاءت المزدكية، وجعلت الناس شركاء في الماء والنار والكلأ مما لاقى رواجًا لدى الفقراء.

---

[1]- حاكم خليد، **صراع القوى الكبرى في منطقة الشرق الأوسط من 2001-2015**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة مولاي طاهر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية، سعيدة، 2014-2015، ص 38.

وكانت المناطق الحدودية محل اختبار، فكثيرًا ما شن الفرس حربًا على سكان هذه المناطق لأن أناسها نصارى، ولما كان الفرس في حاجة إلى سلام في عهد الملك" يزدجر الأول" عمدوا إلى تخفيف هذا الصراع، وسمحوا للنصارى بحرية العمل والتبشير.
وهناك عنصر ديني آخر وهو اليهودي، حيث لم يتورع اليهود عن إضرام نار العداوة بينهم، وقدموا المشورة والمساعدة إلى كل من الطرفين المتحاربين [1].

5- **الحروب الصليبية على منطقة الشرق الأوسط:** الحروب الصليبية هي حركة استعمارية انبعثت من الغرب الأوروبي في العصور الوسطى، وكانت عبارة عن حرب على الشرق الإسلامي وخاصة الشرق الأدنى، وولدت من الأوضاع الفكرية والاقتصادية والاجتماعية التي سادت في أوروبا في القرن الحادي عشر ميلاديًا، واتخذت من استغاثة المسيحيين في الشرق الأوسط شعارًا لها[2].

أسبابها المباشرة :موقعة منازكرد: كشفت موقعة منازكرد 1071 التي انتصر فيها السلطان السلجوقي ألب أرسلان على الإمبراطور البيزنطي رومانوس ديوجينس ضعف الممانعة البيزنطية في وجه السلاجقة وأشعرت الغرب أن أبوابه أصبحت مفتوحة أمام المسلمين. وتشير مصادر تاريخية الى أن السلطان السلجوقي فرض على الإمبراطور أن يفتدي نفسه وجنوده بمليون دينار وبدفع الجزية 360 ألف قطعة ذهبية ومهادنة لمدة 50 سنة، فساهمت هذه الهزيمة في إشعار الغرب بالخطر المحدق بهم.

- **العوامل السياسية:** كان الإقطاع يشكل الدعامة الأساسية للنظام السياسي والاجتماعي في أوروبا، حيث كان لكل إقطاعية محاربوها، وكانت هذه الإقطاعيات تخوض حروبًا مدمرة فيما بينها، لذلك عمل الباباوات على توجيه الفرسان لمقاتلة المسلمين، وقد اكتفت هذه السياسة بمطامع بعض الأمراء والنبلاء الذين لم تسمح لهم الظروف بتأسيس إمارات في أوروبا حيث كان النظام الإقطاعي الأوروبي للولد الأكبر أن يرث كل أملاك والده، فرغب هؤلاء في إنشاء إمارات في الشرق، وما عزز هذا الاتجاه الانتصارات التي حققها

---

[1]- حاكم خليد، **صراع القوى الكبرى في منطقة الشرق الأوسط من 2001-2015**، مرجع سابق، ص40.
[2]- المرجع السابق، ص 43.

الفرنسيون على العرب في الأندلس، كما أن بعض هؤلاء الأمراء والفرسان وجد في الحروب إشباعًا لنزعة وروح المغامرة التي سيطرت على الحياة الخاصة والعامة.

الفقرة الثانية: الصراع العثماني على منطقة الشرق الأوسط

1- **الصراع العثماني الصفوي:** بعد انتهاء الحروب الصليبية ظهرت قوة أخرى عام 1299 تمثلت بالعثمانيين بقيادة عثمان الأول ابن أرطغرل. ونشأت الدولة "الجلائزية" بعد الغزو المغولي عام 1339 حيث ضمت (العراق، ديار بكر، الأهواز) لكن بعد غزو تيمورلنك عام 1402م قضى عليها لتعود وتنشأ دولة "قوينلون" سنة 1411 ومن بعدها نشأت دولة الآف قوينلو عام 1467م، التي انتهت على يد إسماعيل الصفوي عام 1505م[1].

كانت إيران في ذلك الوقت مطوقة بدول سنية، لكن أقوى هذه الدول كانت هي الدولة العثمانية، وهنا الصراع الصفوي الشمالي كان مواجهة بين دولتين لأن كلًا منهما تعتنق شكلًا من أشكال الإسلام فكان الصراع بينهما صراع مذهبي، وهناك أهمية أخرى لهذا الصراع كونه صراعًا بين العثمانيين والصفويين، هو صراع جيوبوليتيكي على منطقة الشرق الأوسط (إذ أن جذور الصراع تعود للتاريخ الاجتماعي لغرب إيران وجنوب الأناضول وشمال سوريا، بالإضافة إلى العراق، لأن من يسيطر على هذه المنطقة يتحكم في تجارة العالم القديم[2].

2- **الصراع العثماني الروسي والأوروبي على الشرق الأوسط:** إن الحصار العثماني لفيّينا أدى إلى قيام تحالفات أوروبية عام 1684م، انضمت إليها روسيا فيما بعد عام 1687م من أجل طرد الدولة العثمانية من أوروبا. وبعد اعتلاء بطرس الأكبر العرش عام 1682م، رأى من الضرورة التوسع في البحر نحو المناطق الدافئة من أجل تصدير المنتجات، حيث منع العثمانيون الروس من الإبحار في البحر الأسود الأمر الذي دفع الروس للانضمام

---

[1]- مجلة الرائد، العدد 70، مجلة فصلية، الكويت، 2011، **مقالة بعنوان جذور الصراع العثماني الصفوي** لسعد سعيد الديهوجي، ص 5.

[2]- حاكم خليد، **صراع القوى الكبرى في منطقة الشرق الأوسط من 2001-2015**، مرجع سابق، ص 45.

إلى تحالف بين النمسا والبندقية عام 1682م، ما أدى إلى إجبار العثمانيين على التنازل عنه. وتتالت موجات التوسع الروسي في كل مرة يعتلي أحدهم العرش؟

وظهرت فيما بعد المسألة الشرقية* وبدأت الحملات العسكرية فقام نابليون بحملة عامة 1789 على مصر، غزا خلالها الشرق الأوسط من أجل فرض سيطرته على طرق التجارة بين الهند والبحر المتوسط(1).

- **حملة نابوليون على مصر:** في 19 جوان 1798 غزى نابليون منطقة الشرق الأوسط، وكان يهدف إلى فرض سيادة فرنسا على تلك المنطقة، وبالتالي على الطرق التجارية بين الهند والبحر المتوسط والانتقام من بريطانيا التي كانت منافسة لفرنسا.

وتعتبر مصر من أغنى مناطق الدولة العثمانية من الناحية الاقتصادية والتجارية عدا عن كونها مركزًا تجاريًا واستراتيجيًا ومصدرًا للمنتجات الزراعية بسبب خصبة أراضيها، واستغل نابليون العديد من الحيل لاحتلال مصر، وكتب بالعربية لسكان الإسكندرية يشرح لهم أنه تحول للإسلام، وبدأ يذهب كل جمعة للمساجد، وقد ثار سكان القاهرة ضد الفرنسيين، الذين استعملوا القوة المفرطة ضد سكان القاهرة. وفي سنة 1799 وصل إلى فلسطين 13.000 جندي الذين ارتكبوا مجزرة رهيبة فيها تحديدًا في يافا وعكا وهزموا الجنود العثمانيين القادمين من دمشق، ولم يستطيعوا أن يدخلوها لمساندة الإنجليزي، وفي طريقهم إلى مصر خسروا بفعل المقاومة التي وقفت بوجههم من المدن الفلسطينية والمصرية، بالإضافة إلى الطاعون الذي تفشى وسط الجنود. فوقّع الجنرال كلير على اتفاقية عريش معال سلطان العثماني، بموجبها انسحبت فرنسا عام 1801 . ومع حملة نابليون بدأت مرحلة الحركات الاستعمارية التي انتهت إلى غاية القرن العشرين.

- **الحملة البريطانية على العراق:** بعد سيطرتها على مصر تحولت أنظارها إلى العراق في أواخر سنة 1914، بعد الحرب العالمية الأولى، ودخول العثمانيين إلى جانب ألمانيا، فقد

---

*– تعني تصفية وتقييم أملاك الدولة العثمانية بين الدول الأوروبية الكبرى.

1– المرجع السابق، ص 46.

هاجمت القوات البريطانية جنوب العراق وتمكنت من احتلال شبه جزيرة الفاو بحجة حماية النفط العراقي من الأطماع الإيرانية، لكن الحقيقة غير ذلك وهي السيطرة على ثرواته[1].

المطلب الثاني: أسباب الصراع الدولي على الشرق الأوسط

يمكن وصف الصراع في الشرق الأوسط أنه صراع على النفوذ بين القوى الكبرى والقوى الإقليمية التابعة لها. فهذه البقعة من الأرض أكثر البقاع التي تغلغلت فيها المصالح الدولية، فهي خزان التفاعلات الإقليمية والدولية.

وقد وصف الياس فرحات في مقالة له أن الصراع في المنطقة هو "الصراع في الشرق الأوسط وصراع على الشرق الأوسط"[2].

فهناك عدة دول فاعلة على الأرض ودول فاعلة بطريقة غير مباشرة عن طريق حلفائها الإقليميين (بالإضافة إلى الفاعلين من غير الدول). لذلك يمكن تقسيم الفاعلين إلى ثلاث فرق:

1- الفاعلون الإقليميون: إيران- تركيا- السعودية- "إسرائيل" (في الدرجة الأولى) تليها، قطر، مصر وسوريا[3].

- الفاعلون من غير الدول: يمكن اعتبار بعض الأحزاب والمنظمات لها تأثير فاعل وقوي على الواقع الإقليمي بسبب الحشود الشعبية التي تتأثر بقرارها منها: التنظيم العالمي للإخوان المسلمين، تنظيم القاعدة، حزب الله اللبناني، حركتا حماس والجهاد الإسلامي، تنظيم داعش

2- الفاعلون الدوليون: الأكثر نفوذًا هما الولايات المتحدة الأميركية وروسيا.

إن كل ما سبق يبين الفاعلين المشاركين في الصراع في الشرق الأوسط، لكن كل ذلك بدرجات وبحسب الحجم والقوة العسكرية والاقتصادية لها. وينقسم هؤلاء الفاعلون إلى محورين:

1- حاكم خليد، **صراع القوى الكبرى في منطقة الشرق الأوسط من 2001-2015**، مرجع سابق، ص47.

2- مجلة شؤون أوسط، العدد 147، شتاء 2014، مقالة بعنوان **الصراع السياسي في الشرق الأوسط- الجانب الاستراتيجي**، الياس فرحات (عميد متقاعد في الجيش اللبناني وخبير استراتيجي)، ص 22.

3- مجلة شؤون أوسط، العدد 147، شتاء 2014، مقالة بعنوان **الصراع السياسي في الشرق الأوسط- الجانب الاستراتيجي**، الياس فرحات، مرجع سابق، ص 23.

1- محور روسي- إيراني- سوري ينضم إليهم حزب الله والعراق.

2- محور أميركي خليجي ومعهم تركيا وإسرائيل.

إن منطقة الشرق الأوسط هي منطقة جيوستراتيجية بدأ التقاتل عليها منذ القدم خصوصًا بين السوفيات والأميركان. فالتقاتل الذي يحصل اليوم يعود إلى مواجهات سابقة، حيث قامت سابقًا الولايات المتحدة الأميركية بمحاولة تطويق الاتحاد السوفياتي عن طريق التواجد العسكري في شمالي الأطلسي والمتوسط، مما دفع بالسوفيات إلى رد مماثل بالتواجد البحري في الأطلسي والمتوسط(1).

حيث قال بريجنسكي (Brzezinski) في كتابه "واجب أمريكا السيطرة على العالم" إن القارة الأوراسية من ضمنها الشرق الأوسط هي التي ستقرر مستقبل العالم، وهي مسرح التنافس والصراع القادم، كما طالب بفك عزلة آسيا الوسطى الاقتصادية بعيدًا عن كل من روسيا وإيران، كما أشار بضرورة وضع عقبات في وجه العلاقة القائمة بين الصين وروسيا وإيران(2).

الفقرة الأولى: الأهمية الاقتصادية للشرق الأوسط

تتمثل الأهمية الاقتصادية للشرق الأوسط بأنها تتوافر فيها موارد الطاقة، أهمها النفط، فهذه المنطقة تحتوي على أكبر احتياطي عالمي بالمقارنة مع باقي مناطق العالم، حيث تحرز نسبة النفط في الشرق الأوسط حوالي 66% من احتياط النفط في العالم، وهي بالتالي المزود الرئيسي للنفط للعالم المتقدم، وخاصة كلًا من الولايات المتحدة الأميركية ودول الاتحاد الأوروبي واليابان وروسيا، مما أعطى لبعض دول المنطقة قوة اقتصادية كبيرة تأثرت بها شعوب المنطقة.

أما بداية استقلال النفط في منطقة الشرق الأوسط فتعود إلى بداية القرن الماضي مع اكتشاف آبار النفط في العديد من بلدانه كمصر وإيران والعراق والمملكة العربية السعودية الأمر الذي جعل هذه

1- سمير أمين، محمدين أحمد، حسن نافعة، فهيمة شرف الدين، ترجمة د. سناء أبو شقرا، **قضايا إستراتيجية في المتوسط**، الطبعة الأولى، دار الفارابي، بيروت، 1992، ص 61.

2- مجلة الشرق الأوسط، العدد 82، 1999، مقالة بعنوان **واجب على أمريكا السيطرة على العالم**، زبيغنيو بريجنسكي، ص100.

المنطقة مجمع الصراعات المتعددة، حيث تتنافس القوى المحلية والإقليمية والدولية وبعض الجهات غير الحكومية مع بعضها البعض لتحقق أهدافها[1].

وفي أحد التقارير الصادرة عن البنتاجون عام 1995 أكد هذه الأهمية:" أن أعلى وأهم مصلحة أمنية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط تكمن في تدفق النفط دون عائق من منطقة الخليج إلى الأسواق العالمية وبأسعار مستقرة، فحوالي 70% من احتياط النفط في العالم يقع في منطقة الشرق الأوسط، ولذلك يزداد اعتماد الولايات المتحدة وشركائها الأوروبيين أكثر على نفط منطقة الخليج، فمنطقة الشرق الأوسط لا تشكل فقط العامل الأهم والعنصر المؤثر في المصالح الأمريكية، بل تشكل جوهر مصالح العالم واستقراره وذلك بسبب موقع الشرق الأوسط"[2].

ويعتبر الأميرال "فيشر" البريطاني أول من أشار إلى أهمية البترول الاستراتيجية وذلك في عام 1882م، أما الأهمية الاستراتيجية للخليج الفارسي فقد زادت عندما لم يعد منفذًا بحريًا يقع على خطوط الإمبراطورية الإنجليزية. كذلك حاول الخليفة العثماني السلطان عبد الحميد الثاني استغلال بترول العراق حيث منح شركة حديد بغداد امتياز بترول أرض الجزيرة عام 1903، كذلك قام في تكوين شركة تركيا لاستغلال البترول في الجزء الجنوبي منها. فأصبحت هذه المنطقة بعد أن تبين أنه فيها وفرة بترولية، ميدانًا للتنافس الدولي لاستثمار موارده البترولية وكسب امتيازات الاستغلال في أرضه. فنشط بعد الحرب العالمية الأولى البحث عن البترول في الشرق الأوسط. كذلك اتجهت تركيا سنة 1925 إلى البحث عن البترول في أراضيها فتبين توافر البترول في الجزء الجنوبي الشرقي من الأناضول[3].

---

[1]– جمال الفاضي وآخرون، **الثقل الآسيوي في السياسة الدولية– محددات القوة الآسيوية**، مرجع سابق، ص32.

[2]– محمود صلاح الدين، **مفهوم الشرق الاوسط**، موقع دنيا الوطن، 2016/3/6:
www.donyawatan .com

[3]– علي الدلابيج، **توازن القوى وأثره في الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأمريكي للعراق 2003–2011**، رسالة قدمت استكمالًا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، قسم العلوم السياسية، أيار 2011، ص 22.

وقد لعب نفط الشرق الأوسط دورًا مهمًا في الحرب العالمية الثانية، حيث استطاعت القوات المتحالفة أن تصمد في معركتي شمال أفريقيا والهند. فأصبحت منابع البترول هدفًا استراتيجيًا إما للتدمير أو للاستيلاء. وشكلت فترة السبعينيات عصرًا مزدهرًا خصوصًا في الدول العربية، فالطفرة النفطية في تلك الفترة أدت إلى إضفاء قوة سياسية واقتصادية مؤثرة للدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط. وقد تحول سوق النفط الدولي إلى سوق يسيطر عليه المشترون بعد أن كان يسيطر عليه البائعون في الثمانينيات، ونتيجة للحرب العراقية – الإيرانية حيث عرضتا النفط بكميات كبيرة لتسديد فاتورة التسليح وتمويل الحرب[1].

وظلت سياسة الطاقة في دول غرب أوروبا حتى قيام الحرب العالمية الثانية تعتمد أساسًا على مصدر واحد للطاقة وهو الفحم، حيث كان يلبي أكثر من 90% من احتياجات هذه الدول. أما بعد الحرب العالمية الثانية وخلال الخمسينيات والستينيات والعقود التي تلت ووصولًا إلى يومنا هذا، فقد زاد استهلاك المنتجات البترولية بصورة سريعة للأسباب الآتية:

– تدني سعر البترول، نتيجة لإعادة افتتاح العبور وتفعيله عبر قناة السويس، وازدياد مبيعات الاتحاد السوفياتي، وازدياد منافسة شركات البترول المستقلة ومواجهتها للشركات المستثمرة للبترول أعضاء الاتحاد الاحتكاري.

– سهولة النقل واستخدامه.

أخذت دول غرب أوروبا تزيد اعتمادها على بترول الشرق الأوسط بصورة كبيرة، فقد ازدادت درجة الاعتماد من 20% من جملة استهلاك البترول قبل الحرب العالمية الثانية إلى 43% العام 1947 ثم إلى 85% العام 1950، ولاحقًا زاد الطلب الغربي وغيره من الدول الصناعية على البترول الشرق أوسطي، طوال العقود التي تلت في القرن الماضي وصولًا إلى مرحلتنا الراهنة بنسب تصاعدية، ويرجع ذلك إلى ما يلي:

– قرب حقول بترول الشرق الأوسط من السوق الأوروبي.

– النفوذ الكبير للدول الأوروبية في منطقة الشرق الأوسط، حيث كانت فرنسا تسيطر على (الجزائر)، وإنجلترا تسيطر على دول الخليج (الكويت ودولة الإمارات وقطر والبحرين وعمان). كذلك

---

[1]– علي الدلابيج، **توازن القوى وأثره في الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأمريكي للعراق 2003–2011**، مرجع سابق، ص 23.

كانت الدول الأوروبية تتمتع بامتيازات واسعة لاستغلال حقول بترول دول الشرق الأوسط، عن طريق الشركات التابعة لها، ومنها: الشركة الفرنسية للبترول CFP والشركة البريطانية BP وشركة شل (المملوكة مشاركة بين إنكلترا وهولندا). وقد كانت هذه الشركات تبيع بترولها للدول الأوروبية بالعملات المحلية لهذه الدول[1].

– عدم استطاعة الولايات المتحدة الأميركية إمداد دول أوروبا واليابان باحتياجاتها من البترول، بسبب توقعها حدوث نقص بترول عالمي، وبالتالي فهي معنية بإيجاد بدائل لتغطية هذه الحاجات.

الفقرة الثانية: مصالح الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط

تبرز الأبعاد السياسية والاقتصادية في المشاريع السياسية والدولية الموجهة نحو الشرق الأوسط، وخاصة أن هذه المنطقة مهمة للدول الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية. ويوحي الواقع بوجود مشروع أميركي في مواجهة مشروع أوروبي، حيث تتضارب المصالح الاقتصادية الأوروبية والمصالح الأمريكية في المنطقة. على الرغم من تناغم هذه المصالح مع بعضها البعض في ظل تناغم مسارات ومواقف كل طرف تجاه العديد من القضايا الدولية والإقليمية. فتطرح الولايات المتحدة الأميركية مبادرات عدة تتماشى مع السياسة الأمريكية في الشرق تحت عناوين الديمقراطية والحريات السياسية، والتي تعتبر محورًا أساسيًا في استراتيجيتها الخارجية بشكل عام وتجاه الشرق الأوسط بشكل خاص.

فمرتكزات الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط هي:

1– المرتكز الأيديولوجي: ويتألف من:

– الاعتبار الديني: المبررات الدينية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالمضامين السياسية والاقتصادية والأمنية للاستراتيجية الأمريكية، كما وأنها نهضت على تمركز لاهوتي قائم على ميتافيزيقيا يمتزج فيها فعل الإنسان بفعل الله، وعليه أصبحت التحركات الأمريكية تتحرك وفق أبعاد دينية وعقائدية تجاه الشرق الأوسط، خاصة أن الديانة السائدة في المنطقة الإسلام.

---

[1] – منشورات الدفاع المدني، العدد 96–نيسان 2016، **الصراع على النفط والغاز وأهمية منطقة الشرق الأوسط الاستراتيجية**، نبيل سرور، ص 55.

- الاعتبار الفلسفي: يتكلم في هذا الشأن المستشار الأسبق للأمن القومي الأمريكي" **زبيغنيو برجينسكي**" بالقول إن الإسقاط الخارجي للديمقراطية الأمريكية ينسجم مع المسؤولية شبه الإمبريالية، ويمكن للقوة المهيمنة الدفاع عن الديمقراطية، بل تعزيزها، لكن يمكن أيضًا تهديد الديمقراطية في المحور الأول إذا طبقت في الخارج بطريقة تراعي طموحات الآخرين وحقوقهم، لكن في المحور الثاني إذا اعتمدت الشعارات الثقافية في الديمقراطية.

2- المرتكز الجيوستراتيجي: ويتألف من:

- اعتبار جيو- سياسي: فالشرق الأوسط يشكل وحدة سياسية واضحة حتى لو تضمنت أكثر من منطقتين متميزتين هما جوار "إسرائيل" والخليج النفطي.
- اعتبار الجيو- اقتصادي: يعتبر الشرق الأوسط مرتكزًا جيو- اقتصادي بالغ الخطورة على الاقتصاد الأميركي، فتبرز ثلاثة عناوين في هذا الإطار: حماية الاقتصاد الأمريكي من أي هزة قد يتعرض لها نتيجة انقطاع تدفق النفط أو حتى ارتفاع أسعاره بشكل كبير في حال زيادة الطلب عليه، الحفاظ على هذا المستوى والنمط لأي تهديد مهما كانت كلفته، والتحكم بأسعار النفط وتوزيعه، ومن ثم التحكم بعصب اقتصاديات الدول الصناعية المنافسة لها"[1].

إذًا، إن لواشنطن أبعادًا عديدة في الشرق الأوسط، يمكن قياسها بالنفط وقياس بعضها بشكل محسوس غير قابل للقياس المتمثل بـ"إسرائيل"، وقد عبر عنها العديد من المفكرين والسياسيين الأمريكيين:

"إن الهدف الأساسي للاستراتيجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين هو إدماج دول ومنظمات أخرى في الترتيبات التي ستدعم عالمًا يتسق مع المصالح والقيم الأمريكية"*.

"إن المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية هي النفط و"إسرائيل" واستقرار المنطقة"*.

---

[1]- جمال الفاضي وآخرون، **الثقل الآسيوي في السياسة الدولية- محددات القوة الآسيوية**، مرجع سابق، ص49.

* ريتشارد هاس، مدير مكتب التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الأميركية.

* مارتن انديك، مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط السابق.

ودعا المنتدى السياسي (معهد واشنطن) إلى المزيد من التدخل الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط للحفاظ على المصالح الأمريكية من جهة، ومصالح حلفائها من جهة أخرى، على رأسها "إسرائيل" والسعودية والإمارات العربية المتحدة. لكن يتبين أن الأهداف الاستراتيجية تقودها "إسرائيل" وتتقاطع أحيانًا مع أهداف السعودية والإمارات، أي أنه حلف مختل الأضلع لصالح المصالح الإسرائيلية[1]. وبسبب الاهتمام الدولي بهذه المنطقة تعددت المشاريع المطروحة من قبل الدول الإقليمية والدول الأجنبية، فبرزت مشاريع النظام الشرق أوسطي والشرق الأوسط الكبير.

1- النظام الشرق أوسطي

بعد إقامة دولة "إسرائيل" المزعومة في فلسطين تم الحديث عن أزمات الشرق الأوسط، من شمال العراق إلى قبرص إلى الخليج العربي والقرن الإفريقي، بالإضافة إلى الصراع العربي الإسرائيلي. وتبنت "إسرائيل مفهوم الشرق الأوسط لتحقيق أهدافها الاستراتيجية وهذا ما عبر عنه ديفيد بن غوريون[*]:

"إن الشرق الأوسط منطقة متعددة الأجناس والأديان ومنطقة أقليات، ووجدتها فرصة لطمس هوية الأقاليم العربية والحضارية في حين أن الشرق الأوسط ليس منطقة عربية، بل منطقة متعددة الأعراق والثقافات"[2]. أما "أبا ايبان" وزير خارجية "إسرائيل" السابق، فاعتبر أن الشرق الأوسط منطقة متعددة الثقافات والقوميات، وأن وحدة العرب لم تكن طويلة الأمد في التاريخ، والتجزئة السياسية كانت موجودة عندهم قبل مجيء الاستعمار الأوروبي[3]. وفي قراءة لوثائق الاتفاقيات العربية- الإسرائيلية

1- مجلة سياسات عربية، العدد7، آذار/مارس، 2017، مناقشة تصورات "معهد واشنطن لسياسة الشرق الأوسط، **مقالة بعنوان سياسات الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط**، محمد المصري، ص 63.

*- أول رئيس وزراء اسرائيلي.

2- جمال الفاضي وآخرون، **الثقل الآسيوي في السياسة الدولية- محددات القوة الآسيوية**، ، مرجع سابق، ص60.

3- Abba Eban, **voice of Israel**, New York: horizon press, 1969, p 68.

من كامب– ديفيد حتى معاهدات وادي عربة، يتبين أن هناك تركيزًا على الشرق الأوسط، والشرق أوسطية بالتوازن مع الاعتراف بوجود "إسرائيل"[1].

وتقاطعت المصالح الإسرائيلية الأميركية في إعادة صياغة خريطة المنطقة عن طريق طرح صيغة ملائمة لإدخال "إسرائيل" فيها. وقد قدم "شيمون بريز" هذا الطرح في كتابه "الشرق الأوسط الجديد" حيث قدم "إسرائيل كدولة متقدمة وسط محيط عربي متخلف. وقد شاركه في هذه الأفكار "بنيامين نتانياهو" في كتابه مكان تحت الشمس"[2].

2– الشرق الأوسط الكبير

بعد هجمات الحادي عشر من أيلول عام 2001 واحتلال العراق أدرج المحافظون الجدد مفهوم الشرق الأوسط الكبير الذي يقوم على إعادة صياغة كاملة للخريطة الجغرافية السياسية للمنطقة العربية عبر تذويب هذا الفضاء السياسي الجغرافي التاريخي الثقافي المشترك في نطاق استراتيجي أوسع يمتد من بحر قزوين وشمال القوقاز شمالًا وشرقًا إلى المغرب غربًا.

وقامت بعض دوائر اليمين المحافظ واليمين المسيحي وحلفاء "إسرائيل" وبعض مراكز البحوث في صناعة سياسة think-tanks المرتبطة بمزاعم وتصورات غير متناسقة ويسيطر عليها الطابع البراغماتي، ولعل أهم هذه التصورات هو أن "الشرق الأوسط هو منطقة الاضطراب الكبير في العالم ومصدر كبرى المشكلات والتهديدات القديمة والمستجدة للأمن القومي الأمريكي مثل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل والأصولية والتطرف والهجرة غير المشروطة"[3].

---

[1]– عدنان السيد حسين، **العرب في دائرة النزاعات**، مرجع سابق، ص 84.

[2]– صبري فارس الهيتي، **الجغرافيا السياسية– مع تطبيقات جيوبوليتيكية استشرافية عن الوطن العربي**، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2000، ص 272.

[3]– صبري فارس الهيتي، **الجغرافيا السياسية– مع تطبيقات جيوبوليتيكية استشرافية عن الوطن العربي**، مرجع سابق، ص 275.

المبحث الثاني: التنافس الإقليمي بين تركيا وإيران

يعد التنافس أحد أوجه التفاعل بين الدول، وينشأ نتيجة احتكاك وسعي الدول لتحقيق أهدافها ومصالحها انطلاقًا من إمكانياتها المتاحة على شكل علاقة تسابق سلمي. لكن كلما سعى أحد الأطراف إلى المبالغة في الانفراد بهذه المصالح ومنع الآخرين من الوصول إليها أدى هذا الأمر إلى زيادة التوتر الذي يمكن أن يخرج التنافس عن نطاقه السلمي ليتحول إلى صراع والعكس صحيح.

أي، أن التنافس كمفهوم يشير إلى حالة من الاختلاف بين الدول، تأخذا أبعادًا اقتصادية وسياسية بالدرجة الأولى لتحقيق مصالح ومكانة في الإطار الدولي والإقليمي[1].

المطلب الأول: التنافس التاريخي

تعود العلاقات التركية – الإيرانية إلى عام 1635 عند توقيع "معاهدة قصر شيرين" التي أنهت الحروب بين العثمانيين والصفويين، كما وقّعا (ميثاق سعد أباد وميثاق بغداد)، الذي عرف بمنظمة المعاهدة المركزية (centro)[2].

حيث مرّت العلاقات الإيرانية – التركية بخط بياني متعرج على ثلاث محطات:

- صدام في العهد الصفوي العثماني.
- خصام في العهد البهلوي– الأتاتوركي.
- وئام وحذر في الوقت الحالي.

وتعود أسباب توتر هذه العلاقات الى محاولة وبسط النفوذ والسيطرة الإقليمية، بالاعتماد على نقطتين:

---

[1]– حيدر الخفاجي، **التنافس السياسي والاقتصادي التركي– الإيراني وانعكاساته الإقليمية**، جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في العلوم السياسية– العلاقات الاقتصادية الدولية، جامعة النهرين، العراق، 2015، ص9.

[2]– مركز جيل البحث العلمي، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية– العدد 12: نوفمبر 2017، مقالة بعنوان **واقع الدور التركي الراهن ضمن أدوار الفواعل الإقليمية والدولية تجاه النزاع السوري**، حسين لعريض، ص 68.

- الموقع الاستراتيجي لكلا الدولتين.

- الثقل المذهبي (السني– الشيعي)[1].

يتبين أن هاتين الدولتين متلازمتان تاريخيًا وجغرافيًا وثقافيًا. ففي السابق، كانت إيران على مدى ألفي عام المنافس الجيوسياسي لأي نظام حكم سيطر على الأناضول، لكن في الوقت الحالي أصبحت منافسًا عقائديًا وأيديولوجيًا رئيسيًا للدولة العثمانية وذلك بعد اعتناق الصفويين للمذهب الشيعي[2].

في البداية لاستيعاب العلاقات التركية – الإيرانية بشكل صحيح، لا بد من إلقاء نظرة سريعة وموجزة على ماضي العلاقات المتبادلة بين الطرفين.

المطلب الثاني: الصدام في العهد الصفوي – العثماني وبرود العلاقات في العهد البهلوي– الاتاتوركي

إن الدعائم الأولى للعلاقات بين الطرفين تعود إلى تاريخ قديم، حيث بدأت العلاقات المتبادلة بينهما بتنافس وتنازع شديدين. حيث كان يحمل الشاه إسماعيل عند تأسيس الدولة الصفوية عام 1501 أهدافًا توسعية تجاه منطقة الشرق الأوسط والمناطق التي تسيطر عليها الدولة العثمانية، واستمر التنافس المذهبي والثقافي الناعم بين الطرفين إلى 1514م، حيث وقعت معركة تشالديران بين الطرفين بقيادة سليم الأول الذي انطلق في منتصف آذار 1514م إلى تحرير عاصمة الدولة الصفوية، تمكن خلالها الجيش العثماني من الوصول إلى تبريز[3].

---

[1]– علي أكبر دقماق، **العلاقات الإيرانية– التركية بين التوافق والتوتر مرحلة الأزمة السورية (2011–2015) نموذجًا**، مرجع سابق، ص36.

[2]– المرجع السابق، ص36.

[3]– جلال سلمي، **العلاقات التركية – الإيرانية بين التنافر والتحالف عبر التاريخ، 23 أغسطس 2017**، تاريخ الدخول: 2019/4/25:

https://www.noonpost.com/content/19521

ومنذ عام 1514م حتى عام 1639م، استمرت المناوشات بين الجيشين الصفوي والعثماني، وفي عام 1639م، تم توقيع اتفاقية "قصر شيرين" التي أنهت كافة المناوشات.

وفي عام 1925م استطاع رضا بهلوي هزيمة الدولة القاجرية والسيطرة على كامل الأراضي الإيرانية، وبموازاة ذلك بنى مصطفى أتاتورك دولة علمانية حديثة في تركيا في عام 1925م[1].

واتسمت العلاقات بين الطرفين بالبرودة منذ تأسيس الجمهورية التركية عام 1923، وحاول كلا الطرفين أن يقيم علاقات جديدة، لإنهاء المشكلات والمشاحنات الحدودية. لكن ما عكر تلك العلاقات الودية، الحركات الكردية المسلحة التي ألحقت خسائر كبيرة بالجانب التركي، الذي اتهم الدولة الإيرانية بتقديم المساعدة لها، ولم تعد العلاقات بينهما إلا في عام 1931، وبدأت سلسة الاتفاقات بين الجانبين[2].

استمر هذا الحزم والتعاون حتى عام 1979 وانتصار الثورة الإسلامية في إيران، والتي أخذت إيران بعيدًا عن المنهج الغربي، عاد التوتر يخيم على العلاقات المتبادلة بين الطرفين.

المطلب الثالث: الثورة الإسلامية في إيران ونظرة الأتراك لها

بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران انتاب الأتراك نوع من الخوف والحذر من انتقال الثورة إلى بلدهم، لكن على الرغم من ذلك فقد سارعت تركيا للاعتراف بالحكومة الجديدة، وإنشاء علاقة حذرة مع إيران.

وفي التسعينيات وبانهيار الاتحاد السوفياتي بدأت مرحلة التنافس الشديد بين الطرفين، وسعت أنقرة في البدء لتأسيس علاقات متينة مع دول وسط آسيا الناطقة بالتركية والقريبة من بحر قزوين حيث امتداد النفوذ الجيوسياسي لإيران.

---

[1] - Patricia Carley, **turkey's role in the middle east, united states institute of peace**, Washington, December, 2005, p.1.

[2]– مجموعة من المؤلفين، **العلاقات التركية – الإيرانية 1923–2003: دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص30.

من هنا أضاف الطرفان إلى تنافسهما العقائدي الإيديولوجي (باعتبار أن تركيا دولة علمانية وإيران دولة دينية) تنافسًا يستند إلى رعاية المصالح القومية ومناطق التأثير الجيوسياسي على الصعيد الإقليمي. فانطلقت بذرة الاستقطاب الدولي الإقليمي بين الطرفين، فاتجهت تركيا نحو الولايات المتحدة* ومالت إيران نحو روسيا والصين** للحفاظ على نفوذهما الإقليمي. فاختارت إيران بدعم حزب العمال الكردستاني المحارب لتركية كرد فعل على انزعاجها في العلاقات الجيدة بين تركيا و"إسرائيل"، كذلك تقربت إيران من سوريا التي لديها العديد من المشاكل السياسية الاقتصادية مع تركيا، بينما تقرب العراق إلى تركيا على حساب المصالح الإيرانية.

أما في بداية حقبة الألفية الثالثة وبعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، اتسمت العلاقات الإيرانية التركية بحالة من التقارب الملحوظ، حيث تغيرت الحالة العامة للسياسات العالمية، وكانت حكومة حزب العدالة والتنمية قد تبنت نهج العلاقات الجيدة مع كل الدول دون استثناء[1]. لكن لا يمكن إنكار التنافس الشديد الخفي على الساحة الأكبر للتنافس الجيوسياسي بين إيران وتركية وهي الدولة العراقية، حيث حاول كل طرف دعم طائفة، فإيران دعمت الشيعة وتركية دعمت السنة[2].

وإلى جانب العراق، ألهبت الساحة السورية وظهر التنافس الجيوسياسي الإيراني التركي من جديد، لكن هذه المرة تحركت تركيا على الساحة بشكل عسكري عن طريق دعم قوات المعارضة التي وصفتها بالمعتدلة بالمقابل دعمت إيران النظام السوري[3].

---

* التي تصفها إيران بالشيطان الأكبر.

** اللذين تصفهما تركيا بالمنافسين التاريخيين.

[1]– ترك برس، 18 ديسمبر 2015.**العلاقات الإيرانية التركية في ظل حكومة العدالة والتنمية:**

www.turkpress.com

[2] – Gaitel Benishay, **Iran et Turquie: deux pays du Moyen-Orient en rivalité perpétuelle par Daniel pipes**, LPH info, septembre, 2017.

[3]– ترك برس، 18 ديسمبر 2015.**العلاقات الإيرانية التركية في ظل حكومة العدالة والتنمية**، مرجع سابق.

القسم الثاني: القضايا الخلافية والتنافسية وتأثيرها على العلاقات التركية – الإيرانية

نشأ النظام الدولي الحالي في ظل اتفاقيات وستفاليا في القرن السابع عشر، والتي أنهت حرب الثلاثين عامًا في أوروبا. ولقد أسست هذه الاتفاقية مبدأ الاعتراف المتبادل بسيادة الدول، ومفهوم الدولة القومية. وأسهمت الحربان العالميتان في إعادة صياغة مفهوم المصالح والسيادة لتتعديا حدود الدولة القومية ولترتبطا بالمجال الحيوي للدولة المكونة للنظام الدولي.

ولكن، لكي تستطيع الدولة أن تقود إقليمها يجب أن تمتلك موارد مادية وأيديولوجية. فيجب أولًا أن تتصرف بما يعزز مصالح الإقليم ككل ويحافظ عليه من تدخل القوى الخارجية. بالإضافة إلى اعتماد سياسة خارجية استباقية لتأكيد دورها القيادي، وأن تحظى سياساتها الإقليمية باعتراف قوى أخرى داخل وخارج أقاليمها المعنية. لذلك تعتبر القوة الإقليمية لاعبًا محوريًا في حيّزها الإقليمي تحدّد طبيعته، وتؤسس توازن قواه، وتملك من الأوراق ما يؤهلها للتفاهم مع الدول الكبرى، ويمنعها من التدخل المباشر في مناطق نفوذها، ولكنها غير قادرة على بناء تحالفات فعّالة في الحيّز الدولي، ولا تملك القدرة على إحداث تغيير جوهري في بنية النظام الدولي[(1)].

وفي منطقة الشرق الأوسط يوجد عدد من اللاعبين الإقليميين من ضمنهم مصر والمملكة العربية السعودية وإيران وتركية و"إسرائيل". فبالنسبة لمصر فهي تعيش حالة اضطراب وغير مستقرة في الوقت الحالي. وعليه لم يعد باستطاعتها أن تكون لاعبًا جيوستراتيجيًا مؤثرًا في الوقت الحالي.

أما المملكة العربية السعودية فليس لديها أي استراتيجية واضحة في المنطقة، وهي تنأى بنفسها بل وترفض التعامل مع ما يسمى الإسلام السياسي، ما يضعها في زاوية الطرف المعادي لأي تغييرات حقيقية في هذا الإقليم. وهي لم تدعم العراق لا سابقًا ولا الآن على الرغم من أنهم يرزحون تحت معاناة شديدة. كما إنها لا تدعم القضية الفلسطينية في مواجهتها مع الاحتلال الإسرائيلي.

---

[1]– أكاديمية، 8 فبراير 2017، مقالة بعنوان **الاستراتيجية التركية المستقبلية تجاه الشرق الأوسط**، وائل شديد، ص1:

https://goo.gl/r0MjKS

أما "إسرائيل" فهي من أحد أسباب توتر الشرق الأوسط، فهي الدولة الدخيلة عليه، بالإضافة إلى طموحاتها في احتلال العديد من الأراضي وضمها إلى حدودها الحالية، (ويلعب الموساد دورا كبيرا في الفتنة المنبثقة من إقليم الشرق الأوسط).

أما تركيا وجدت نفسها منخرطة في أحداث الشرق الأوسط الجيوستراتيجية. ففي الماضي كانت معظم دول الشرق الأوسط وبعض الدول الإسلامية تحت حكم الإمبراطورية العثمانية الأمر الذي أنشأ علاقات طويلة مع تركيا، وجغرافيًا لتركية موقع استراتيجي بين أوروبا وآسيا. كما لها حدود طويلة مع دول غير مستقرة سياسيًا كالعراق وسوريا الأمر الذي يؤثر عليها بشكل مباشر. كما لديها حدود طويلة مع إيران (التي هي أيضًا لاعب جواستراتيجي إقليمي فعال في الشرق الأوسط)، وتحاول هي الأخرى أن تحقق مصالحها الجيوستراتيجية في الشرق الأوسط[1].

فكيف هي نظرة كل من إيران وتركية إلى جيوبوليتيك الشرق الأوسط؟ وما هو مستقبل العلاقات التركية – الإيرانية؟

---

[1] - Elik Sulrymsn, Iran-**turkey relations- 1979-2001, conceptualizing the dynamics of politics religion and security in middle- power starts**, new york and London: routledge, p.194.

الفصل الأول: تأثير قضايا الشرق الأوسط على العلاقة التركية – الإيرانية

تكتسب العلاقات التركية – الإيرانية أهمية في الإطارين الاستراتيجي والسياسي لدى دوائر الباحثين والمختصين وصناع القرار، لأن هاتين الدولتين تكملان إقليم الشرق الأوسط مع بعض الدول العربية والإسلامية. والأكثر من ذلك لأنهما تشكلان حزامًا لمنطقة الشرق الأوسط، حيث إن كلًا منهما تحتل حيزا جغرافيا كبيرا، بالإضافة إلى أن البلدين يتداخلان بعلاقات تاريخية ودينية وأثنية كثيرة مع الجوار العربي[1].

وتتسم العلاقات بين تركيا وإيران بالتنافس والندية على مستوى الشرق الأوسط، لكنها لم تصل إلى الصدام المباشر بعد الحروب الصفوية – العثمانية، وذلك انطلاقًا من السياسة البراغماتية التجزيئية التي تنتهجها كلا الدولتين في العلاقات البينية عن فصل الجانب السياسي المتوتر عن أوجه التعاون، بالاستناد إلى "الفصل بين الملفات" والتي تفترض تجميد الخلافات، نظرًا للاعتبارات الاستراتيجية، حيث تسعى كل من الدولتين إلى أداء أدوار مركزية في رسم ملامح النظام الإقليمي[2].

لكن على الرغم من اختلاف الأنظمة السياسية والاتجاهات السياسية المختلفة والمشاريع التحديثية الخاصة داخل كلّ منهما، لم تتعدّ علاقاتهما الإطار التنافسي، الأمر الذي شكل نوعًا من التوازن والثبات على مبادئ غير صدامية. لكن هناك مصالح كبيرة بين البلدين وحرص دائم على الحفاظ عليها لأسباب اقتصادية وأمنية بالدرجة الأولى، لكن الصراع بينهما سرعان ما يطفو في الأحداث الإقليمية، خاصة مع بدء الانتفاضات العربية في مختلف الدول العربية في تونس ومصر وسوريا، الأمر الذي زاد من الانقسامات التركية – الإيرانية خاصة في العراق وسوريا، بالإضافة إلى المسألة الكردية. فكيف أثرت القضايا الخلافية والتوافقية على العلاقات التركية – الإيرانية؟

1– عبدالله عيسى الشريفي، **دوافع العلاقات الإيرانية– التركية**، بحث خاص، ص 2.

2– شؤون أوسط، العدد 146، خريف 2013، مقالة بعنوان **الشرق الأوسط والنظام الإقليمي بعد مئة عام على سايكس– بيكو**، محمد نور الدين، ص 112.

المبحث الأول: تأثير القضايا الخلافية على علاقات تركيا وإيران

حظيت كل من تركيا وإيران على مدار تاريخهما بأدوار محورية في صياغة النظام الأمني والسياسي لمنطقة الشرق الأوسط. حيث أثرت سياسة "تصفير المشكلات" مع الجيران التي اعتمدتها تركيا، وبرنامج إيران النووي على شكل التحالفات الإقليمية من جهة، وعلى توازن القوى في المشرق في العقد الأول من الألفية الثانية، من جهة أخرى. فتبنت كل من تركيا وإيران خطابًا سياسيًا متمايزًا تسعى من خلاله لتعزيز مساحة نفوذها الإقليمي. فمن الناحية الإيديولوجية تتبنى إيران نموذجًا ثيوقراطيا اثني عشريا تحاول تصديره إلى الخارج، أما تركيا فتعتمد النموذج الديمقراطي الغربي العلماني وتسعى للتبشير به في المنطقة.

فكل واحدة منهما تسعى إلى نشر أديولوجياتها الخاصة ونقل تجربتها إلى جوارها الإقليمي لتسيطر على بلدان الجوار، فتتنافس هاتان الدولتان في تغليب عقيدتها السياسية الخاصة من أجل صياغة هوية تناسبها. وفي نفس الإطار أضفى الاختلاف الطائفي إلى إضافة مركب جديد على حسابات العداوة والصداقة بين الدول الإقليمية[1].

فشكلت كل من القضية الفلسطينية والانتفاضات العربية نقطة أساسية في العلاقات السياسية التركية- الإيرانية. حيث اعتبرت القضية الفلسطينية كقضية محورية في العلاقات بين البلدين لحساسيتها بالنسبة للدول الإسلامية. أما الانتفاضات العربية فكانت نقطة خلاف كبير في بعض الأحيان لأسباب أيديولوجية ودينية.

المطلب الأول: القضية الفلسطينية

تقع فلسطين ضمن الإطار الجغرافي للشرق الأوسط، حيث يمنحها موقعها الجغرافي أهمية كبرى، فهي تقع في الساحل الغربي لقارة آسيا المواجهة للبحر المتوسط بطول 302،5 كم، كما تطل على البحر الأحمر بساحل طوله 10،5 كم، وتجاوره:

---

[1]– مدار اليوم، الجمعة 11 آب 2017، مقالة بعنوان **الصراع من أجل النفوذ تركيا وإيران في الشرق الأوسط،** نبيل عودة:

https://madardaily.com/

من الشمال الشرقي سوريا، من الشمال الغربي لبنان، الأردن في الشرق ومصر في الجنوب، وهي عبارةٍ عن برزخ أرضي يربط البحر المتوسط والبحر الأحمر، ونقطة التقاء بين المياه الدافئة في الجنوب والمياه المعتدلة في الشمال مما يكسب المعبر الفلسطيني أهمية كبرى[1].



خريطة 1: خريطة فلسطين[2]

لذا، فكل دولة في المنطقة طامحة للعب دور إقليمي وفعّال، تعمل على أن تحمل لواء القضية الفلسطينية لما لهذه القضية من مكانة سياسية ودينية واستراتيجية لدى شعوب المنطقة، والقوى العالمية لذلك فهي تعتبر مفتاحًا لقياس دور أي دولة في الإقليم.

إن مواقف الدول الرسمية تتغير وتتباين وفق الظروف الدولية والإقليمية، لذلك عند طرح القضية على طاولة النقاش، يظهر عدة لاعبين إقليميين، لهم أدوار حيوية في تطور مسار الصراع، ومن أهمهم إيران وتركية[3].

---

1 - www.wikipedia.com

2 – وكالة القدس للأنباء، تاريخ الدخول 15-4-2020:

http://alqudsnews.net/post/!

3– جريدة اللواء الدولية، 2018/11/25، مقالة بعنوان **التفوق التركي على إيران في ساحة القضية الفلسطينية**، محمد الآغا، تاريخ الدخول: 2019/5/27:

www.alewaanewspaper.com

وعند طرح القضية الفلسطينية يتبين ما قدمته إيران من دعم كبير للمقاومة الفلسطينية بمختلف أطيافها، وذلك بعد انتصار الثورة الإيرانية، وكيف أن هذا الدعم عزز صمود المقاومة في مختلف الفترات الدقيقة والحرجة[1].

لذلك يمكن القول، إن القضية الفلسطينية احتلت منذ اندلاع الثورة الإسلامية حتى انتصارها مكانة خاصة في السياسة الخارجية الإيرانية على مستوى منظومة القيم الإيديولوجية وعلى مستوى السياسات والأدوات المستخدمة للتعامل معها، فكانت فلسطين وقضيتها من أولويات إيران تجاه تطبيق مشروعها في الشرق الأوسط بشكل عام، وكسب تأييد الشعب العربي بشكل خاص، كونها الداعم الأساسي في القضية المفصلية للعرب[2].

أما بالنسبة لتركية، كانت أول دولة مسلمة تعترف بـ"إسرائيل" في العام 1948م، ثم بدأ التوجه التركي بعد الحرب الباردة في دعم الموقف الفلسطيني وتأييد بعض قرارات الأمم المتحدة، من دون أي مبادرات تركيا أو لقاءات أو دور وساطة في العملية السلمية. ثم طرأ تحول على السياسة التركية في تعاملها مع القضية الفلسطينية ما بين عامي 2002–2010 من خلال المواقف والتصريحات والمبادرات الدبلوماسية.

وفي أيار من العام 2010 هاجمت قوة خاصة من البحرية الإسرائيلية، سفينة "مرمرة" التركية، واعتدت على متضامنين ونشطاء سلام كانوا على متنها، ما أسفر عن سقوط 10 قتلى من الأتراك وعشرات الإصابات. هذا الأمر أثار حفيظة عدد من دول العالم، بما فيها تركيا، التي سعت إلى تدويل القضية، وقامت بنقل الملف إلى مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية.

فاتخذّت قضية الاعتداء على سفينة "مرمرة" أبعادًا خارجية في السياسة التركية، وهو ما ظهر جليًا في خطابات الرئيس أردوغان تجاه الحصار المفروض على قطاع غزة، حيث صعّدت تركيا

---

[1]– جريدة اللواء الدولية، 2018/11/25، مقالة بعنوان **التفوق التركي على إيران في ساحة القضية الفلسطينية**، محمد الآغا، مرجع سابق.

[2]– حيدر الخفاجي، **التنافس السياسي والاقتصادي التركي– الإيراني وانعكاساته الإقليمية**، مرجع سابق، ص 48.

إعلاميًا من الحملة المناوئة للحصار الإسرائيلي. وكان من شروط إعادة تطبيع العلاقات التركية الإسرائيلية، بحسب ما صرّح به أردوغان أكثر من مرّة: "رفع الحصار الجائر عن القطاع".

وقد لاقت التصريحات الإعلامية التركية ترحيبًا من قبل الفلسطينيين، بعدما أمّلوا دعمًا قويًا من الدولة التركية لصالح قضيتهم، وبنوا آمالهم على العديد من المواقف، وأهمها مغادرة الرئيس رجب طيب أردوغان لقمة "دافوس" الاقتصادية بعد مشادة كلامية حادة ونادرة مع الرئيس الإسرائيلي شيمون بيرس.

لكن طوال سنوات أزمة السفينة مرمرة، ظلّ الموقف التركي المعادي لإسرائيل منحصرًا في التصريحات الإعلامية؛ ففي الوقت الذي أعلن فيه عن قطع العلاقة بين تركيا وإسرائيل، كان ميزان التبادل التجاري يشهد ارتفاعًا غير مسبوق بعد وقوع حادثة السفينة مرمرة. وبحسب صحيفة المصدر الإسرائيلية، فقد كان حجم تصدير البضائع عام 2012 من إسرائيل إلى تركيا حوالي 1.3 مليار دولار، بينما كان في العام 2011 (وقت توتر العلاقات) 1.84 مليار دولار، أي بزيادة مقدارها 30%.[1]

كما بينت الإحصاءات تواصل نمو الميزان التجاري بين البلدين، بعد سنوات الأزمة، فقد احتلت تركيا المرتبة السادسة على مستوى العالم، في قائمة التصدير الإسرائيلية، بمبلغ وصل إلى 4 مليارات دولار سنويًا. واعتمدت تركيا على استيراد المواد الخام من إسرائيل، والمواد الكيميائية والمعادن والآلات، كما استوردت إسرائيل من تركيا بشكل أساسي، السيارات والحديد والملابس، كما استمر التعاون العسكري والاستخباراتي.

وترافق نمو العلاقات الإسرائيلية – التركية مع خطابات إعلامية أرهفت سمع الشارع الفلسطيني في غزة، فقد خرجت الكثير من المظاهرات في مناسبات متفرقة، رفع فيها الفلسطينيون صور الرئيس أردوغان، وسط وعود منه بتبني قضية الحصار الجائر المفروض على القطاع، ومقايضته بإعادة تطبيع العلاقات مع دولة الاحتلال.

---

[1]– كيوبوست، الخميس 30 نوفمبر 2017، **الموقف التركي من القضية الفلسطينية: دعم أم متاجرة؟ خيبة أمل فلسطينية بعد تبدّل المواقف التركية:** تاريخ الدخول 15-9-2019:

www.qposts.com

يمكن القول إن الرئيس أردوغان استطاع تتويج نفسه كمعبّر عن مطالب الفلسطينيين، عبر التصريحات التي ألقاها في ظل أزمة السفينة مرمرة، ولاقت تصريحاته الكثير من الإعجاب من قبل العرب والفلسطينيين المتعاطفين مع القضية الفلسطينية، حتى قفز بعضهم لتنصيبه "خليفة" للمسلمين كافة، ما ساعد في مد النفوذ التركي باتجاه عدد من الأحزاب، خصوصًا الإسلامية منها. وبنى الرئيس أردوغان بناءً على مواقفه الإعلامية، قاعدة شعبية ممتدة في الشارع العربي، بل وصار الكثير من الإعلاميين العرب والسياسيين يتبنون وجهة نظر السياسة الخارجية التركية، بما فيها السياسات التي دعمت من خلالها إرهابيين في دول عربية أخرى، مثلما حدث في مصر وسوريا وليبيا، في سنوات الربيع العربي[1].

إلّا أن كل ذلك اختلف، مع إعادة تطبيع العلاقات الإسرائيلية – التركية، وانتهاء أزمة مرمرة في يونيو 2016، والتي اشتملت بنودها على ما يضر الفلسطينيين، بدلًا من دعمهم؛ فقد استبعد أردوغان من شروط إعادة التطبيع قضية رفع الحصار، كما أسقط مطالباته السابقة بإقامة ميناء بحري فلسطيني، واكتفى بإرسال معونات إنسانية، تمر عبر الموانىء والمعابر الإسرائيلية ليتم تفتيشها بدقّة، على الرغم من أن إيصال المساعدات بهذه الطريقة، يخدم أهداف الاحتلال من خلال شرعنة الحصار. كما تضمنت بنود الاتفاق، طرد قيادات حركة حماس من تركيا، خصوصًا القيادي صالح العاروري، تلبية للإملاءات الإسرائيلية، الأمر الذي أثار حفيظة آخرين من حماس، اعتبروا السقف التركي في المفاوضات منخفضًا بعكس ما كانوا يأملون من حليفهم. على أي حال، اتفق الجميع على أن الاتفاق التركي – الإسرائيلي جاء من أجل مصالح تركيا فقط، مع تهميش مصلحة الفلسطينيين من بنوده. وترتب على الاتفاق إسقاط الدعاوى القضائية ضد مسؤولين إسرائيليين، كانوا على علاقة بقتل المواطنين الأتراك المتواجدين على متن السفينة، مقابل تعويضات مالية تدفعها إسرائيل لأسر الضحايا[2].

---

[1]– كيوبوست، الخميس 30 نوفمبر 2017، **الموقف التركي من القضية الفلسطينية: دعم أم متاجرة؟ خيبة أمل فلسطينية بعد تبدّل المواقف التركية**، مرجع سابق.

[2] – كيوبوست الخميس 30 نوفمبر 2017، **الموقف التركي من القضية الفلسطينية: دعم أم متاجرة؟ خيبة أمل فلسطينية بعد تبدّل المواقف التركية**، مرجع سابق.

وأثارت بنود الاتفاق تنديدًا داخليًا تركيًا، فقد هاجمته "هيئة الإغاثة الإنسانية وحقوق الإنسان والحريات التركية" المسؤولة عن تنظيم أسطول الحرية، الذي كانت سفينة مرمرة جزءًا منه. وقالت الهيئة في بيان لها إن الاتفاق "يشكل وللأسف الشديد اعترافًا تركيًا بالحصار المفروض على قطاع غزة". واعتبرت الهيئة التركية أن "الغموض يلف عددًا من نقاطه"، ومن تلك البنود التي لفها الغموض حسب البيان: "نوعية وكمية المواد التي ستسمح إسرائيل لتركية بإدخالها".

إلا أنّ رد أردوغان على بيان المنظمة، بحسب ما نقلته صحيفة ديلي صباح التركية، مثّل تخليًّا من أردوغان عن أهداف المنظمة التي جيّرت السفن لفك الحصار، إذ قال بحسب الصحيفة: "هل سألتموني قبل تنظيم الأسطول؟ هل طلبتم الإذن؟ عندما تنظمون أسطولًا عليكم أن تسألوني. هل طلبتم الإذن من رئيس الحكومة قبل إبحار أسطول المساعدات الإنسانية من تركيا إلى غزة؟".

تجاوزُ أردوغان لقضية الحصار، لم يكن الصفعة الوحيدة التي تلقاها الفلسطينيون من تركيا، ففي 2 مايو من العام نفسه، امتنع المندوب التركي لدى "اليونكسو"، عن التصويت لصالح مشروع قرار تبنته المنظمة لسحب السيادة الإسرائيلية عن مدينة القدس الشرقية المحتلة منذ عام 1967.

وقد وصفت المعارضة التركية الاصطفاف التركي في التصويت لصالح إسرائيل، وضد الحقوق الفلسطينية، بأنه جاء اختبارًا للشعارات التي يرفعها "حزب العدالة والتنمية" الحاكم، ورئيسه أردوغان، للمتاجرة بالقضية الفلسطينية[1].

إذًا، استند الموقف التركي من القضية الفلسطينية إلى رؤية تركيا لنفسها أنها دولة مركز وانفتاح وتعدد البعد، بمعنى أن اتخاذ تركيا لتلك المواقف جاء بناءً على انفتاحها على دول الجوار وتحسين علاقاتها مع الخارج من أجل أن يكون لها دور فاعل في فلسطين، ولا يتم ذلك إلاّ إذا وقفت على مسافة واحدة من الجميع.

يتبين مما سبق، أن القضية الفلسطينية شكلت نقطة تنافس كبيرة وبشكل غير مباشر بين إيران وتركية. حيث سعت إيران منذ انتصار ثورتها الإسلامية الى دعم فلسطين والوقوف في وجه "إسرائيل"،

---

[1] – المرجع السابق.

وقدمت دعمًا حقيقيًا وماديًا بدعمها حركات المقاومة الفلسطينية (حماس) بالمال والسلاح. بالمقابل، فقد تأخرت تركيا في دعم القضية الفلسطينية بالمواقف السياسية لكسب التأييد العربي الشعبي والحكومي ومكافحة الطموح الإيراني في المنطقة.

المطلب الثاني: الثورات العربية والعلاقات التركية – الإيرانية

إن الثورات العربية أو الربيع العربي قد أخرجت التنافس التركي – الإيراني إلى العلن، ففي الوقت الذي نظرت فيه القيادة الإيرانية للثورات العربية على أنها تمثل صحوة إسلامية مستمدة من الثورة الإيرانية ضد حكم الشاه 1979، كان لتركية رأي آخر مناسب لتقديم النموذج التركي لحكم هذه الشعوب.

وبسبب اختلاف الرؤية بين الطرفين، كان لا بد للتنافس أن يكون حاضرًا في سياسات كلا البلدين تجاه المنطقة العربية التي تمر باضطرابات الربيع العربي، وإن هذا التنافس مدعوم بنظرة مسبقة من كل طرف تجاه الآخر.

حيث نشأت في تركيا معارضة بسبب تبني الحكومة مواقف سياسية مختلفة عن مواقف حلفائها التقليديين إزاء عدد من الملفات الإقليمية الساخنة، ودعم تركيا للثورات الشعبية وتعزيز علاقاتها مع التيار الإسلامي الذي برز بعد الثورات، وتعارض السياسات التركية تجاه الأزمات في سوريا والعراق مع توجهات النظامين العراقي والسوري، وحلفائهما الروس والإيرانيين[1].

إذ تنظر إيران إلى تركيا على أنها وكيل للمصالح الأميركية والغربية، وإن الأتراك يمثلون الإسلام الأميركي، بالمقابل يرى الأتراك أن النظام السياسي في طهران يمثل الإسلام الرجعي والقائم على الثورية والفوضوية[2].

---

[1]– مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، العدد الثاني عشر، تشرين الثاني/ نوفمبر، 2016، مقالة بعنوان **أزمة السياسة الخارجية التركية وانعكاسها على العلاقات العربية – التركية ودور تركيا الإقليمي**، فريق الأزمات العربي، ص 4.

[2]– فوازن ذنون، **التنافس التركي– الإيراني على المنطقة العربية**، 19 أغسطس 2018، تاريخ الدخول 2019/5/19:

https://www.facebook.com/ModernHistory.Ay/posts/1298847023585765

في الواقع، إن تركيا وإيران كانت لديهما أسباب خاصة في استغلال الثورات العربية للترويج لمشروعها الإسلامي، من جهة تركيا تريد الانخراط في كل قضايا الشرق الأوسط مما له أثر بالغ في الولوج في العمق الاستراتيجي لها في تلك البلدان، إذ كان لها نظرة مختلفة حسب طبيعة كل بلد من تلك البلدان التي اجتاحتها تلك الثورات، وذلك انطلاقًا من المصالح التي كانت تربطها مع أي دولة، وبذلك كان من الطبيعي أن يختلف التدخل التركي حسب ذلك التوجه، لذلك شكلت هذه الثورات اختبارًا أو تحديًا لمنطلقات ومبادئ السياسة الخارجية التركية خاصة بعد وصول حزب العدالة والتنمية الى سدة الحكم منذ عام 2002[1].

أما إيران: فقد حاولت أن تتقرب من الشعوب العربية كونها الدولة الوحيدة التي تعادي كلًا من "إسرائيل" والولايات المتحدة الأميركية، بالإضافة إلى نظرية إيران وتصدير الثورة الإسلامية إلى هذه الشعوب، وأرادت أيضًا عن طريق تغلغلها داخل المنطقة العربية أن تحصل على ترحيب فيها على أن تكون هذه الدول داعمة لها في قضاياها أمام القوى العظمى، ولتكون في موقف قوي وداعم مع تلك القوى لإبداء مرونة معها وخاصة أنها تملك ملفات المنطقة العربية كالملف اليمني والسوري والفلسطيني واللبناني، وتحكّمها بأمن منطقة الخليج العربي، فضلًا عن أن وجودها في المنطقة العربية لتحويل دولها الموالية لها إلى حزام أمني يكون حاميًا لأمنها القومي من أي تهديد خارجي[2].

أما بالنسبة لسوريا، فتجدر الإشارة إلى أن المكانة الجغرافية لها لعبت دورًا مهمًا في السياستين الإيرانية والتركية، وهذا يعود إلى تواجدها في منطقة حيوية، ما جعل منها منطقة تجاذب للعديد من الدول الخارجية والمحيطة لسوريا، فهي تشترك بحدودها من الشرق مع العراق ومن الشمال تركيا وجنوبًا فلسطين والأردن أما من الغرب فالبحر المتوسط ولبنان. وهذا يجعلها ملتقى عدة طرق مواصلات بين الأناضول وأوروبا وأقطار جزيرة العرب ومصر، وبين الدول المطلة على البحر المتوسط والمشرق المتمثل في بلدان الخليج العربي، ما يشير إلى أهمية موقعها الهام في جيوبوليتيك الشرق الأوسط.

---

[1]– المركز العربي للبحوث والدراسات، الخميس 30 آذار 2017، **مقالة بعنوان السياسة الخارجية التركية والبحث عن دور إقليمي جديد**، محمد الخاقاني، تاريخ الدخول: 2019/5/19:

www.acrseg,org

[2]– فوازن ذنون، **التنافس التركي– الإيراني على المنطقة العربية**، مرجع سابق.

وتقع سوريا في منطقة حساسة ومضطربة ما يجعلها فاعلًا أساسيًا في كل هذه القضايا، وبالمقابل تؤثر هذه القضايا عليها داخليًا، وتنعكس بالتالي على سلوكها الخارجي[1]. وعلى الرغم من أن الثورات العربية جاءت مفاجئة للجميع على الصعيد الإقليمي والدولي، فاندلاع الانتفاضة السورية كان حدثًا فريدًا بحد ذاته، شكل صدمة لإيران وتركية وللنظام السوري، الأمر الذي جعل الدولتان تنخرطان في تنافس استقطابي لتوظيف سورية في المشروع الإقليمي لكل منهما[2].

واعتبرت الأزمة السورية الأشد في التنافس التركي– الإيراني، فمن جهة دعمت فيه تركيا قوى المعارضة السورية للإطاحة بالرئيس السوري بشار الأسد، وسعت إيران بكل ما أوتيت من قوة إلى دعم النظام السياسي السوري كونها ترى النظام يمثل خط الدفاع الأول لأمنها القومي وفي حال سقوطه يعني سقوط كل محور المقاومة التي تترأسه إيران في المنطقة ومن الممكن سقوط النظام الإيراني[3].

وشكلت الأزمة السورية تهديدًا لحضور إيران وأهدافها الاستراتيجية في الشرق الأوسط، خاصة أنها قد أصبحت بنفوذها الكبير لاعبًا مهمًا الذي بتحالفها مع سوريا التي تشكل ركنه الأساسي، وذلك في القرن الواحد والعشرين، وهذا الأمر لا يمكن التفريط به بسهولة، حيث كادت أن تخسر الجمهورية الإسلامية كل طاقاتها من أجل تحويل التهديد إلى فرصة لتعزيز حضورها الإقليمي. كذلك الأمر بالنسبة لتركية لجهة استغلالها الفرصة لرفع مستوى حضورها الإقليمي عبر بوابة الأزمة السورية، وذلك بعد أن عادت بقوة إلى توازنات المنطقة في السنوات التي سبقت أحداث "الربيع العربي".

ففي البداية ارتبكت تركيا في مقاربتها لحركات الربيع العربي وامتازت مواقفها بالتخبط والازدواجية، من موقفها من الثورة في كل بلد من البلدان العربية. لكن بوصول الدور إلى سوريا تبدلت

1– حيدر الخفاجي، **التنافس السياسي والاقتصادي التركي– الإيراني وانعكاساته الإقليمية**، مرجع سابق، ص 48.

2– المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018، **الأبعاد الجيوستراتيجية للسياستين الإيرانية والتركية حيال سورية**، علي باكير، تاريخ الدخول 2019/5/25:

https://www.politics-dz.com/community/threads/alnzri-algiubulitiki.187/

3– فوازن ذنون، **التنافس التركي– الإيراني على المنطقة العربية**، مرجع سابق.

الحسابات التركية وانتبه المسؤولون الأتراك إلى طموحات تحقق عدة أهداف مهمة، على رأسها خروج تركيا من دور الشريك لتتفرد بقيادة المنطقة[1].

وقد شكل المشهد في سوريا ساحة تحدٍّ وتجاذب بين إيران وتركية، قبل أن تصبح مسرح لصراعات القوى الإقليمية. فظهرت الأزمة السورية كأحد أبرز أسباب التنافس بين الطرفين في القرن الواحد والعشرين، بالاستناد إلى محفزات التعارض الخاصة بينهما، والتي أظهرت التوترات بشكل سريع، ذلك انطلاقًا من التنافس التاريخي بين البلدين حول أدوارهما الإقليمية، ومرورًا بالتناقضات في التحالفات الدولية واختلاف الرؤى الجيوسياسية، خصوصًا مع الانسحاب الأميركي من العراق الذي حفز القوى الإقليمية لملء الفراغ بما فيها إيران وتركية[2]. حيث أن إسقاط النظام السوري في وقت سريع لم يكن هدفًا بحد ذاته بقدر ما كان يفترض أن يكون أحد الركائز الأساسية لإيران في المنطقة والعراق، وأرادت تركيا أن تقود الشرق الأوسط وتقود موجة التغيير فيه وتتحدث باسمه وترسم ملامحه وفقًا لما تريده لنفسها وذلك خارج أي شراكة مع الآخرين سواء كانت إيران أو الدول العربية[3].

وبانسحاب الجيش الأميركي من العراق، حاولت تركيا بالتعاون مع المعارضة السورية الحد من النفوذ الإيراني في العراق، وبعودة المالكي إلى السلطة في العراق، بدت تركيا مستسلمة إلى فكرة هيمنة طهران على معظم العراق نتيجة حجم المكوّن الشيعي وثقله هناك، لكن الأمر مختلف مع سوريا، إذ رأت تركيا أن هيمنة إيران على القرار في سوريا تعني انفصالها كليًا عن محيطها العربي والشرق أوسطي، خاصة في الخليج، مما يلحق ضررًا كبيرًا بمصالحها الجيوسياسية والتجارية.

---

[1]– شؤون أوسط، العدد 147، شتاء 2014، مقالة بعنوان**المشروع التركي: تراجع داخلي وانهيار خارجي**، محمد نور الدين، ص 48.

[2]– علي أكبر دقماق، **العلاقات الإيرانية– التركية بين التوافق والتوتر مرحلة الأزمة السورية (2011–2015) نموذجًا**، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في العلاقات الدولية والدبلوماسية، الجامعة اللبنانية كلية الحقوق والعلوم السياسية، ص 97.

[3]– شؤون أوسط، العدد 147، شتاء 2014، مقالة بعنوان**المشروع التركي: تراجع داخلي وانهيار خارجي**، محمد نور الدين، مرجع سابق، ص 49.

لذلك باندلاع الأزمة السورية التقطت تركيا فرصة ذهبية لاستمالة موازين القوى لمصلحتها عبر محاولتها لإنشاء نظام بديل في دمشق، يشكل حلفًا استراتيجيًا لها. ومثلما رأت إيران أن العراق يمثل منطقة نفوذ حيوي لها، اعتبرت تركيا سورية أهم من أن تترك للنفوذ الإيراني الساعي إلى ضمها لقوس النفوذ المتشكل[1].



خريطة 2: خريطة سوريا[2]

فنسقت تركيا في بداية الأزمة مع عدة قوى إقليمية ودولية منها دول الخليج والجامعة العربية والولايات المتحدة الأميركية بشأن كيفية إدارة الأزمة والتوجه نحو طهران وموسكو للتأثير على النظام السوري كونهم أقرب الحلفاء. وبعد العام 2012 اختلفت تركيا مع الأطراف الفاعلة بالأزمة السورية فلم تتفق مع روسيا وإيران بسبب موقفها المعارض للنظام السوري، ودعم كل من روسيا وإيران لقوات الحماية الكردية وإمدادها بالسلاح واستخدامها قوة برية في مواجهة داعش. وهذا ما أثار قلق تركيا

---

[1]– سياسات عربية، العدد 18 كانون الثاني/ يناير، 2016، مروان قبلان، مقالة بعنوان **الثورة والصراع على سوريا: تداعيات الفشل في إدارة لعبة التوازنات الإقليمية**، ص 72.

[2]– موقع المدنية، تاريخ الدخول 15\4\2020:

https://www.almadenahnews.com/

كونها تصنف وحدات الحماية الكردية منظمة إرهابية، إضافة إلى غض النظر من الولايات المتحدة عن الحركات الكردية وتمددها.

وبعد الانقلاب الذي حصل في تركيا تغير المشهد، فحصل تقارب تركي– روسي– إيراني، فكل من تركيا وإيران تعارض قيام مشروع الدولة الكردية[1].

المطلب الثالث: عاصفة الحزم والعلاقات التركية– الإيرانية

أعادت عاصفة الحزم التنافس التركي– الإيراني إلى واجهة الأجندة الإقليمية، حيث وقفت تركيا إلى جانب السعودية وانتقدت الدور الإيراني في اليمن، الأمر الذي أدى إلى سلسلة من الانتقادات المتبادلة بين طهران وأنقرة. ففُتِحت صفحة إقليمية جديدة في العلاقات التركية – الإيرانية التي تعتريها خلافات أصلًا حول سوريا والعراق.

فبعد ساعات قليلة من الإعلان عن انطلاق عاصمة الحزم التي شنتها العديد من الدول بقيادة السعودية في آذار 2015 على مواقع ونقاط مهمة تقع تحت سيطرة الحوثيين وحلفائهم حتى أعلنت تركيا دعمها للعملية العسكرية. وقد بررت تركيا ذلك بأن الحوثيين رفضوا كل الاتفاقيات التي جرى التوصل إليها في اليمن، ويأتي الموقف التركي منسجمًا بالعلاقة الإيجابية مع السعودية.

ويرجح أن هناك دوافع أساسية لموقف تركيا منها:

- الاستياء الكبير من الدور الإيراني المتزايد في المنطقة العربية بشكل عام.
- الرغبة في تأدية دور دولي أكثر في ظل تراجع الدور الأميركي في المنطقة، والتأثير في التوازنات الإقليمية.

---

[1]– أحمد عبد، **الاستراتيجية الدفاعية التركية في عهد الرئيس أردوغان**، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية والدبلوماسية، الجامعة الإسلامية في لبنان، كلية العلوم السياسية والإدارية والدبلوماسية، قسم العلاقات الدولية والدبلوماسية، 2018–2019، ص 125.

- الرغبة في الحدّ من نفوذ الفاعلين الدوليين من غير الدول، ومواجهة دعوات الانفصال والتجزئة التي تعصف بالمنطقة (تجربة تركيا مع حزب العمال الكردستاني)[1].



رسم توضيحي 1: عاصفة الحزم وحدود التنافس التركي – الإيراني في الساحة الإقليمية

ولم تكتفِ تركيا بدعم السعودية قائدًا لهذه العملية التي يعتقد أنها مواجهة مع إيران قبل أن تكون مواجهة مع الحوثيين، لكن وجهت أنقرة سهام الانتقاد إلى القيادة الإيرانية ودعتها إلى الكف عن محاولات بسط النفوذ عن طريق الوكلاء حيث قال الرئيس التركي:

"إن على إيران تغيير وجهة نظرها، وعليها أن تسحب كل قواتها ومالها من اليمن وسوريا والعراق، وعليها أن تحترم سيادة تلك الأراضي ووحدتها"[2].

1- مركز الجزيرة للدراسات، تقرير، 5 نيسان 2015، مقالة بعنوان **عاصفة الحزم: حدود التنافس التركي- الإيراني**، محمود الرنتسي، ص 3.

2- مركز الجزيرة للدراسات، تقرير، 5 نيسان 2015، مقالة بعنوان **عاصفة الحزم: حدود التنافس التركي- الإيراني**، محمود الرنتسي، مرجع سابق، ص4.

ولم تمر الانتقادات التركية لإيران مرور الكرام في الأوساط الإيرانية، فقوبلت بعدة ردود كتصريح محمد جواد ظريف وزير الخارجية الإيرانية، حيث رفض اتهامات أردوغان لبلاده بمحاولات الهيمنة على الشرق الأوسط قائلًا:" إنه يغذي الصراعات في المنطقة"[1].

وتتالت التصريحات المباشرة المنددة بتصريحات القيادة التركية تجاه الأوضاع في اليمن. أما إيران فكانت رافضة لعاصفة الحزم على اليمن باعتبارها اعتداءً على بلد ضعيف، خاصة أن إيران ودول الخليج غير متوافقين من ناحية السياسات المعتمدة لكل من هذه الدول وإيران، هذا الأمر أحدث خلافًا بين كل من تركيا وإيران لكنه لم يصل حد القطيعة.

ويتبين أن كلًا من إيران وتركية قد أدت أدوارًا لتحقيق مصالحها القومية، وتفاوتت الأدوار في تباعدها وتقاربها من بعضها البعض في الشرق الأوسط، وتعتبر تركيا بهذا الإطار أن إيران تحاول استغلال الفوضى القائمة بوجود "داعش" في سوريا والعراق لتسجيل نقاط أكبر.

فالعلاقات بين تركيا وإيران مرّت بمرحلة صراع، فكل طرف يحاول نزع أوراق الآخر إقليميًا. حيث لاقى الحضور التركي قبولًا مميزًا في الساحة العربية، حيث تزامن ظهور الدور التركي مع احتلال أمريكا للعراق، الذي وضع الدول العربية في خندق واحد مع تركيا التي رفضت الغزو الأميركي. أما سوريا كما تركيا فهي معنية بمنع نشوء دولة كردية في شمال العراق.

وقد تزامن الحضور التركي في الشرق الأوسط مع تعاظم النفوذ الإيراني في المنطقة خاصة في العراق ولبنان وفلسطين، كما لعبت الفتنة الشيعية – السنية التي عملت على تأسيسها كل من "إسرائيل" والولايات المتحدة الأميركية على إثارة نزعة معادية للشيعة وبالتالي لإيران. وقد لعب ضعف الموقف العربي وعجزه دورًا في قبول الحضور التركي من جانب الأنظمة الخائفة من النفوذ الشيعي والإيراني[2].

[1]– المرجع السابق، ص 4.

[2] - Birce Bara, **what is behind the hostility between Iran and Turkey**, Aljazeera News, 26\2\2017.

أما إيران فقد تكيفت بشكل كبير مع المتغيرات الإقليمية، فإيران تمتلك القدرة على التكيف دائمًا مع مشاكل الداخلية والإقليمية. وعلى الرغم من صعوبة الأوضاع بسورية، ما زالت قادرة على التلاعب بخيوط تلك الأزمة وحتى تصعيدها في حالة التدخل الأجنبي.

وفي الشأن الفلسطيني ما زالت ممسكة بخيوط عدة داخلية أو خارجية، أما بالنسبة إلى العراق أو حزب الله فأوراقها رابحة، سواء بدعمها لسوريا أو وقوفها في وجه التدخل التركي في العراق. لكن تبقى تركيا بوابة عبور إيران نحو نمو علاقاتها بالغرب، فتركية تؤدي دور الوسيط من حين إلى آخر، وهي دون شك بوابة اقتصادية تجارية واسعة بالنسبة لإيران[1].

هذا الأمر يطرح التساؤل التالي: هل الدور التركي فعليًا منافس للدور الإيراني في المنطقة؟

المطلب الرابع: التنافس الإيراني– التركي في العراق

يتمتع العراق بموقع استراتيجي مهم بالنسبة للدول الكبرى من الناحية الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى تركيبته الجغرافية المتعددة وطبيعة نمط بنائه السياسي الذي تميز بالسيطرة على السلطة، ما جعله من المناطق الأكثر معاناةً من عدم الاستقرار والتدخل في شؤونه.

فيمثل موقعه مجالًا استراتيجيًا بالنسبة للمصالح الأجنبية حيث يقع في أقصى الطرف الشمالي من العالم العربي، ويحده من الشمال والجنوب تركيا والخليج العربي والكويت ومن الشرق والغرب إيران وسوريا والأردن والسعودية. ومساحته تبلغ 437,072 كلم^2 (4910 كلم^2 مساحات مائية) ويمتلك مصادر الطاقة ويعتبر من أغنى الدول امتلاكًا لهذه الموارد[2].

---

[1]– الأخبار، الأربعاء 22 أيار 2013، مقالة بعنوان **الربيع العربي وإعادة صياغة التوازنات السياسية بين إيران وتركية**، هدى رزق، تاريخ الدخول 2019/5/23:

https//alakhbar.com.opinion151226

[2]– سماح الحلاوي، **الموقع الجغرافي للعراق وأهميته**، كلية التربية الأساسية، قسم الجغرافية المرحلة3، 2017/10/3، تاريخ الدخول 2019/5/30:

http://basiceducation.uobabylon.edu.iq/lecture.aspx?fid=11&lcid=66868

ويقع العراق في الطرف الجنوبي الغربي من قارة آسيا من منطقة تؤلف جزيرة العرب التي تعد نقطة الوسط للقارات الثلاث: أوروبا وآسيا وأفريقيا، ويعد الموقع من العناصر الثابتة في الجغرافيا إلا أن أهميته هي التي تتغير تبعًا للتطورات. أما من حيث موقعه البحري[1] فهو بعيد عن خطوط الملاحة العالمية مع إطلالة صغيرة على الخليج العربي.

وإن الموقع الجغرافي لأي دولة يتمحور بالأهمية الجيوستراتيجية التي عبر عنها بعلاقة الدولة بالدولة المجاورة خاصة القوى الدولية المؤثرة على صعيد النظام الدولي. وما زاد من أهمية العراق أنه يجاور أهم دولتين إقليميتين في الشرق الأوسط وتعدان من أهم الأعضاء في منظمة (الايكو) * لما تمتلكانه من المساحة الكبيرة والعدد الهائل من السكان والإنتاج الاقتصادي والقدرات العسكرية وهما: إيران وتركية [(2)].

---

[1]- يساعد الموقع البحري على تحديد طبيعة مصالح الدولة ومجالاتها الاقتصادية والسياسية، فالدول المطلة على بحار وخلجان ترتكز أهميتها على خلفية الساحل الذي تقع عليه هذه الدولة، إذ ليست كل البحار والخلجان متساوية من حيث الأهمية.

[2]- حيدر الخفاجي، **التنافس السياسي والاقتصادي التركي- الإيراني وانعكاساته الإقليمية**، مصدر سابق، ص 26.



خريطة 3: خريطة العراق مع دول الجوار

أما على الصعيد الاقتصادي، فيمتلك العراق خصائص اقتصادية وقدرات إقليمية بسبب حجم الاحتياطي النفطي*، حيث أعلنت وزارة النفط العراقي أن مجموع صادرات العراق النفطية للعام 2018 1.277 مليار برميل بإيرادات بلغت 83 مليارا و680 مليون دولار وبمعدل 5.081 مليار دولار شهريًا.

وذكرت شركة تسويق النفط "سومو" التابعة للوزارة في إحصائية على موقعها الرسمي، أن "مجموع الصادرات النفطية للعام 2018 بلغت مليارا و277 مليونا و671 ألف برميل" مبينة أن معدل التصدير الشهري بلغ 106 ملايين و472 الف برميل وبمعدل 3 ملايين و500 الف برميل يوميًا. وأوضحت إحصائيات الشركة أن معدل سعر البيع الشهري للنفط الخام بلغ 60 دولارا و48 سنتا،

* هو في المرتبة الثالثة عالميًا بعد السعودية وفنزويلا، من حيث الاحتياط النفطي المؤكد، وتناولت التخمينات حول قدرات العراق النفطية المستقبلية بشكل كبير، على اعتبار 90% من مساحة البلاد لم يتم مسحها بعد، وحسب معهد بيكر لدراسة الطاقة العالمة فإن هذا الاحتياط قد يصل إلى حدود 215 مليار برميل إذا ما تمت عمليات البحث والتنقيب في منطقة الصحراء الغربية.

مشيرة إلى أن 37 شركة عالمية من مختلف الجنسيات الآسيوية والأوروبية والأميركية اشترت النفط العراقي[1].

لذا يعد العراق من الدول ذات الأهمية الاقتصادية الكبرى بما يمتلك من موارد اقتصادية أهمها النفط السلعة الاستراتيجية الأولى بالنسبة للدول الصناعية.

الفقرة الأولى: دائرة العلاقة الإيرانية – العراقية

هناك عدة ثوابت تحكم الدور الإيراني في العراق منها سياسية واقتصادية وأمنية ويعود ذلك لأهمية الموقع الجغرافي للعراق بالنسبة لإيران إذ إنه الدولة العربية الوحيدة التي ترتبط بحدود جغرافية معها، بالإضافة إلى العلاقات التاريخية على مستويات عدة منها الثقافية والاقتصادية.

وانعكس الصراع العراقي – الإيراني على دور إقليمي مهيمن، بل إنه يعد من أهم الملامح التي ميزت العلاقات الثنائية فضلاً عما ترتب ذلك من تداعيات إقليمية بل دولية أيضًا، فبرز العراق بقوته العسكرية وإمكانياته الاقتصادية الكبيرة، بينما تميزت إيران بقوة فكرها كنموذج قابل للتصدير ، فاندلعت عام 1980 حرب بين البلدين انتهت بعد ثماني سنوات بمعاهدة سلام وبقيت العلاقات بينهما متوترة باعتبار أن كلا الطرفين لهما وزن إقليمي في المنطقة ويسعى كل طرف على بسط نفوذه الإقليمي[2].

وقد سنحت الفرصة لصنّاع القرار السياسي في إيران لترتيب مشروع إيراني يصلح لبيئة إقليمية تتوافق مع الأهداف والمصالح الإيرانية في الشرق الأوسط، خاصة بعد الغزو الأميركي للعراق، والذي حول الجمهورية الإسلامية إلى قوة سياسية وعسكرية إقليمية مهيمنة بعد غياب التوازن العسكري في الإقليم[3].

---

[1]– الفجر، **العراق تعلن عن حجم صادراتها النفطية في 2018**، 2019/1/3، تاريخ الدخول 2019/5/30: https://www.elfagr.com/3411377

[2] – حيدر الخفاجي، **التنافس السياسي والاقتصادي التركي– الإيراني وانعكاساته الإقليمية**، مصدر سابق، ص 36.

[3]- طايل العدوان، **الاستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط**، رسالة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2013، ص 137.

وقد رفضت إيران أي عدوان أميركي بريطاني متفرد خارج منظومة الأمم المتحدة باعتبار أن وقوع العدوان يمثل تهديدًا خطيرًا للأمن القومي الإيراني ويقرب الخطر الأميركي المباشر على إيران بحكم التجاور الجغرافي مع العراق.

وكان العام 2003 من أهم الأعوام التي ساهمت في توجيه الدور الإيراني في العراق وتحديد اتجاهاته ومستوى قوته، فتحول العراق إلى دولة تعيش حالة الفوضى الداخلية الأمر الذي ساهم بشكل كبير بأن يكون لإيران دور فاعل في العراق. لكن بعد احتلال العراق، عملت إيران على محاولة الاستفادة من الوضع القائم لتحقيق مكاسب سياسية.

وهناك من يعتبر أن سلوك إيران تجاه الحرب على العراق على أنه حياد إيجابي فعّال لصالح العراق، فهي بذلت كل الجهود الممكنة لمنع حدوث غزو أمريكي للعراق، ومنطلق ذلك هو حماية أمنها القومي ومصالحها الوطنية لأنها لم ترغب في مواجهة القوات الأمريكية.

وإذا كانت التطلعات الإيرانية في العراق مضمرة بسبب الاحتلال الأمريكي في فترة ما قبل الانسحاب فإن ذلك لا يعني استبعادها نهائيًا في ظل اطلاعها على تفاصيل العراق السياسية وقدراتها على الاحتفاظ بوجود نشاط استخباراتي في جنوب العراق وشماله، والرغبة الإيرانية في وجود حكومة شيعية موالية واستثمار الوضع العراقي القائم. إذ إن العراق كان بمثابة نقطة مركزية لأي تنافس استراتيجي ما بين إيران وتركية، حيث سعت إيران لفرض سياستها على العراق من أجل توسيع نفوذها في المنطقة على الرغم من أنها لم تستطع تحقيق نجاح كامل.

لذلك يمكن القول إن مستقبل الاستراتيجية الإيرانية في العراق، مرتبط بعوامل ومتغيرات داخلية ومؤثرات خارجية، وهذه الاستراتيجية تتفاعل بشكل كبير مع مشروع العالمية الأمريكي، خاصة أن العراق يمثل نقطة ارتكاز لكل من المشروع الإقليمي لإيران ولهدفها في سيادة المنطقة الإقليمية المحيطة بها، ومشروع الولايات المتحدة المتمثل في القيادة العالمية[1].

---

[1]- حيدر الخفاجي، **التنافس السياسي والاقتصادي التركي- الإيراني وانعكاساته الإقليمية**، مصدر سابق، ص 38.

الفقرة الثانية: دائرة العلاقة التركية – العراقية

يشكل احتلال العراق عام 2003 من قبل الولايات المتحدة الأميركية نقطة تحول في الشرق الأوسط، وبروز أقطاب شرق أوسطية، وتراجع الأقطاب العربية، ويظهر ذلك من بزوع القطب الإيراني من جهة والإسلام الجديد في تركيا بقيادة أردوغان من جهة أخرى، الذي يمثل خصوصية ما في ظل المعادلات الإقليمية والدولية، ويسعى لأن تكون لتركية استقلالية باعتبارها قطبًا إقليميًا، يجب عدم الاستهانة به. وقد تمثل ذلك، بعدم موافقة حكومة اردوغان على ضرب العراق من قبل القوات الأميركية داخل حدودها[1].

فلا يمكن تجاهل أهمية العراق بالنسبة لتركية على جميع الصعد الاقتصادية والسياسية والأمنية، فهو يمثل بوابة عبور إلزامية تنفذ من خلالها تركيا إلى العالم العربي خاصة الخليج العربي، بالإضافة إلى التداخل الديني والعرقي. كذلك شكل العراق سابقًا ساحة للتجاذب العثماني الصفوي، ورغم حالة التفاهم بين أنقرة وطهران، ظلت بغداد مسرحًا لبسط النفوذ المتبادل بين البلدين.

وبغض النظر عن الصراع الفارسي– العثماني حول العراق منذ أوائل القرن السادس عشر، فإن هذا الصراع يعد سلسلة من عدة صراعات دارت بين هذين الطرفين إلى حين انهيار السلطة واستقلال العراق.

وسعت تركيا لبناء علاقات متزنة بين إيران والعراق خاصة مع الغزو العراقي للأراضي الإيرانية، لكنها كانت أكثر تقربًا من نظام صدام حسين الذي وفر لها طوقًا أمنيًا من تمرد الثورة الإسلامية باتجاهها، وذلك بسبب حساسية نظامها العلماني من كل تأثيرات الحالة الإسلامية، وخاصة أنه يحظى بغطاء غربي في حربه ضد إيران. لكن بالمبدأ سعت لإطلاق موقف معتدل من طرفي الصراع لأسباب اقتصادية وسياسية. فالحرب الدائرة بين هذين الجارين الكبيرين والقويين، أعطى تركيا موقفًا متقدمًا لحاجة البلدين إليها سياسيًا واقتصاديًا.

---

[1]– علي الدلابيج، **توازن القوى وأثره في الشرق الأوسط بعد احتلال الأميركي العراقي**، مرجع سابق، ص .72

ومع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، اندفعت السياسة الخارجية بحماسة نحو الدول العربية خاصة سوريا والعراق (المحتل أميركيًا) واستطاعت إيران أن تحول التهديد القادم من العراق على أثر الاحتلال الأميركي إلى فرصة لبسط نفوذها فيه بشكل قوي ومحكم، وذلك عن طريق الأحزاب الشيعية التي كانت على صلة قوية بها منذ أيام معارضتها[1].

فأفقدت التغيرات المتتالية بعد سقوط نظام صدام حسين "السنة" موقعهم في السلطة، وأصبح العراق نفوذ إيران إلى العالم العربي، الأمر الذي دفع تركيا للنظر بحذر وعناية إلى النجاحات والتغلغل السياسي والاقتصادي لإيران في العراق، وشعرت بأن نظام الحكم الجديد يمكن أن يوجه ويقود بغداد بطريقة تتعارض مع مصالحها، فعملت تركيا على تعزيز نفوذها داخل المركز العراقي كما فعلت إيران[2].

وبعودة شيعة العراق إلى الحكم، شكل خوفًا غير مبرر لبعض الدول المحيطة ومنها تركيا حيث صنفت التركيبة الجديدة على أنها أدوات نفوذ وامتداد للجمهورية الإسلامية في إيران، وبدأ الحديث عن هلال شيعي. فعملت تركيا على بناء علاقة قوية مع الحكومة العراقية. مستفيدة من التواجد الأميركي العسكري والسياسي في العراق، لمد النفوذ التركي إلى داخل مركز القرار العراقي، ليوازن بالتالي الثقل الإيراني المذهبي والجغرافي ويؤمن لتركية خصائص من عائدات النفط وإعادة إعمار العراق[3].

إذًا، عندما فشلت تركيا في الدخول إلى الساحة العراقية من خلال البوابة التركمانية والقضية الكردية، عملت على توسيع نشاطاتها مع المركز في بغداد، فقدمت تنازلات على مستوى كركوك

---

[1]– محمد أبو طالب، **السياسة الخارجية التركية في ظل حزب العدالة والتنمية تجاه العراق 2002–2015**، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في العلاقات الدولية والدبلوماسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، ص 54.

[2]– مجلة دراسات دولية، العددان 64–65، بغداد، 2016، مقالة بعنوان **قراءة في طبيعة العلاقات الإيرانية–التركية**، عبد الحميد سلطان، ص 130–131.

[3]– محمد أبو طالب، **السياسة الخارجية التركية في ظل حزب العدالة والتنمية تجاه العراق 2002–2015**، مرجع سابق، ص 54.

والأكراد مقابل ضمان عقد صفقة عراقية إقليمية تتمكن من خلالها من تأمين مصالحها، ومن أهمها استعادة مجالها الحيوي التاريخي في السياسة والاقتصاد لمواجهة النفوذ الإيراني المتعاظم[1].

وعملت تركيا خلال السنوات الأخيرة على استغلال علاقتها مع عدد كبير من الأطراف السنية لإضعاف الحكومة المركزية والضغط عليها، كما تجاوزت الحكومة المركزية في علاقتها مع إقليم كردستان عدا عن الدعم الذي قدمته للمجموعات المسلحة في مواجهة الحكومة العراقية.

المبحث الثاني: تأثير القضايا التوافقية والمشتركة على علاقات تركيا وإيران

إن النظر إلى عوامل القوة التي تمتلكها كل من إيران وتركية يؤدي إلى استنتاج أن التنافس بينهما طبيعي بين بلدين مهمين، لجهة الموقع الجغرافي، القدرات الصناعية، القدرات العسكرية والقدرات البشرية.

فتركية، لم تكن سياستها المتعددة البعد ستنجح، فيما لو وضعت أمامها هدف إضعاف إيران أو روسيا أو سورية، فمن يسعى إلى إضعاف الآخر لا يسعى إلى أن يتعاون معه.

وفي الواقع، قد أظهرت تركيا أنها لا تريد أن تكون خصمًا لإيران أو حتى عدوًا، بل تريد أن تكون صديقًا أو شريكًا، فأبرمت عدة اتفاقيات اقتصادية في مجالات مهمة كالنفط والغاز الطبيعي والكهرباء وخطوط النقل والاستثمارات. وتجدر الإشارة أن هذه الاتفاقيات كانت قد بدأت قبل وصول حزب العدالة والتنمية.

ووقفت تركيا إلى جانب إيران في الملف النووي لأغراض سلمية، وعارضت محاولات الولايات المتحدة الأميركية عزل إيران وفرض حصار اقتصادي عليها، ورفضت استخدام أراضيها لأي عمل عدواني على إيران[2].

---

[1]- مجلة دراسات دولية، العدد 60، بغداد، 2015، **مقالة بعنوان العراق في الاستراتيجية التركية**، حيدر علي حسين، ص 150.

[2]- علي الدلابيج، **توزان القوى وأثره في الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأمريكي للعراق 2003-2011**، مرجع سابق، ص 102.

ولأن المصلحة الوطنية تقتضي التركية التنسيق الكامل مع إيران في أخطر التهديدات التي تواجه الأمن القومي التركي ووحدة البلاد، والمقصود بالقضية الكردية، خاصة بعد احتلال العراق وتقسيمه.

المطلب الأول: المصالح الاقتصادية بين إيران وتركية والملف النووي

العلاقة بين إيران وتركية هي علاقة تنافس وتعاون، فعلى الرغم من إدراك التغييرات السريعة في العلاقات بين البلدين، لا التنافس والصراع ولا التنافس والحوار سادا بشكل كبير على العلاقات الثنائية بين البلدين:

إذ يميل معظم المحللين إلى تفسير الطبيعة المعقدة للعلاقات الثنائية باعتبارها براغماتية. ويفترض هذا الرأي أن العلاقات بين إيران وتركية مرتكزة على التنافس التاريخي المترافق مع حسابات جيوسياسية وأيديولوجية متشابكة. ومع ذلك، ونظرًا إلى خلفية البلدين الاقتصادية والسياسية، وجدنا أنه من الواقعية أن تعززا العلاقات السياسية والاقتصادية الثنائية بينهما[1].

فلا يمكن لشخص أن يزور تركيا وإيران في آنٍ واحد، من دون أن يلاحظ أنهما يتقاسمان أشياء مشتركة، وخاصة من الناحية الاجتماعية، وبعض القضايا الأخرى، ويدرك أنهما يتشابهان بحضارتهما العريقة ومساحتهما الجغرافية الكبيرة واستراتيجيتهما، بالإضافة إلى الطبيعة التعددية المذهبية والعرقية للمجتمعين.

لكن من الناحية السياسية إن طبيعة العلاقات التركية – الإيرانية والملامح التي يمكن أن ترسو عليها في المستقبل، لا يمكن إدراكها إلا من خلال الإطار الأوسع للسياسة الشرق أوسطية.

"فالحكومة التركية تبنت سياسة خارجية أكثر فاعلية من سابقاتها، إلا أن سياسات هذه الحكومات تعكس إزاء إيران إلى حد كبير استمرارًا لسياسات الحكومة التركية السابقة في الثمانينيات

---

[1]– فصلية السياسة التركية، المجلد 12، عدد 3 (2013)، **مقالة بعنوان البراغماتية والتنافس: طبيعة العلاقات التركية – الإيرانية**، شفق باش، ص 220.

والتسعينيات، حيث إن تركيا كانت تنظر إلى إيران، على أنها، بخلاف بلدان الشرق الأوسط الأخرى، دولة قومية كبيرة ومهمة ويجب إدارة العلاقة معها، وليس مواجهتها"[1].

وفي بداية الألفية الثالثة وتولي حزب العدالة والتنمية مقاليد الحكم، اتسمت هذه العلاقة بحالة من التقارب النوعي، فتغيرت الحالة العامة للسياسة العالمية، وقد تبنت هذه الحكومة نهج العلاقات الجيدة مع الدول دون استثناء[2].

وتم تأسيس شراكة استراتيجية قوية لرفع مستوى النمو الاقتصادي الخاص بهما، وتم توقيع أكثر من اتفاقية طاقة، ودفع التبادل الاقتصادي الوثيق بين الطرفين إلى إقامة علاقات وطيدة[3].

يمكن ملاحظة تجزئة العلاقة بين تركيا وإيران خاصة بعد عام 2002، عندما زار الرئيس التركي آنذاك أحمد نجدت سيزان إيران في زيارة رسمية، حيث مهدت هذه الزيارة الأرض لعقلنة العلاقات بينهما، أي ترك الخلافات الأيديولوجية جانبًا، والتركيز على المصالح المشتركة والتعاون.

وفيما بعد تحسنت العلاقات الأمنية، والاقتصادية، والسياسية بين طهران وأنقرة، بشكل كبير، وأصبح ينظر إلى إيران كشريكًا مع أنقرة حول قضايا الأمن الإقليمي، والقتال ضد إرهاب حزب العمال الكردستاني. ونجحت كل من إيران وتركية في تأسيس شراكة قوية استطاعتا من خلالها رفع حجم التبادل التجاري بينهما. حيث تدرك أنقرة أنها في حال قطع روابطها مع طهران يعني ذلك توقف شريان الطاقة عنها وتعطل الميزان التجاري بين البلدين الذي يصل إلى مليارات الدولارات.

---

[1]- شؤون أوسط العدد 135، بيروت، ربيع 2010، **مقالة بعنوان مقاربة العلاقات التركية- الإيرانية من منظار أوسع**، سردار بويزار، ص 58.

[2]- ترك برس، **العلاقات الإيرانية التركية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية**، 2018/1/18، تاريخ الدخول: 2019/5/29:

https://www.turkpress.co/node/16549

[3]- المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية الاقتصادية، برلين، 2010، مقالة بعنوان **الدور الإقليمي لتركية تجاه الشرق الأوسط (2010-2002)**، مي المرشد، ص 94.

1- التبادل التجاري بين البلدين

يعتبر التبادل التجاري بين أي بلدين هو أساس التعاون على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والإقليمية. وكلما ارتفع حجم هذا التبادل تحسنت العلاقات بينهما. فكيف كان نسبة حجم التبادل التجاري؟

ارتفع حجم التبادل التجاري بين تركيا وإيران من 1 مليار في عام 2000 إلى 10 مليارات دولار في عام 2010، وفي 2011 وصل إلى 15 مليار دولار أميركي [(1)].

وفي عام 2012 وصل حجم التبادل التجاري إلى 21 مليار دولار، وفي عام 2014 تم إنشاء مجلس التعاون التركي الإيراني HCLL[(2)].

وسجلت قيمة الصادرات التركية إلى إيران ارتفاعًا خلال شهر كانون الأول لعام 2016 (2.57%) مقارنة بالشهر نفسه من العام 2015 وبلغت 500 مليون و830 ألف دولار، بينما بلغت في سنة 2015، 318 مليونًا و511 ألف دولار. في المقابل، فإن استيرادات تركيا من إيران انخفضت في ذات الشهر (3.14%)، وفي الوقت الذي كانت فيه 428 مليونًا و122 ألف دولار في عام 2015، فإنها وصلت في الشهر نفسه من العام 2016 إلى 366 مليونًا و810 آلاف دولار [(3)].

وأكد محمد إبراهيم طاهريان فرد، سفير إيران في تركيا، في لقاء جمعه بطاقم بنك "ملت" الإيراني في إسطنبول، أن الاتفاق سيشمل كذلك التبادل بالعملات الأخرى، وأن التعاون المصرفي يعدّ

---

[1]- المنتدى العربي لتحليل السياسات الإيرانية 2018/8/7، مقالة بعنوان **دوافع العلاقة الإيرانية التركية وأبعادها**، عبد الله الشريف، تاريخ الدخول 2019/6/1:

https://afaip.com/%D

[2]- Republic of turkey- ministry of foreign affairs, **Turkey- Iran relations**, 29/5/2019:
http://www.mfa.gov.tr/turkey-iran-relations.en.mfa

[3]- المنتدى العربي لتحليل السياسات الإيرانية 2018/8/7،، مقالة بعنوان **دوافع العلاقة الإيرانية التركية وأبعادها**، عبد الله الشريف، مرجع سابق.

"محرك الأنشطة التجارية والاقتصادية، لتحقيق رؤية حجم التبادل بـ30 مليار دولار المُستهدف من قبل رئيسي البلدين[1].

ويعد حجم التبادل التجاري الآخر الذي لا يتصل بالطاقة بين إيران وتركية كبيرًا أيضًا. فبالإضافة إلى النفط والغاز، تصدّر إيران منتجاتها الصناعية إلى تركيا. ووفقًا لمنظمة ترويج التجارة في إيران تأتي تركيا، كخامس أكبر واجهة لصادرات إيران غير النفطية، وفي المقابل، تصدر تركيا ما قيمته 3 مليارات دولار من البضائع إلى إيران، بما في ذلك المبيعات الزراعية والسيارات وقطع غيار الآلات، كما حققت الشركات التركية استثمارات كبيرة من الاقتصاد الإيراني في قطاعات أخرى غير مجال الطاقة، بما في ذلك العقارات[2].

2- مصادر الطاقة

تعتبر الطاقة هي الدافع الأهم لتوسيع العلاقات الاقتصادية مع طهران، لأنها تشكل هي ثاني أكبر مورد للغاز الطبيعي إلى تركيا بعد روسيا، كما تمثل إيران ما يقارب 40 في المئة من واردات تركيا من النفط الخام.

وتستورد أنقرة نحو 60% من الغاز الطبيعي من روسيا، حيث تمثل أذربيجان مع إيران، واحدًا من البدائل القليلة المتاحة لتقليص اعتماد تركيا على روسيا. وكانت الرغبة في تقليل هذا الاعتماد على الطاقة الروسية وتنويع مصادر التوريد دافعًا مهمًا وراء العلاقات الاقتصادية الوثيقة التي طورتها تركيا مع إيران في العقد الماضي[3].

1- المنتدى العربي لتحليل السياسات الإيرانية 2018/8/7،، مقالة بعنوان **دوافع العلاقة الإيرانية التركية وأبعادها**، عبد الله الشريف، مرجع سابق.

2- اف ستيفاني لا رابي، **العلاقات التركية – الإيرانية في شرق أوسط بات متغيرًا**، مرجع سابق، ص 28.

3- اف ستيفاني لا رابي، **العلاقات التركية – الإيرانية في شرق أوسط بات متغيرًا**، مرجع سابق، ص 27.

وفي شباط 2007 أقرت تركيا اتفاقيتين مع إيران تتعلقان بالطاقة يتم بموجب الاتفاقية الأولى قيام شركة النفط التركية بالتنقيب عن النفط والغاز في إيران، وتجيز الاتفاقية الثانية نقل الغاز الطبيعي من تركمانستان إلى تركيا ومن ثم إلى أوروبا عبر خطوط الأنابيب الإيرانية[1].

وفي عام 2008، توصلت أنقرة إلى اتفاق مع إيران بشأن تصدير الغاز الطبيعي الإيراني إلى أوروبا، وبموجب الاتفاق، تستثمر تركيا 5،5 مليارات دولار في حقل فارس الجنوبي في إيران لإنتاج 20–35 مليار متر مكعب من الغاز سنويًا، أما في عام 2010، فصدّرت إيران حوالي 25% من الغاز الطبيعي والنفط من انتاجها السنوي إلى تركيا[2].

ويستدل على فصل الطرفين لسياستهما في التعاون فيما بينهما، من خلال حجم التبادل التجاري بين الطرفين، حيث وصل إلى 21 مليار دولار عام 2012، مختتمًا عام 2016 بـ9 مليارات دولار. ناهيك عن استيراد تركيا ما نسبته 22.4 % من حجم استيرادها للنفط والذي يبلغ حجمه الكلي 21 مليون طن سنويًا، فضلًا عن استيرادها 16.2% من الغاز الطبيعي الإيراني، لتغطية حاجاتها التي تبلغ 40.4 مليار متر مكعب سنويًا[3]. وفي عام 2009 اتفق البلدان على استخدام الليرة التركية والريال الإيراني في جميع المبادلات التجارية بين البلدين[4].

تأسيسًا على ما تقدم تبرز وجهتا نظر أوروبيتان، فمنهم من يرى أن تحسين أنقرة لعلاقاتها مع إيران، يمكن أن يدعم سياسة الاتحاد في الشرق الأوسط، ويعزز جهود القوى العالمية الرامية لمنع إيران من تصنيع قنبلة نووية، بينما يخشى آخرون من أن تدير أنقرة ظهرها لأوروبا[5].

---

[1]– طايل العدوان، **الاستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط**، مرجع سابق، ص27.

[2] –Mansoureh Ebrahimi- kamaruzaman YUsoff-Mir Miaradli seyed Jabili, **Economic, Political And Strategic Issues In Iran- Turkey Relations**, 2002-2015, SAGE, 2017, P. 27.

[3]– جلال سلمي، **العلاقات التركية – الإيرانية بين التنافر والتحالف عبر التاريخ، 23 أغسطس 2017**، مرجع سابق.

[4]– مجلة معلومات، العدد 73، 2009، مقالة بعنوان **طهران وأنقرة تدشنان تعاونًا استراتيجيًا غير معلن**، محمد نور الدين، ص 104.

[5]– السفير، تركيا **تتقرب من إيران: وجهتا نظر أوروبيتان**، 2009/11/17.

وقد كانت لـ"حملة الضغوط القصوى "التي مارستها الولايات المتحدة على إيران، واشتملت على عقوبات اقتصادية وجهود سياسية لعزل النظام، تداعياتها على التجارة، وكذلك على العلاقات الاقتصادية بين أنقرة وطهران بصورة عامة.

وكانت هذه الروابط ركيزةً من ركائز العلاقات المعقّدة والمتعددة الجوانب بين البلدَين. وتسببت العقوبات الأحادية التي فرضتها الولايات المتحدة على إيران في أواخر عام 2018 بتراجع حجم التجارة الثنائية بين تركيا وإيران من حوالي 10.7 مليارات دولار في عام 2017 إلى 5.6 مليارات دولار فقط في عام 2019، أي بنسبة 50 في المئة .وبحسب تقرير صادر عن غرفة التجارة والصناعة والتعدين والزراعة في طهران، حافظ التصدير الإيراني إلى تركيا على وتيرته حتى الربع الثالث من عام 2018، ولكن في الربع الأخير من العام وخلال عام 2019، سجّلت هذه الصادرات تراجعًا مطردًا. ويمكن أن يُعزى ذلك إلى القرار الذي اتخذته تركيا بوقف استيراد النفط الخام والمنتجات النفطية من إيران بعدما امتنعت الولايات المتحدة عن تجديد الإعفاءات الخاصة من التقيّد بالعقوبات الممنوحة لتركيا وبلدان أخرى، علمًا بأن النفط الخام والمنتجات النفطية كانت تشكّل جزءًا كبيرًا من الواردات التركية من طهران.

وكان الميزان التجاري يميل لمصلحة إيران على امتداد سنوات كثيرة. واستمر على هذا النحو خلال عام 2019 في المجمل، لكنه سجّل عجزًا خلال الربعَين الثالث والرابع من العام المنصرم. وفقًا للتقرير الصادر عن غرفة التجارة والصناعة والتعدين والزراعة في طهران، وبما أن حصة النفط الخام والمنتجات النفطية في الواردات التركية من إيران تراجعت بنسبة 63 في المئة، انخفض الفائض في الميزان التجاري الذي كان يُسجَّل لمصلحة إيران، بنسبة 79 في المئة. تتوقّع غرفة التجارة والصناعة والتعدين والزراعة في طهران أن يميل الميزان التجاري لمصلحة تركيا إذا استمرت النزعة نفسها التي سادت في الربعَين الأخيرين من العام 2019. وخلافًا للتراجع في الصادرات الإيرانية، ظلّ التأثير على الصادرات غير النفطية من تركيا إلى إيران عند حدوده الدنيا في عامَي 2018 و2019.

ويُتوقَّع أن تتكبّد إيران خسائر إضافية بسبب تراجع العلاقات الاقتصادية، لكنها ستسعى جاهدةً – أكثر مما ستفعل تركيا – للحؤول دون تدهور هذه العلاقات حتى لو كان ذلك يصب إلى حد كبير في مصلحة تركيا. وفي هذه الحالة، يمكن استخدام تركيا بمثابة شريان حياة اقتصادي فيما تتعرض إيران لضغوط اقتصادية غير مسبوقة.

لقد تمكّنت تركيا وإيران من فصل علاقاتهما الاقتصادية عن خصوماتهما الإقليمية خلال العقد الماضي، ولكن التعاون الاقتصادي ساهم، في الوقت نفسه وبصورة غير مباشرة، في الانضباط الجيوسياسي، بهدف حماية مصالحهما الاقتصادية المشتركة من جملة أمور أخرى. وعلى صعيد المنافع الاقتصادية التي يمكن أن يقدّمها كل طرف إلى الآخر، ترى تركيا في إيران مصدرًا استراتيجيًا لإمدادات النفط الخام والغاز الطبيعي، ومصدرًا ضروريًا لأمنها في مجال الطاقة وجهودها الهادفة إلى تنويع نشاطها الاقتصادي. وتشكّل إيران أيضًا سوقًا مهمة للصادرات التركية غير النفطية، نظرًا إلى أنها تضم عددًا كبيرًا من السكان.

إضافةً إلى ذلك، تلجأ تركيا على نحوٍ متزايد إلى استخدام إيران بمثابة طريق عبور إلى أسواق آسيا الوسطى .أما بالنسبة إلى إيران، فتركيا هي الجهة المستوردة الأكبر للغاز الطبيعي الإيراني ومستوردة أساسية للنفط الخام الإيراني. وتُشكّل بوابة اقتصادية للوصول في المستقبل إلى أسواق الطاقة النفطية وغير النفطية في أوروبا[1].

ويُعرَف عن تركيا أيضًا أنها تؤمّن قناة دعم اقتصادية لإيران في أوقات الأزمات. فقد بادرت تركيا إلى تقديم المساعدة إلى إيران لتأمين احتياجاتها الاقتصادية في أثناء الحرب التي استمرت ثمانية أعوام بينها وبين العراق، وكذلك عندما واجهت إيران صعوبات في الخليج الفارسي بسبب الخلل في حركة الملاحة البحرية . وفي عام 2012 ، أدّت تركيا دورًا حيويًا في مساعدة إيران على التهرب من العقوبات من خلال خطة كبرى اشتملت على تسديد ثمن النفط والغاز الطبيعي المستورَد من إيران بواسطة الذهب.

ويتجدّد الدور التركي في موقع القناة التي تؤمّن الدعم الاقتصادي فيما تواجه إيران من جديد ضغوطًا اقتصادية بسبب العقوبات الأميركية. وقد طغت مسألة توطيد العلاقات بين تركيا وإيران على النقاشات في الاجتماعات التي عُقِدت بين مسؤولين حكوميين أتراك وإيرانيين بعدما قامت الولايات المتحدة بفرض العقوبات في عام 2018 .

---

[1] – تامر بدوي، **الانعطافة الاقتصادية في العلاقات الإيرانية التركية، carnegi endowment for international peace**، 20 آذار/ مارس 2020، تاريخ الدخول: 2020\4\15:

https://carnegieendowment.org/sada/81332

وفي حين أن الضغوط الاقتصادية الخارجية على إيران تؤثّر في الصادرات التركية غير النفطية إلى إيران في المدى التوسط، وربما تؤثّر في الأمن التركي في حال تعرّض الاستقرار الإيراني للاهتزاز، تؤمّن هذه الضغوط أيضًا بعض الفرص الاقتصادية لتركيا. فعلى سبيل المثال، استثمر عدد كبير من المواطنين الإيرانيين في القطاع العقاري التركي في عام 2019. واحتل الإيرانيون المرتبة الثانية بعد العراقيين في شراء العقارات، من خلال شرائهم 5432 وحدة عقارية. وكان المواطنون الإيرانيون أول المبادرين إلى إنشاء شركات في تركيا العام الماضي، من خلال إنشاء 978 شركة. وفي هذا الصدد، تعمل نحو 600 شركة إيرانية في محافظة إزمير التركية المعروفة بحيويتها الاقتصادية .وفي المجمل، يُعتقَد أن الاستثمارات التركية في إيران ازدادت خلال عام 2019[1].

فلدى الإيرانيين حوافز عدّة لشراء عقارات وتملُّك شركات في تركيا. حيث تتطلع شريحة من الإيرانيين إلى العيش في بلد أكثر استقرارًا وفي مجتمع منفتح اجتماعيًا على مقربة من وطنهم الأم. وعلى الأرجح أن ثمة شريحة أخرى على صلة بالجهود التي تبذلها إيران للتهرّب من العقوبات الأميركية من خلال تطوير شبكات أعمال جديدة. يُعتقَد أن بعض الشركات الإيرانية التي أنشئت في تركيا في عام 2019 انتقلت من الإمارات العربية المتحدة إلى تركيا بعدما تشدّدت دبي في فرض شروط على التجّار الإيرانيين بسبب محاولاتهم الآيلة إلى التهرب من العقوبات الأميركية. ونظرًا إلى منع النظام المصرفي من إجراء معاملات مالية بسبب العقوبات الأميركية، يجري اللجوء إلى الوسائل غير النظامية مثل مكاتب الصيرفة، وهذا لا يساعد على إنجاز المعاملات المالية المهمة، لأن هذه الوسائل هي أعلى كلفة. ولكن انتشار الشركات الإيرانية العاملة في قطاع التصدير في تركيا سيساهم على الأرجح في ازدهار التجارة الثنائية غير النفطية في المدى المتوسط إلى الطويل إذا رُفِعت العقوبات الأميركية.

لكن المشهد معقّد في ما يتعلق بمصير صادرات الغاز الطبيعي الإيراني إلى تركيا في المدى المتوسط إلى الطويل. ويُعزى ذلك بصورة أساسية إلى نيّة تركيا خفض وارداتها من الطاقة المخصصة

1- تامر بدوي، **الانعطافة الاقتصادية في العلاقات الإيرانية التركية، إلى توطيد العلاقات الاقتصادية بينهما والحفاظ على علاقاتهما المتعددة الجوانب**، مرجع سابق.

للاستهلاك المحلي، وتنويع مصادر وارداتها من الغاز، وزيادة حصتها من المحروقات المنتَجة داخليًا، من أجل تعزيز أمن البلاد في قطاع الطاقة.

تعمل تركيا على التحوّل إلى مركز إقليمي للطاقة من خلال الربط بين منتجي الموارد الطبيعية في الشرق والمستهلكين الأوروبيين، فيما تزداد المنافسة بين الجهات المزوّدة لسوق الطاقة الوطنية في تركيا. ونتيجةً لذلك، قد تُضطر إيران إلى خفض أسعار الغاز التي تُعتبَر مرتفعة بالمقارنة مع أسعار الغاز الروسي والأذربيجاني، مع تدفّق مزيد من الغاز الطبيعي المسال، لا سيما من الولايات المتحدة.

وفي حين أن حجم صادرات الغاز الطبيعي الإيراني إلى تركيا ازداد مع مرور السنين، تراجعت حصة إيران من واردات الغاز التركية من 21 في المئة في عام 2010 إلى 15.61 في المئة في عام2018 ، ما يعكس الخطوات التي اتخذتها تركيا لتنويع المصادر التي تستورد منها الغاز، فيما تعمل على تعزيز أمنها في مجال الطاقة[1].

وتُجيز الولايات المتحدة حاليًا لتركيا استيراد الغاز الطبيعي من إيران لأن تركيا لا تستطيع أن تستبدل بسهولة الإمدادات الإيرانية بسبب المحدوديات في مجال البنى التحتية. وفي غضون ذلك، ليست إيران قادرة على تقاضي عائداتها من الصادرات بالعملة الصعبة – بل يُسدَّد ثمنها في شكل سلع تحصل عليها إيران من تركيا في إطار خطة "الغاز مقابل السلع." تنتهي صلاحية عقد الغاز الحالي في سنة 2026، ولذلك، يتعيّن على الطرفَين التفاوض باكرًا على شروط عقد جديد.

قد تكون لتآكل العلاقات الاقتصادية بين تركيا وإيران تداعيات على العلاقات السياسية وعلى الخصومة المضبوطة التي يُعتقَد أنها قائمة بين البلدَين. إذا حافظت الدولتان على تصوّرات التهديد المشتركة وعملتا على توسيعها، وحاولتا ضبط الخلافات الجيوسياسية من خلال الآليات المؤسسية، وقد تستمر أواصر العلاقة بينهما في مواجهة التباطؤ الاقتصادي في المدى القصير، ولكن قد يتعيّن عليهما بذل جهود دؤوبة للحؤول دون انهيار التجارة بينهما.

---

[1]– تامر بدوي، **الانعطافة الاقتصادية في العلاقات الإيرانية التركية، إلى توطيد العلاقات الاقتصادية بينهما والحفاظ على علاقاتهما المتعددة الجوانب،** مرجع سابق.

3- الملف النووي الإيراني

في البداية، كانت مقاربة الحكومة التركية للاتفاق النووي غير حاسمة، وأطلق عليها بعض المحللين التفاؤل الحذر، فقال الكاتب التركي محمد شيشمك: "الاتفاق النووي الإيراني خبر عظيم للاقتصاد التركي وتعزيز التجارة الثنائية والاستثمارات"[1].

وأعرب داوود أوغلو عن سعادته بالصفقة وأضاف قائلًا:" كنت أتمنى لو تم التوصل إلى هذا الاتفاق في وقتٍ سابق"[2].

وكانت حكومة حزب العدالة والتنمية التي تزامن وصولها إلى السلطة مع فتح الملف النووي الإيراني على الساحة الدولية، والتي كانت حريصة على تحسين العلاقات الاقتصادية مع إيران، متبنية سياسة الانتظار والترقب. واعترفت تركيا بحق إيران في امتلاك التكنولوجيا النووية السلمية، لكن شرط تشغيلها بموجب الاتفاقيات الدولية، ومعاهدة حظر الانتشار النووي، ودعت إلى حل دبلوماسي للقضية. وساهم انزعاج تركيا من الغزو الأميركي للعراق المؤثر على أمنها القومي في تبني رؤية معتدلة إلى البرنامج النووي الإيراني وبصورة لا تنسجم مع المواقف الغربية، وإلى حد بدا معه الموقف التركي كما أنه محامي دفاع عن هذا البرنامج[3].

كذلك، لم تتوقف تركيا عن طرح نفسها وسيطًا في النزاع النووي الإيراني والمناداة بتسويته دبلوماسيًا. وفي مواجه شك الإيرانيين إزاء هذه الوساطة، بذل الأتراك جهودًا مضنية لخطب ود الجمهورية الإسلامية[4].

---

[1]- خبر تورك الاقتصاد 14 تموز 2015، ، **كيف سيؤثر ذلك على الاتفاق النووي بين إيران وتركية**، تاريخ الدخول 2019/6/2:

https://haberturk/ekonomi/haber

[2] - مركز حرمون للدراسات المعاصرة، **العلاقات الإيرانية- التركية بعد الاتفاق النووي (نموذج واقعي للتمايز)**، ترجمة أحمد عايشة، 5 تشرين الثاني 2017، ص 16.

[3]- شؤون أوسط، العدد 136، بيروت، 2010، مقالة بعنوان **تركيا والموقف من احتمالات توجيه ضربة عسكرية إلى إيران**، محمد نور الدين، ص 55.

[4]- برتران بادي ودومينيك فيدال، **أوضاع العالم 2011-50 فكرة رئيسة للفهم- نهاية العالم الأحادي**، الطبعة الأولى، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، 2011، ص 329.

هذا الموقف التركي المرحب بالاتفاق هو موقف ينسجم مع العلاقات التركية والإيرانية بالأخص أن تركيا كانت قد قامت بدور وسيط في الملف النووي عام 2010، إضافة أن تركيا ترى أن الاتفاق النووي السلمي الإيراني، فتح مرحلة جديدة وكبيرة من التعاون الاقتصادي بين تركيا وإيران، حيث ساعدت تركيا إيران في مرحلة الحصار والعقوبات الاقتصادية الدولية لتجاوز مشاكلها الداخلية، وتأمين لوازمها الاقتصادية الضرورية، وهذا وفر تبادلًا تجاريًا بين البلدين يقدر بنحو 14 مليارًا[1].

إذًا، إن موقع تركيا كمدخل للغرب، كما موقع إيران كمدخل للشرق، جعل البلدين يحتاجان لبعضهما البعض، في علاقة أصبحت اليوم، محكومة بفكرة الاعتمادية الدولية، التي أدت إلى تراجع الصراعات الأيديولوجية، لصالح الصراعات الاقتصادية التي أفرزت نظامًا دوليًا، قائمًا على التعاون والتنافس بين القوى الدولية والإقليمية، كمعادلة أدركت من خلالها القوتان الإقليميتان (تركية وإيران)، تراجع مفهوم الصراع لصالح التنمية، وهو الفهم الذي تعاملتا معه في علاقاتها الثنائية، بما ينعكس على مصالحها الذاتية[2].

المطلب الثاني: المسألة الكردية والعلاقات التركية – الإيرانية

تعتبر القضية الكردية من القضايا الأساسية التي حازت اهتمامًا إقليميًا ودوليًا واسعًا في سياق تنافس القوى المختلفة منذ بدايات القرن العشرين حتى اليوم. وإن المسألة الكردية تعد واحدة من المسائل الساخنة في الشرق الأوسط والمؤجل حلها، والتي خلقت أوضاعًا متوترة للدول المتواجدة فيها ناجمة عن مطالبة الأكراد بحق تقرير مصيرهم[3].

وترتبط كل من تركيا وإيران ارتباطًا وثيقًا من خلال القومية الكردية. فالأكراد هم القبائل المنتشرة في الشرق الأوسط ومنهم من يعتقد أنهم ينتمون إلى الجنس الآري والبعض يعتبر أنهم

1– عبدالله الشريف، **دوافع العلاقات الإيرانية التركية وأبعادها**، مرجع سابق، ص 6.

2– مستقبل الشرق للدراسات والبحوث، 17 نيسان 2014، مقالة بعنوان **التنافس والتواطؤ الإيراني– التركي،** محمد الشارع، تاريخ الدخول: 2019/5/25:

https://www.falsharq.com

3– حسين مرجي، **العامل الكردي في الأزمة السورية**، الجامعة اللبنانية– كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية الفرع الأول، رسالة للحصول على درجة الماستر في العلاقات الدولية، ص 2.

ينحدرون من العنصر الهند الأوروبي، وأنهم أقرب إلى العنصر الفارسي منهم إلى العنصر التركي والعربي. لكن هذه القومية قد عرفت تهميشًا في تركيا، من خلال سياسة التهميش التي تعتمدها الدولة التركية تجاه الأقليات، فالدستور التركي جاء خاليًا من أي ذكر لحقوق الأقليات غير التركية، لكن الأكراد في تركيا رفضوا طمس هويتهم وأنشأوا تنظيمًا مسلحًا للدفاع عن قوميتهم، وعرف هذا التنظيم بحزب العمال الكردستاني.

توجد في تركيا إحصاءات دقيقة لعدد الأكراد، لكن التقديرات تشير إلى أن عددهم يقدر بنحو 15 مليون نسمة، ويشكلون 56% من أكراد العالم، و20% من سكان تركيا، ويعيش معظمهم في جنوب شرق البلاد.

أما في إيران فتشير التقديرات إلى أن عدد الأكراد يتراوح بين ثمانية وعشرة ملايين نسمة، ويشكلون 16% من أكراد العالم، وما بين 10 و12% من سكان إيران، ويعيش معظمهم في غرب وشمال غرب البلاد. وبخلاف العراق لم تعترف إيران بخصوصية العرق الكردي الذي كانت له تجربة تاريخية محدودة في إقامة حكم مستقل، ففي عام 1946 أعلن الأكراد ميلاد ما عرفت بدولة مهاباد برئاسة قاضي محمد، لكنها لم تدم سوى 11 شهرا وتم إعدام قادتها لتطوى بذلك صفحة في تاريخهم[1].

والشعب الكردي يعتبر واحدًا من القوميات الإيرانية، ويسكن في الجزء الشمالي من إيران ويدعى باسم كردستان الشرقية: لكن أكراد إيران بعد عدة محاولات لإثبات استقلالية قوميتهم عن إيران باءت بالفشل، اقتنعوا بمبدأ الأخوة الإسلامية[2].

1- الجزيرة نت، **تعرف على أعداد ومناطق توزع الأكراد**، 22\9\2017 تاريخ الدخول: 20\4\2020:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events

2- المركز الديمقراطي العربي، 2016/1/21، مقالة بعنوان **علاقات دولية واستراتيجية**، محمد دلامي، تاريخ الدخول: 2019/6/1:

https://democraticac.de/?p=41433

ينظر كل من تركيا وإيران لقضية الأكراد في كل من سوريا، العراق بحساسية شديدة، تركيا بموقفها الواضح ترفض تأسيس أي كيان سياسي بحكمة حزب الاتحاد الديمقراطي وأذرعه العسكرية في سوريا، وإيران بالطبع تجمعها المخاوف المشتركة في تركيا.



خريطة 4: خريطة توزع الأكراد[1]

وقد رفضت كل من إيران وتركية الاستفتاء المقرر في إقليم كردستان العراق، بل تجاوزتا الرفض إلى حد التهديد بعمل مشترك للتصدي لاستقلال أي كيان كردي، فالدولتان تتوقعان أن يفضي استقلال الإقليم لحث أكراد البلدين على المضي في طريق الاستقلال عن الدولة الأم[2].

ورأى مدير مركز بيسان للدراسات العربية والإيرانية محمد المذحجي أن التقارب التركي – الإيراني يدفعه خطر الأكراد على الأمن القومي للبلدين قوله: "تركيبة إيران السكانية متنوعة قوميًا، والفرس الذين يحكمون البلاد لا يشكلون إلا 30% من إجمالي سكان إيران، وأي تأجيج للملف الكردي في العراق أو سوريا، سيصعد وتيرة مطالب الشعوب والقوميات غير الفارسية في إيران، ومن جانب

---

[1]– حسين مرجي، **العامل الكردي في الأزمة السورية**، مرجع سابق، ص 19.

[2] - Hakki Uygur, **Turkey- Iran relations: where to now**? Stan acit Gorus, 2/6/2019:

http://www.star.com.tr/acik-gorus/turkiye--iran-iliskileri-nereye-haber-1266641/

آخر، يتواجد في تركيا نسبة كبيرة من الأكراد الذين يطالبون بحقوق سياسية وبعضهم يطالبون بالانفصال عن تركيا"[1].

وتتفاقم المخاوف التركية- الإيرانية من أدوار الأكراد، لذا تتحسب أنقرة وطهران من رهانات أميركية وروسية غربية وإسرائيلية على الورقة الكردية كحاجز أمام مصالح ومشاريع تركيا وإيران في الإقليم[2].

فالمتغيرات التي مر بها الموقف التركي تجاه العراق وإقليم كردستان بشكل خاص، توضح طبيعة الموقف التركي وفق المحددات والأسس التي تساهم في تشكيل الرؤية والاستراتيجية التركيتين إزاء إقليم كردستان:

حيث استند الموقف التركي إلى العديد من المسائل السياسية في العراق كثوابت له في طبيعة تعامل تركيا مع القضية الكردية في العراق، واعتبرتها خطوطًا حمراء يمنع المساس بها، فالفيدرالية في العراق لها تداعيات على الوحدة التركية، إذ تفضي إلى إقامة دولة كردية مستقلة في العراق، ما تنعكس آثارها على أكراد تركيا وتؤجج لديهم المشاعر القومية والمطالبة بحكم مستقل، ومن ثم الانفصال عن تركيا والاندماج مع أكراد العراق. وتؤدي إلى تقوية حزب العمال الكردستاني وزيادة نفوذه في إقليم كردستان، وتزيد من قوة الأكراد في العراق، وهذا يخالف هدف تركيا المتضمن إبقاء

---

[1]- ساسة بوست، 23/8/ 2017، مقالة بعنوان **التقارب الإيراني التركي... رياح التي لا تشتهيها إسرائيل وأغلب دول الخليج**، ميرفت عوض، تاريخ الدخول: 2019/5/19:

www.Sasapost.com

[2]- جريدة الأنباء، الاثنين 2017/8/26، مقالة بعنوان **الحلف التركي الإيراني المقدس ضد الحلم الكردي**، خطار أبو ذياب، تاريخ الدخول: 2019/5/19:

www.anbaaonline.com

أكراد العراق بموقع ضعف لا قوة، فتركية تتعامل بحساسية إزاء كل ما من شأنه منح الكرد حكمًا ذاتيًا في البلدان المجاورة لها[1].

أما إيران، فبعد الاحتلال الأميركي للعراق عام 2003 بدأت تنتهج سياسة تشير إلى الحفاظ على وحدة العراق، وأصبحت تخشى من منح الأكراد في العراق حكمًا فيدراليًا موسعًا، وتصاعد المطالبات الكردية بالانفصال والاستقلال وتكوين كيان كردي، ما قد يؤثر على وضعها الداخلي وعلى مطالب قومياتها بنفس الحقوق، وسعت إيران إلى إضعاف الطموحات الكردية.

ويرجع رفض الموقف الإيراني من تأسيس دولة كردية في شمال العراق إلى جملة أسباب منها:

- إن إنشاء دولة كردية في شمال العراق قد يشجع النزعة القومية وسط أكراد إيران.
- قد تشكل دولة كردية مستقلة عائقًا أمام طموحات إيران بإنشاء هلال أو ممر شيعي بين بغداد ودمشق وبيروت.
- إن محاولة إنشاء الدولة الكردية الجديدة قد يؤدي إلى تقسيم العراق، وظهور انفصال آخر فيه يتمثل بانفصال السنة العراقيين ومطالبتهم بتأسيس إقليمهم الخاص.

يتبين أن فكرة انفصال الأكراد في العراق تنعكس سلبًا على دور إيران الإقليمي، بعد أن ضمنت موقعًا متقدمًا في العراق خلال السنوات الماضية، وترى إيران أن الخطوة الكردية تتناغم مع التوجه الأمريكي الرامي إلى تقليص نفوذها عبر تقطيع جغرافي لأوصال الدول التي تنشط ضمنها، الأمر الذي يشكل أهم المحددات أمام الموقف الإيراني تجاه إقليم كردستان العراق، فرفضت إيران موضوع الاستفتاء وعدّته تقسيمًا للعراق ليس من أجل مصلحة العراق دولةً وشعبًا، بل لأن المصلحة الاستراتيجية الإيرانية تقتضي ذلك.

---

[1]– إيناس الحميري، **الموقف الإقليمي من كردستان العراق بعد 2003**، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية والدبلوماسية، الجامعة الإسلامية في لبنان، كلية العلوم السياسية والإدارية والدبلوماسية، قسم العلاقات الدولية والدبلوماسية، 2018–2019، ص 69–75.

كما إن تشكيل الدولة الكردية يعني تقارب المسافات الجغرافية بينها وبين "إسرائيل"، وهذا يعني تهديدًا حقيقيًا للعقيدة العسكرية الإيرانية، لأنها ستجبر على إدخال "دولة كردستان" ضمن مهددات الأمن القومي الإيراني، وما يكتنف هذا التغيير من تداعيات على مجهودها العسكري من حيث الانتشار وتوظيف القدرات العسكرية، ولهذا فإنها تسعى إلى الحفاظ على العراق الموحد الضعيف غير المهدد لمصالحها، والملائم لسياستها واستراتيجيتها الإقليمية وعدم السماح بأي متغيرات جيوبوليتيكية تهددها.

إضافة إل أن الحماس الإسرائيلي الرسمي لاستقلال كردستان العراق، يثير هواجس جدية في إيران، عن إمكانية تنامي النشاط الإسرائيلي في مناطق قريبة إليها جغرافيًا، حيث ترى إيران من وجهة نظرها أن هناك تماثلًا بين وضع حزب الله والأكراد، بمعنى أن إنشاء دولة كردية على الحدود الإيرانية تدعمها "إسرائيل" يماثل الخطر الذي يمثله حزب الله اللبناني على "إسرائيل".

وفي إطار التنافس الإقليمي الحاصل منذ زمن بعيد بين تركيا وإيران فيما يتعلق بالنفوذ الدبلوماسي على الإقليم، فإن التنافس التركي الإيراني لفرض النفوذ الدبلوماسي على الإقليم ليس وليد اللحظة، بل يعود إلى عام 1991 حين استطاع الإقليم الحصول على استقلاله الفعلي. وعندما اختارت تركيا التحالف مع حزب العمال الكردستاني الديمقراطي نظرًا لالتقاء فكره الرافض للسيطرة الإيرانية مع فكر الحكومة التركية التي أبدت خشيتها من التمدد الإيراني، وقد تجلى التنافس التركي الإيراني في دعم تركيا للحزب الكردستاني ودعم إيران لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني أثناء نزاعهما العسكري[1].

لذلك تشكل القضية الكردية كورقة تعاون بين إيران وتركية وتزيد من الاتصالات فيما بينهما لمنع أي محاولة لتأسيس دولة كردية على حدود البلدين. فتركية سعت إلى إقامة تحالف مع طهران ضد نفوذ المنطقة الكردية المستقلة في العراق[2].

1- إيناس الحميري، **الموقف الإقليمي من كردستان العراق بعد 2003**، مرجع سابق، ص 88.

2- برتران باري ودومينيك فيدال، **أوضاع العالم 2013- حقائق القادة والأسباب الحقيقية للتوترات في العالم**، الطبعة الأولى، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2013، ص 192.

الفصل الثاني: موقع العلاقات التركية – الإيرانية في مستقبل الشرق الأوسط

تسلك العلاقات الثنائية والجدلية في الوقت الحالي، بين إيران وتركية مسارين متوازيين في الوقت عينه:

- الأول يطغى عليه التوتر: بالرجوع إلى الصراع التاريخي- الدموي، والاختلاف المذهبي واختلاف الأنظمة السياسية، والتموضع الدولي والمشاريع الإقليمية المتعارضة.
- أما الثاني فهو التعاون: نظرًا للعلاقات الجيو- اقتصادية المشتركة والعوامل الجيوسياسية.

وعلى الرغم من إمكانية التأثير المحدود لأحد المسارين على المسار الآخر، لكن ذلك لا يعني الاقتراب من الثوابت الأساسية، خاصة الاقتصادية والأمنية، والتي تعيد الأمور إلى الطريق الصحيح عند أي خلل الأمر الذي ينقل التنافس بينهما إلى ساحات أخرى مشتركة يمتلكان عناصر التأثير عليها[1].

---

[1]- علي أكبر دقماق، **العلاقات الإيرانية- التركية بين التوافق والتوتر مرحلة الأزمة السورية (2011-2015) نموذجًا**، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في العلاقات الدولية والدبلوماسية، الجامعة اللبنانية كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، 2018، ص 3.

المبحث الأول: التنافس والتكامل الإقليمي بين الدولتين من خلال نظرتهما لجيوبوليتيك الشرق الأوسط

تتسم العلاقات التركية- الإيرانية بطابع خاص، فمن ناحية تحمل قدرًا من التنافس الحذر المتبادل، ومن ناحية أخرى تصل حد التعاون، خاصة على الصعيد الاقتصادي، وهو تعاون لم يتوقف على الرغم من ارتفاع حجم الخلافات تجاه عدد من الملفات في منطقة الشرق الأوسط.

وقد عزز موقع الدولتين الجيوبوليتيكي طبيعة التعاون التنافسي بينهما، خاصة أنهما تعتبران بوابتين للشرق الأوسط، إحداهما ناحية الغرب والثانية ناحية الشرق، بالإضافة إلى وجود إرث ثقافي وتاريخي مشترك، ووجود أعراق أثنية، بالإضافة إلى القضية الكردية التي لا تزال همًا مشتركًا للبلدين.

هذا الأمر أدى إلى وقوف إيران إلى جانب تركيا بسبب الحاجة الشديدة لها، فأعلن علي أكبر ولايتي، مستشار المرشد الأعلى للثورة الإيرانية للشؤون الدولية أن بلاده تعارض الانقلاب الذي وقع في تركيا، وأوضح ولايتي:

"في البلد الجار والشقيق، قد أقيمت انتخابات والحكومة التركية تشكلت منذ سنوات وفقًا للمبادئ الديمقراطية، وإذا قامت مجموعة صغيرة من العسكريين بتضييع أصوات الشعب تحت تأثير أي عامل أو عوامل وإسقاط حكومة أردوغان الشعبية، فمن الطبيعي أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية وانطلاقًا من مبادئها سترفض هذا الانقلاب وأي انقلاب آخر"[(1)].

ويستغل الطرفان المصالح المشتركة لتتحول إلى أسباب تدفع نحو التعاون، واستمرار العلاقات وتمتين الأواصر الثنائية، خاصة أن إيران ترى في تركيا مصدرًا لتوازن القوى في المنطقة، وأن زعزعة الاستقرار فيها، ستنعكس سلبًا على أمنها ومصالحها.

---

[1]- خليج أون لاين، 2016/9/16، مقالة بعنوان **وسط حذر متبادل- علاقات تركيا وإيران بين التعاون والتنافس** محمد عبد، تاريخ الدخول 2019/6/2:

Https://alkhaleejonline.net

وفي فترة حكم حزب العدالة والتنمية، وقبل الثورات العربية التي خلقت العديد من نقاط الخلاف بين البلدين، وعمقت الاختلافات السابقة، لعبت تركيا دورًا كبيرًا في تخفيف العقوبات المفروضة على إيران– فضلًا عن سعيها كوسيط في ملف إيران النووي مع الغرب، ما انعكس بسرعة ترحيبها بالاتفاق النووي بين إيران و"مجموعة 5+1" على الرغم من تصارع الطرفين بصورة غير مباشرة في سوريا، وتصادم المواقف في اليمن والعراق[1].

المطلب الأول: الرؤية التركية والإيرانية في المنطقة

تركيا وإيران دولتان إقليميتان جارتان تتشاركان الحدود الأكثر استقرارًا في المنطقة منذ مئات السنين، بيد أن العلاقة بينهما حفلت دومًا بالمواجهات والصراعات، باستثناء السنوات الأولى بعد الحرب العالمية الثانية التي شملت انضمامهما لحلف بغداد. وأعادت الثورة في إيران عام 1979 الطرفين مجدَّدًا إلى تعارض الرؤى والمصالح؛ وذلك إلى درجة أن الخوف من تأثيرات الثورة على الحركة الإسلامية التركية أو سيناريو تصدير الثورة كان من أسباب انقلاب عام 1980 في تركيا.

ومع حزب العدالة والتنمية، نشطت أنقرة في سياسات الوساطة وتخفيف التوتر في الإقليم تحت عنوان سياسة تصفير المشاكل، وهو ما أثمر علاقة تجارية نشطة بين الطرفين خلال سنوات حصار طهران، وتُوِّج باتفاق تبادل اليورانيوم الثلاثي عام 2010.

بيد أن المرحلة التي بدأت مع الثورات العربية، تحديدًا السورية، ثم الثورة المضادة وكل ما تبعها من تطورات وضعت الطرفين وجهًا لوجه؛ وإن كان بطريقة غير مباشرة؛ حيث أيَّدت طهران نظام الأسد فيما وقفت أنقرة إلى جانب المعارضة، وأدَّى تعارُض المصالح والاصطفافات إلى توتر غير مسبوق في العلاقات بين الطرفين، وصل إلى الحرب بالوكالة أحيانًا، وخروج التصريحات التركية حول إيران عن الخطاب المألوف لدبلوماسيتها[2]. فما هي أسباب هذا التضاد؟

---

[1]– خليج أون لاين، 2016/9/16، مقالة بعنوان **وسط حذر متبادل– علاقات تركيا وإيران بين التعاون والتنافس**، محمد عبد، مرجع سابق.

[2]– الجزيرة للدراسات، 23 آب 2017، **إيران وتركيا الانتقال إلى مساحة التعاون وتنسيق المواقف**، سعيد الحاج، ص 2.

الفقرة الأولى: الرؤية التركية في المنطقة

لعبت تركيا في السنوات الماضية أدوارًا ملحوظة على المستويين الدولي والإقليمي، أدت إلى تبلور استراتيجية إقليمية تركيا جديدة بعد تراجع مكانتها الجيواستراتيجية بالنسبة للغرب في أعقاب انتهاء الحرب الباردة، وبعد تعثر انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، راح التفكير التركي البراغماتي يراجع قراءة مواقفه وسياساته الخارجية بشكل متأنٍ تجاه الواقع الإقليمي ومن ثم الدولي. فجاء حزب العدالة والتنمية وأعلن تأكيد حضور تركيا ومكانتها كقوة مركزية للاستقرار وطرف فاعل في معالجة قضايا وصراعات المنطقة، فبرزت تركيا كدولة في تنافس إقليمي في وجه إيران.

فموقعها الجغرافي انعكس على دورها في محيطها من خلال فاعليتها في النظام الشرق أوسطي، فبقيت الرؤية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط تتسم بالارتباك والتذبذب، لكن صعوبة الدخول إلى الاتحاد الأوروبي جعلتها تقوي علاقاتها مع منطقة الشرق الأوسط.

وتتبلور الرؤية الاستراتيجية لتركية تجاه الشرق الأوسط في عدة عناصر تمثل الحد الأدنى الضروري من أجل نجاحها في انتهاج استراتيجية سليمة تحيط بالشرق الأوسط من الناحيتين الجيواقتصادية والجيوثقافية، وتبني سياسة خارجية مرنة لتحقيق التنسيق بين التكتيكات العسكرية والدبلوماسية، بالإضافة إلى التحلي بمهارة مرحلية واعية وقادرة على تقييم تأثير المنطقة في السياسات العالمية، وهذه العناصر هي[1]:

1- تجاوز العوائق السيكولوجية التي أثرت سلبًا على الانفتاح الدبلوماسي نحو المنطقة.

2- إقامة أبنية مؤسسية، وتطوير الموجود منها مثل المراكز والمعاهد الأكاديمية لتتابع التطورات الإقليمية عن كثب وتقييمها، وتوفير تصورات وسيناريوهات متعمقة.

3- إقامة علاقة سليمة بين التوازنات الدولية والسياسة الواقعية الإقليمية.

4- طرح مشروعات شاملة للمنطقة بأسرها.

---

[1]- أحمد داوود أوغلو، **العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، مرجع سابق، ص 489.

5- المبادرة بتشكيل متجالات المصالح المشتركة التي تعزز السلام في المنطقة.

6- الحيلولة دون تشكل تكتلات قومية مضادة تمثل ساحات أخطار جيوسياسية وجيوثقافية ضد السلام في المنطقة.

7- الحد من إثارة ردود الأفعال من خلال تنويع العلاقات الثنائية.

8- تبني مقاربة عالية التأثير والفاعلية والمبادرة في كل مجالات المشكلات الإقليمية، وفي مقدمتها عملية السلام في الشرق الأوسط.

9- تكثيف الاتصالات والعلاقات الأفقية التي تعزز من صورة تركيا في المنطقة[1].

يتبين مما تقدم، أن التحركات التركية المتعددة الأبعاد في محيطها الجغرافي لا تنبع فقط من اعتبارات سياسية عامة أو سياسات داخلية تكتيكية، بل هي تعود إلى نظرة استراتيجية شاملة تستهدف تثبيت أنقرة كقوة مركزية مؤثرة في الشرق الأوسط.

فتركية بحكم الجوار الجغرافي لدوائر الدراسة تمثل طرفًا أصيلًا في بعض القضايا التي تدور على حدودها، مثل المسألة العراقية، والملف النووي، والعلاقات مع سوريا، وهي كذلك طرف مشارك في عدة قضايا إقليمية عديدة خارج حدودها المباشرة، لكن بسبب طبيعة قضايا المنطقة وتعقيدات الداخل التركي، تجعل الدور التركي على نشاطه مقيدًا بعوامل ذاتية، ومعطيات خارجية وأدوار بعض الأطراف، لذلك على الرغم مما تمتلك تركيا من مقومات، لكن في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية فسوف تكون قطبًا من أقطاب التنافس، مع عدم إمكانية تفردها بقيادة المنطقة، أي ترجيح استمرارية التنافس مع إيران[2].

1- أحمد داوود أوغلو، **العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، مرجع سابق، ص 489.

2- طايل العدوان، **الاستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط**، مرجع سابق، ص 231.

الفقرة الثانية: الرؤية الإيرانية في المنطقة

تبين مما سبق أن إيران تتمتع بإمكانيات تسمح لها بلعب دور إقليمي مهيمن بناءً على الظروف الإقليمية والدولية الحالية، وذلك استنادًا إلى إمكانياتها وعناصر قوتها الشاملة، ولا يمكن إغفال أهمية القوة الناعمة الكامنة في الأيديولوجية الإيرانية التي ترتبط بها المواقف الإيرانية من القضايا الإقليمية المختلفة. ذلك استفادت إيران من غياب الدور الاستراتيجي في المنطقة خاصة بعد الاحتلال الأميركي للعراق.

وغيرت الحرب على العراق عام 2003 العديد من سمات الشرق الأوسط، ومن أهم تلك التحولات غدو إيران لاعبًا إقليميًا أقوى من أي مضى، حيث شهدت هذه المرحلة ومازالت تخوفًا عربيًا من امتلاك إيران سلاحًا نوويًا ذا تأثير فاعل يخل في نوع التوازن والاستقرار الإقليمي، والتي من الممكن أن تؤدي إلى نفوذ كبير لإيران في منطقة الشرق الأوسط على حساب مصالح بعض الدول العربية، والذي من شأنه أن يهدد وجود الأنظمة السياسية العربية القائمة، باعتبار أن إيران لها موروث تاريخي يستند إلى رغبة تدشين إمبراطورية فارسية تتنافس بها مع التوجهات التركية الصاعدة خاصة بعد وصول حزب "العدالة والتنمية" للسلطة في تركيا، وذلك نظرًا لغياب مشروع عربي له القدرة على المواجهة، حيث تقوم الدول العربية بتوقيع اتفاقيات أمنية ثنائية مع دول أجنبية، وشراء أسلحة خاصة من الولايات المتحدة الأميركية وبعض الدول الأوروبية، كما أنها تحاول إيجاد وسائل تدفع بالتأثير الدولي على إيران لمقاومة مشروعها النووي(1).

والعداء الإيراني لكل من "إسرائيل" والولايات المتحدة الأميركية له أهمية كبيرة في رسم التفاعلات الأمنية في الإقليم، وتزايد المواجهة بينهما مع تزايد إصرار إيران على امتلاك الطاقة النووية، ما يجعلها قوة موازي للقوة الإسرائيلية، مما يدفع الولايات المتحدة على إدخالها في أي ترتيبات أمنية للنظام الشرق أوسطي(2).

1- حيدر الخفاجي، **التنافس السياسي والاقتصادي التركي- الإيراني وانعكاساته الإقليمية**، مرجع سابق، ص332.

2- عادل عبدالله، **محركات السياسة الإيرانية في منطقة الخليجي العربي**، دار مدارك للنشر، بيروت، 2012، ص 84.

أما بعد الانتفاضات العربية، فقد عبرت إيران عن موقفها بشكل حازم وقاطع بأن النظام السوري خط أحمر، لا يمكن لها ترك حليفها الاستراتيجي بسهولة، وهذا ما أشار العديد من القادة الإيرانية منها الناطق باسم وزارة الخارجية الإيراني مهمان برست:" لو خيرنا بين تركيا وسوريا فأننا سنختار سوريا بلا شك"[1].

وأشار أيضًا أحد قادة الحرس الثوري الإيراني: "أن إيران ستختار سوريا إذا ما استمر الوضع على ما هو عليه، وأن على تركيا أن تعي أنه ليس باستطاعتها أن تحقق أية طموحات في المنطقة إلا من خلال التحالف مع إيران وسوريا"[2].

وعليه، فإن هنالك عددًا من المنطلقات التي تساعد في بروز إيران كقوة إقليمية بارزة، جعلتها جاهزة لأداء دور إقليمي قادر على منافسة القوى الإقليمية الأخرى وبالأخص تركيا، وهذه المنطلقات هي:

1- " إن لإيران مشروعًا واضح المعالم، إذ تبنت الثورة الإيرانية مشروع المركزية الإيرانية الذي أفرز ثلاث نظريات، أولى هذه النظريات المهدوية الثورية التي تقوم على التمهيد لظهور الإمام المهدي المنتظر، وإقامة حكومة الإمام المهدي العالمية، ثم تبني نظرية أم القرى التي تتأسس على أن إيران هي مركز الأمة الإسلامية، أما النظرية الثالثة فهي ترتكز على منظري التحالف الحاكم بمشروع جيوبوليتيك الشيعة، الذي يقوم على خلق الأمة الشيعية بقيادة إيرانية، بحيث تكون الجمهورية الإسلامية الإيرانية المرجعية السياسية للشيعة في العالم، وهذا يدل على أن إيران تمتلك مشروعًا واضح المعالم تسعى إلى تطبيقه في المنطقة، عكس السياسة التركية المتخبطة التي وجدت في الإسلام وسيلة لتحقيق نفوذها في المنطقة بعد أن وجدت ممانعة من الجانب الأوروبي في ضمها.

---

[1]–سلسلة المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، بيروت، آذار 2013، مقالة بعنوان **الأبعاد الجيواستراتيجية للسياستين الإيرانية والتركية حيال سورية**، علي بكير، ص35.

[2]– المرجع السابق، ص 34.

2- تراجع الدور العربي ما أدى إلى فراغ على مستوى القيادة الشرق أوسطي، ما سمح لإيران بإيجاد فرصتها التاريخية لتحقيق هدف القيادة الإقليمية.

3- تعثر تركيا في سياستها الخارجية حيث تراجع الدور الإقليمي لتركية، وأصبحت السياسة الخارجية التركية تمر بمرحلة من العزلة بسبب مواقفها الإقليمية والدولية، فضلًا عن حالة عدم الاستقرار الداخلي، الأمر الذي أدى إلى فتح الطريق لدور إيراني كبير في المنطقة[1].

4- بروز الدور الإيراني في مقاتلة الفصائل المتطرفة "داعش"، مع اقتران هذا الأمر بدور قوي وبارز على الصعد الأمنية والعسكرية والسياسية، في الشرق الأوسط بشكل عام وداخل سورية والعراق بشكل خاص، حيث معاقل "داعش" و"النصرة" وغيرهما من التنظيمات الإرهابية المستهدفة إقليميًا ودوليًا، يقابله تلكؤ واضح للدور التركي في مجال مكافحة الإرهاب، وتجلى هذا بشكل خاص في عين العرب (كوباني) وفي الحرب على داعش في العراق"[2].

يتبين أن إيران قد سعت إلى استغلال ما لديها من أوراق تسمح لها في بسط نفوذها داخل محيطها الإقليمي، للعب دور قيادي، يعكس قدراتها وإمكانياتها الحقيقية، وثقلها الحضاري والتاريخي، لكن سعيها قد اصطدم بكوابح تعيق تحقيق أهدافها في مناطق الجوار الإقليمي، التي تحد من قدرتها التنافسية مع تركيا، أبرزها:

- إن سعي إيران لامتلاك القدرات النووية قد يضعها كدولة تجسد خطرًا على المنظومة الدولية بشكل عام والولايات المتحدة بشكل خاص.

- تنامي الاتجاهات الدولية تجاه عزل إيران والضغط عليها ومنعها من الوصول للعتبة النووية.

---

1 - Barry Rubin, **Iran nuclear and syria's Iraq adventures**, middle east review of international affairs, vol.11 No.4, December 2011, p.61.

2- حيدر الخفاجي، **التنافس السياسي والاقتصادي التركي- الإيراني وانعكاساته الإقليمية**، مرجع سابق، 341.

- ترى بعض الدول الخليجية أن إيران تمثل نوعًا من التهديد على مستقبل أمن المنطقة بتوجهاتها الايديولوجية والعسكرية أيضًا.

- خوف إيران من تنامي دور تركيا في المنطقة، حيث أصبح العرب ينظرون إلى دور تركيا بأنه مصدر توازن محتمل للجار الإيراني، بعد التغير النوعي في سياسة تركيا الخارجية واقترابها من التصور العربي لحقوقهم ومصالحهم.

المطلب الثاني: مستقبل العلاقات التركية – الإيرانية

تعرضت العلاقات التركية – الإيرانية لاضطرابات كبيرة في السنوات الماضية، بسبب الأحداث في سوريا وما صاحبها من تدخلات سياسية وعسكرية إيرانية بعكس الرؤية التركية، وحتى كادت في بعض الحالات ترتفع وتيرتها إلى مستوى الاشتباكات المسلحة، لكنها سرعان ما حاول الطرفان تصويب مسار التأييد السياسي بين البلدين[1].

ويتبين أن إيران تبدي اهتمامًا خاصًا برفع مستوى العلاقات الثنائية مع تركيا، لا سيما على المستوى الاقتصادي، وهو ما بدا جليًا في الزيارة التي قام بها الرئيس الإيراني حسن روحاني إلى تركيا عام 2018، للمشاركة في اجتماع الدورة الخامسة للمجلس الأعلى للعلاقات الاستراتيجية بين الدولتين، والتي رافقه فيها وفد يغلب عليه الطابع الاقتصادي.

ومع ذلك، فإن تعويل إيران على الدور التركي يبدو أن له حدودًا تفرضها السياسة التركية التي تتسم بالتغير وعدم الاستقرار، على نحو يضفي شكوكًا عديدة حول مدى إمكانية الوصول لهذا المستوى من العلاقات.

وترى إيران أن ثمة اعتبارات عديدة يمكن أن تعزز من احتمالات تطور التعاون الثنائي مع تركيا، على نحو قد يدعم، وفقًا لها، قدرتها على مواجهة تداعيات العقوبات الأمريكية والخلافات

---

[1]– وكالة نيوز الأحد 23 ديسمبر 2018، **مقالة بعنوان مستقبل العلاقات الإيرانية التركية.. تحولات في موقف اردوغان وروحاني من نظام الأسد**، تاريخ الدخول 2019/6/4:

https://elwekalanews.com/%

المتصاعدة مع العديد من القوى الدولية والإقليمية حول دورها الإقليمي وبرنامجيها النووي والصاروخي. ويتمثل أبرز تلك الاعتبارات في:

1- تحولات الموقف التركي من نظام الأسد: تعتبر طهران أن تغير توازنات القوى العسكرية داخل سوريا لصالح النظام السوري وحلفائه خلال الفترة الماضية دفع دولًا عديدة إلى تغيير موقفها باتجاه التعامل مع الأمر الواقع الذي فرضه ذلك، على نحو قد يساعد في تقليص حدة الخلافات القائمة فيما بينها حول القضايا التي كانت موضع خلاف في تلك الفترة. وتعد تركيا من أبرز تلك الدول التي بدأت في توجيه إشارات بأنها يمكن أن تجري تغييرات في موقفها من الأزمة السورية، خاصة فيما يرتبط بالعلاقات مع النظام السوري، وهو ما بدا جليًا في التصريحات التي أدلى بها وزير الخارجية التركي مولود شاويش أوغلو، في 16 كانون الأول 2018، وقال فيها إنه "في حالة ما إذا أجريت انتخابات حرة ونزيهة في سوريا وفاز فيها بشار الأسد، فإنه قد يكون على الجميع النظر في التعامل معه"، وهو ما يعبر عن موقف مختلف عن السياسة السابقة التي تبنتها تركيا التي قامت على تقديم الدعم للتنظيمات المسلحة والإرهابية في سوريا من أجل تعزيز فرص إسقاط هذا النظام.

وإن طهران قد تعتبر أن انخراطها في علاقات ثنائية أكبر مع تركيا يمكن أن يدفع الأخيرة إلى تقديم مزيد من الإشارات التي توصف بأنها "إيجابية" تجاه النظام السوري، وربما تتدخل إيران لإقناعها بضرورة إجراء تغيير في هذا السياق، بل إنها قد تحاول التوسط بين الطرفين [1].

2- الرفض التركي للعقوبات الأمريكية: كان إعلان تركيا رفضها الالتزام بالعقوبات الأمريكية المفروضة على إيران، خاصة فيما يتعلق بالواردات النفطية والتعاملات المصرفية، محل اهتمام خاص من جانب إيران. فرغم أن تلك الواردات تبقى في حدها الأدنى، فإنها في النهاية تشجع إيران على إبداء قدر أكبر من التشدد في التعامل مع العقوبات الأمريكية، وتدفعها إلى عدم تقديم تنازلات قد تساعد في تقليص حدة الخلافات بين الطرفين. وهنا،

---

[1]- وكالة نيوز الأحد 23 ديسمبر 2018، **مقالة بعنوان مستقبل العلاقات الإيرانية التركية.. تحولات في موقف اردوغان وروحاني من نظام الأسد**، مرجع سابق.

فإن إيران ترى أن رفع مستوى العلاقات الثنائية والوصول بحجم التبادل التجاري إلى 30 مليار دولار، يمكن أن يعزز قدرتها على تقليص حدة التداعيات.

3- الملفات المشتركة: تتزايد أهمية الملفات التي تمثل محاور مشتركة بين الطرفين، على غرار بعض التطورات الإقليمية، مثل الدعم المستمر من جانب الطرفين لقطر في ضوء التقارب الملحوظ في سياسات الدول الثلاث، والموقف من التحركات السياسية للأكراد، لا سيما في العراق وسوريا، فضلًا عن التعاون الأمني على الحدود.

4- تواجه تركيا وإيران تحديات النزعة الانفصالية الكردية داخل أراضيهما، خصوصًا أن الوجود الكردي متصل بين حدود البلدين. وقد دخل البلدان في تنسيق أمني وعسكري لمواجهة النزعات الكردية الانفصالية، ولا سيما ضد حزب العمال الكردستاني، حيث غالبًا ما كانت القوات الإيرانية تلاحق المجموعات المتسللة إلى إيران هربًا من ملاحقات الجيش التركي.

5- وقفت تركيا وإيران إلى جانب وحدة الأراضي العراقية، بغض النظر عن الموقف المعارض لكل منهما، حيث لم تعارض إيران الصيغة الفيدرالية في العراق، منذ البداية، لكن الموقف التركي تدرج من الرفض المطلق إلى الاعتراف الواقعي.

6- يتقاطع موقف تركيا وإيران بالنسبة لموضوع رفض التدخلات الخارجية في شؤون المنطقة. يعبّر البلدان عن ذلك في مناسبات مختلفة، وهذا ما اتضح في موقف إيران وتركية من الحرب على التنظيمات الإرهابية في سورية والعراق، والمساس بسيادة الدولتين دون الحصول على موافقتهما(1).

7- تسعى تركيا إلى أن تكون ممرًا لأنابيب الطاقة لنقل النفط والغاز الطبيعي من دول الجوار، ولا سيما أذربيجان وتركمانستان، وقازغستان، والعراق وإيران وحتى سورية، إلى أسواق أوروبا، وهذا ما تجسد في مشروع خط أنابيب باكو جيهان من باكو، عبر جورجيا، إلى

1- ياسر عبد الحسين، **السياسة الخارجية الإيرانية**، مرجع سابق، ص 247.

ميناء جيهان على البحر الأبيض المتوسط، وكذلك خط أنابيب نابوكو الذي يقوم بنقل الغاز الطبيعي.

8- العلاقات السياسية الوثيقة والزيارات الكبيرة المتبادلة بأعلى المستويات.

مع ذلك، يبدو أن الرهان الإيراني على تركيا له حدود تفرضها الشكوك التي تبديها اتجاهات عديدة في طهران إزاء ذلك، فضلًا عن أن بعض التطورات الإقليمية الجديدة قد تفرض متغيرات مختلفة تؤثر على مُحفِّزات التقارب السابقة. فعلى صعيد التعاون الثنائي، يبدو أن الوصول إلى مستوى 30 مليار دولار في التبادل التجاري بين الطرفين ما زال يواجه عقبات عديدة. وربما يمكن القول إن هذا الهدف كان عنوانًا رئيسيًا لكل الزيارات المتبادلة التي أجراها الرئيسان روحاني وأردوغان خلال الأعوام الماضية، ولم يتحقق في النهاية، على نحو يشير إلى هناك سقفًا ما زال قائمًا لم يتمكن التعاون الثنائي على المستوى الاقتصادي بين الطرفين من تجاوزه.

لذلك، تعمل تركيا وإيران على زيادة عوامل تحفزهما على التعاون مستقبلًا:

1- تأمين الاحتياجات المتزايدة من الطاقة بالنسبة لتركية وإيران، وقد عبر عن ذلك أحمد أوغلو: "إن تركيا ذات الاقتصاد النامي والمحاطة بمصادر النفط، بحاجة إلى الطاقة الإيرانية كامتداد طبيعي لمصلحها القومية"، وبالتالي فإن اتفاقات تركيا في الطاقة لا يمكن أن تكون مرهونة بعلاقاتها بدول أخرى[1].

2- استمرار الحاجة إلى وساطة تركيا في الملف النووي الإيراني، التي تؤكد حق إيران في البرنامج النووي لأغراض سلمية، كما استمرت تركيا في جهودها لمعالجة الملف النووي الإيراني في المحفل الغربي، فكانت تعمل على التواصل وعدم التصعيد وإبقاء باب الحوار مفتوحًا.

---

[1]- ياسر عبد الحسين، **السياسة الخارجية الإيرانية**، مرجع سابق، ص 253.

3- التنسيق المشترك لمواجهة الوضع في المنطقة، وعلى وجه التحديد القضية الكردية، وخطر قيام دولة كردية مستقلة، وهذا يشكل هاجسًا يوجب التقارب بين البلدين حفاظًا على أمنهما القومي.

لذلك وفق بعض المحللين في الشأن التركي والإيراني، فإن العلاقات التركية – الإيرانية تتأرجح بين التعاون والتنافس حيث يرى الباحث التركي "كينيش" أن العلاقات بين البلدين تاريخية ظلت تتأرجح بين الصعود والهبوط، ويشبه العلاقات الإيرانية – التركية بالماء والزيت اللذين لا يمتزجان أبدًا، ومع ذلك فالبلدان يعتمد أحدهما على الآخر نظرًا للمعطيات الجيوبوليتيكية المشتركة والضرورات التي تفرضها معطيات الاقتصاد السياسية والحقائق الإقليمية.

حيث إن الطرفين لا يذهبان إلى الصدام المباشر، لأن ذلك سيؤدي إلى دمار الطرفين، ويقول "كينيش" مهما ساعد طرف دولي أحدهما ضد الآخر، يبقى كل بلد قادرًا على إنهاك الآخر، لذلك يتصارعان في الساحة الثالثة[1].

من خلال ما تقدم يمكن القول إن رؤية مستقبلية لواقع القوى بالوضع الحالي يعطي أفضلية لإيران وتركية بكون كلا الدولتين تمتلكان مقومات القوة السياسية والاقتصادية الجيواستراتيجية والعسكرية، وصولًا إلى امتلاكهما جانبًا عقائديًا تتميز من خلاله كلا الدولتين، ولكن تبقى النسبة متفاوتة ما بين هذه الدول وذلك تبعًا للبعد أو للقرب من دول منطقة الشرق الأوسط أو التي تسعى للنفوذ من خلالها، فضلًا عن تركيا وإيران توجد دولة "إسرائيل"، لكن بسبب النزعات والتقاطع مع الجانب العربي، فهذا يستثنيهما من التأثير على المستوى الإقليمي وخاصة العربي.

أما بالنسبة لكل من إيران وتركية فإن حدود تأثير إيران مرتبط بعلاقتها مع بعض الدول، كالدول ذات الأغلبية الشيعية في الخليج والعراق، كحزب الله في لبنان، وحركتي حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين، إلى جانب الدولة السورية، أما تركيا فتسعى إلى جعل أنقرة عاصمة الإسلام السياسي من خلال سعيها إلى نقل أنموذج الحكومات الإسلامية الديمقراطية إلى الدول العربية، وخاصة الدول التي شهدت الربيع العربي، بالإضافة إلى دعمها لحركة الإخوان المسلمين.

---

[1]- ياسر عبد الحسين، **السياسة الخارجية الإيرانية**، مرجع سابق، ص 253.

وبينت المعطيات السياسية والاقتصادية المذكورة سابقًا أهمية العلاقات المتبادلة بين السياسات الخارجية الإيرانية – التركية، حيث أوجدت اختراقات في الموقف التركي إزاء العديد من القضايا الإقليمية المطروحة ما دفع الأخيرة للتأكيد على إعادة تقييم سياستها الخارجية، وفي الواقع إن العلاقات بين الدولتين لم تنقطع أبدًا على الرغم من الصراعات الخطرة التي حصلت في كل من سوريا ولبنان وباقي البلدان في الشرق الأوسط، ويبدو أن العلاقات الإستراتيجية بين تركيا وإيران تخضع إلى منطق العقلانية والمصالح الإستراتيجية، وما أصاب الجمهورية الإسلامية في إيران من سلبيات من تركيا خصوصًا من السياسة الخارجية التركية إلا أن هذا لم يؤدّ إلى قطع العلاقات بين الطرفين وبشكل خاص في شقها الاقتصادي، حيث إن السياسة التركية في سوريا وفي مصر وفي تونس وحتى داخل تركيا نفسها أنذرت الحكومة التركية لإعادة النظر في سياستها الخارجية.

وتؤكد الزيارات المتبادلة أن العلاقات قائمة على الرغم من المشاكل السياسية التي تتمثل ببعض النقاط المحورية أهمها:

- طموح إيران النووي: الذي يمثل أحد مصادر القلق التركي، فتركية تعتبر حيازة طهران قدرات نووية يشكل عدم استقرار في المنطقة وخاصة في الخليج العربي/ الفارسي، ما يدفع تركيا لاتخاذ تدابير مضادة لضمان أمنها.

- العلاقات التركية – الإسرائيلية، فتركية كانت السبّاقة في الاعتراف بدولة "إسرائيل" المزعومة، وتعتبر أنها أول دولة إسلامية تعترف بها وذلك عام 1949، وينعكس ذلك على رؤية كلا الطرفين تركيا وإيران[1].

- القلق الإيراني من الإثنية الأذرية التي تشكل 25% من عدد السكان، باعتبار أن هذه الإثنية ترتبط بتركية بالجذور العرقية نفسها، وتشكل مصدر قلق ينبع من خلال تغذية النزعة الانفصالية لديها في حال شاب العلاقات التركية – الإيرانية التوتر، أو في حال غضت إيران الطرف عن نشاط حزب العمال الكردستاني في إيران أو في حال دعمت إيران حزب الله التركي.

---

[1] – حيدر الخفاجي، **التنافس السياسي والاقتصادي التركي– الإيراني وانعكاساته الإقليمية**، مرجع سابق، ص 244.

- علاقة تركيا بالغرب وعضويتها بحلف الناتو، يحرجانها أمامهم بالنسبة للتقارب التركي– الإيراني، وخاصة الولايات المتحدة الأميركية، ويضعها في مواجهة مع الغرب الذي يحاصر إيران سياسيًا واقتصاديًا.

- اختلاف طبيعة النظام الحكم والتركيبة الحاكمة في البلدين: فإيران دولة إسلامية شيعية نظامًا وحكمًا، وتركية علمانية نظامًا، وإسلامية – سنية المذهب، من هنا ثمة تصادم في منظومة القيم لكليهما.

- إن إيران هي عدوة "لإسرائيل" والولايات المتحدة الأميركية بعكس تركيا التي تتحالف معهما بتحالفات استراتيجية.

- التنافس الإيراني والتركي في آسيا الوسطى التي تشكل امتدادًا جغرافيًا وثقافيًا لكلا البلدين، فآسيا الوسطى ترقد على ثروات نفطية وغازية هائلة، وإنها قد تؤثّر في معادلات التوازن بسوق الطاقة العالمية، وما يعنيه ذلك من توزيع جديد لأوراق اللعب الاستراتيجية عالميًا وإقليميًا(1).

يتبين مما سبق، أن إيران وتركية دولتان لهما ثقل إقليمي يحسب له حساب، فمن جهة هناك تعاون اقتصادي وتجاري بينهما، ومن جهة أخرى، هناك تنافس إقليمي في آسيا الوسطى وسوريا والعراق ولبنان، لكن تحكمهما المصالح المتبادلة.

المبحث الثاني: الاستراتيجية الإقليمية التركية – الإيرانية في ظل تحديات المنطقة

يتضح من خلال ما سبق الحضور التركي – الإيراني الفاعل في الشرق الأوسط وتعدد أبعاد الأدوار الإيرانية – التركية في المنطقة، وما واجهته من صعوبات وتحديات، فاستمرارية الدور الإيراني أو الدور التركي وتطوره في المستقبل مرهون بضغوط وعوامل حاكمة له.

1– حيدر الخفاجي، **التنافس السياسي والاقتصادي التركي– الإيراني وانعكاساته الإقليمية**، مرجع سابق، ص 244.

فبعد عرض نقاط الالتقاء ونقاط التنافس وما تملكه كلا القوتين من مقومات سمحت لها أن تكون فاعلة إقليمية ومتنافسة في بعض الأحيان، وتدخل كل من إيران وتركية في أهم القضايا في إقليم الشرق الأوسط، لا بد من تحليل مستقبل التنافس والتعاون التركي – الإيراني بالاستناد إلى ما سبق.

المطلب الأول: الاستراتيجية الإقليمية الإيرانية

إن أي عملية تغيير في منطقة الشرق الأوسط ليست منفصلة عن البيئة المحيطة بها، وليس هناك أدنى شك بأن دول الجوار تتأثر بشكل مباشر فيما بينها عند أي تغيير. وفي وسط هذه التعقيدات وجدت تركيا نفسها متورطة بإرادتها أو لا في المشاكل الإقليمية، خاصة أنه فرض عليها بسبب موقعها الجغرافي، والمتطلبات الدولية أن تتحرك باتجاه الداخل السوري، وكان إجباريًا الانخراط بهذه الصيغة الجيوستراتيجية الإقليمية، وإلا فإنها ستدفع ثمنًا أعلى داخليًا وخارجيًا وستظهر نتائجه سلبًا على المكونات السياسية والاجتماعية الداخلية التركية. بالإضافة أنها ستجد نفسها محاطة بمصالح استراتيجية لدول أخرى، مما سيؤدي إلى تآكل مصالحها.

في الواقع تواجه تركيا حالة جيواستراتيجية معقدة تستوجب تكيفًا سريعًا، وتحديدًا لموقعها الجيوستراتيجي، وإلا فإنها تخاطر بنفسها إذا بقيت ثابتة على موقف واحد دون أي مناورة استراتيجية، إذ إنه من وجهة النظر الاستراتيجية فإن البقاء على حالة سكون في بيئة متحركة سيسمح للقوى المنافسة وقوى التوازن الاستراتيجي الداخلية دفع تركيا نحو نقطة اللاعودة[1].

وتظهر إيران في السياق المنافس الآخر حيث اندفعت بقوة في المنطقة للحفاظ على مصالحها الاستراتيجية إلى الحد الذي أصبح فيه من الصعب تطوير تفاهم مع إيران لتهدئة المنطقة. وما لم يكن لدى تركيا القوة لتكون لاعبًا مهمًا في الصيغة الجيوستراتيجية سيكون من الصعب وضع حدٍّ لتأثير توسع المصالح الإيرانية عليها خارجيًا وداخليًا.

---

[1]–أكاديمية، 8 فبراير 2017، مقالة بعنوان **الاستراتيجية التركية المستقبلية تجاه الشرق الأوسط**، وائل شديد، مرجع سابق، ص6.

فقد أصبح واضحًا أن المصالح الإيرانية تعارض المصالح التركية في المنطقة، خاصة في العراق وسوريا. فالاندفاع الإيراني شكل حافزًا لتركية لتصبح جزءًا من هذه الصيغة الجيوستراتيجية في المنطقة بدلًا من أن تكون مراقبًا.

وكما أن لإيران أذرعًا محلية في المنطقة، فإن على تركيا أن تشكل لها أذرعًا حتى تستطيع المناورة على الأرض، خاصة أن الموقف التركي من القضية الفلسطينية أوجد لها قبولًا في الشارع الإسلامي والعربي، ومن الممكن أن يسهل تشكيل تحالفات شعبية وسياسية رسمية مع بعض الدول العربية[1].

وتمتلك إيران المقومات المطلوبة للقيام بدور إقليمي في منطقة الشرق الأوسط، بالاستناد إلى كتلة كبيرة من الموارد البشرية وبقعة جغرافية مهمة، بالإضافة إلى امتداد تاريخي عميق.

- تأثير معنوي على دول الجوار الجغرافي جراء الارتباط مع هذه الدول بأواصر وثيقة قوامها العلاقات الاقتصادية والسياسية، على الرغم مما شابها من درجات متفاوتة من التوتر والقلق الحذر في مراحل تطور العلاقات المختلفة، الأمر الذي جعل إيران طرفًا من المعادلات الإقليمية وسياقات النظام الدولي المختلفة، الذي تلتقي معه وتتصادم وفقًا لعدد من الأسس التي قامت عليها الاستراتيجية الإيرانية والمتمثلة في المصالح القومية الإيرانية التي تستغل الموقع الاستراتيجي والموارد الاقتصادية كأدوات للحفاظ على هذه المصالح.

فقد حرصت إيران على تنمية مساعيها تجاه منطقة الشرق الأوسط سواء بعد الاحتلال الأمريكي لأفغانستان 2002، أو مع تصاعد التوترات الأمريكية – العراقية واحتلاله عام 2003، كذلك عملت إيران على تطوير علاقتها مع دول المنطقة حيث أقامت المؤتمرات بعد سقوط نظام البعث في العراق، فشكلت محورًا جديدًا مع تركيا وسوريا وعلاقاتها مع حزب الله اللبناني وحركات المقاومة

---

[1]– أكاديمية، 8 فبراير 2017، مقالة بعنوان **الاستراتيجية التركية المستقبلية تجاه الشرق الأوسط**، مرجع سابق، ص 7.

الفلسطينية، كمحاول للاستقواء العربي بالمحيط العربي والإسلامي لمواجهة التحديات التي تواجهها جراء حالة التصعيد التي تناولتها في أزمة برنامجها النووي[1].

وتنوعت مرتكزات المشروع الإيراني في منطقة الشرق الأوسط بين عدد من الأبعاد وهي:

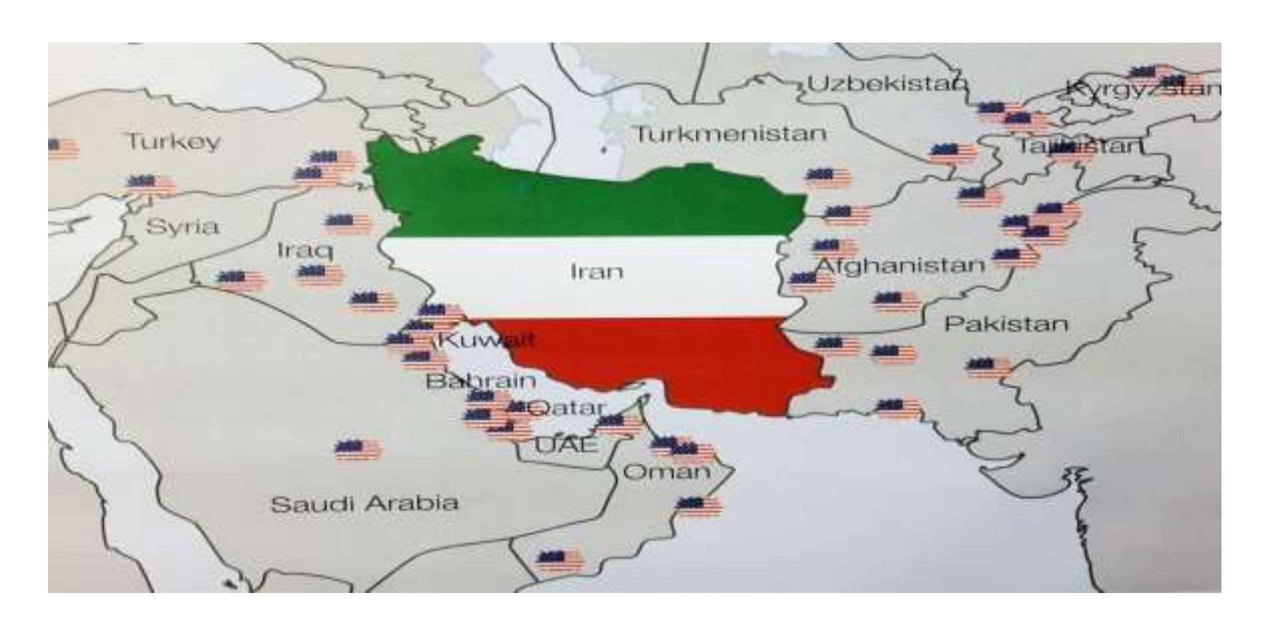
- البعد الأيديولوجي: ترى الرؤية الإيرانية من خلال خطابها الديني أن الرسالة التي تحملها الثورة الإسلامية هي ما يحتاج العالم إليه اليوم، وهذا ما يوضح الإصرار الإيراني على الاستمرار في تصدير الثورة كواجب إلزامي انطلاقًا من تعدد مراحل الثورة، وهي: اليقظة الإسلامية، مرحلة انتصار الثورة، مرحلة استقرار النظام وإقامة الحكومة الإسلامية، مرحلة تنظيم البلاد والمجتمع الإسلامي، أخيرًا إقامة الحضارة الإسلامية الحديثة، وبالتالي الثورة تعيش الآن بمرحلة استقرار النظام وإقامة الحكومة الإسلامية.

- البعد الأمني: فرضت أحداث 11 أيلول 2001 تحديات على الأمن القومي بسبب ازدياد الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط، سواء في أفغانستان وآسيا الوسطى والخليج العربي والعراق، خاصة أن قضية مخزونات الطاقة أضحت مرتبطة بقضايا الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل[2].

---

[1]– أكاديمية، 8 فبراير 2017، مقالة بعنوان **الاستراتيجية التركية المستقبلية تجاه الشرق الأوسط**، وائل شديد، مرجع سابق، ص 122.

[2] – شاهرام تشوبين، **طموحات إيران النووية**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2007، ص 183.



خريطة 5: خريطة انتشار القواعد الأميركية حول إيران

- البعد الجغرافي: تميزت إيران بجيوستراتيجية نابعة من موقعها الجغرافي المميز، والذي جعلها حلقة الوصل بين الشرق الأوسط ووسط قارة آسيا، فهذان الموقعان اللذين يعانيان من ضعف عسكري واضح أدى إلى عدم قدرة دولهما على التصدي للتأثير الاقتصادي والثقافي والسياسي الإيراني، فمعرفتها بالمنطقة قد أعطتها قدرة كبيرة على التأثير في محيطها الإقليمي، وقد عززت الجوانب القومية الفارسية من هذه الرؤية كونها لا ترتبط بقواسم مشتركة مع جوارها الجغرافي، سواء من البلدان العربية السنية، أو جوارها الشرقي والشمالي، رغم وجود بعض المصالح المشتركة مع روسيا، لكن ذلك لا يعني تطابق تلك المصالح[1].

لذلك ينظر قادة إيران إلى دولتهم واستراتيجيتهم بشكل جاد من أجل بناء دولتهم الإسلامية سواء كان هذا المشروع مرتبطًا بالعقيدة أو بدواعي الأمن القومي، أو برغبة التوسع وطموحات السطوة الإقليمية، وقد طبق المسؤولون في إيران استراتيجية تصدير الثورة، معتمدين على ما جاء بالدستور وخطب الخميني وتوجيهاته، فالدستور الإيراني في المادة 154 من الفصل السادس اعتبر: "أن إيران تعتبر سعادة الإنسان في المجتمع البشري كله قضية مقدسة لها، وأن الاستقلال والحرية، وإقامة حكومة ما سمّاه بحكومة الحق والعدل حقًا لجميع الناس في أرجاء العالم كافة"[2].

1- شاهرام تشوبين، **طموحات إيران النووية**، مرجع سابق، ص 181

2- المادة 154 من دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية عام 1989، ص 28.

المطلب الثاني: الاستراتيجية الإقليمية لتركية

شهدت تركيا خلال السنوات الماضية تصاعدًا مطردًا وملحوظًا في أدوارها على مستوى الدولي والإقليمي، تبلورت خلالها استراتيجية إقليمية تركيا جديدة بعد تراجع مكانتها الجوستراتيجية لدى الغرب في أعقاب انتهاء الحرب الباردة باعتبارها إحدى آليات الغرب نحو تطويق الاتحاد السوفييتي السابق، مما منع انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، فذهب التفكير التركي البراغماتي ليعيد قراءة مواقفه بشكل دقيق تجاه الواقع الإقليمي والدولي، ومن أبرز هذه الأدوار التي تناول معطياتها بعض منظري الاستراتيجية الجديدة تجاه الشرق الأوسط يكمن في التوجه التركي نحو القضية الفلسطينية، الذي أثار الكثير من التكهنات والتساؤلات خاصة في ظل سيطرة حزب العدالة والتنمية ذي الميول الإسلامية على الحكم[1].

لكن مع ظهور الربيع العربي انتهجت الدبلوماسية التركية نهجًا مغايرًا، فشاركت في حملة حلف الأطلسي على نظام القذافي، وحولت العلاقات الإيجابية قبل بدء الاحتجاجات في سورية بعد أسبوعين إلى قوة ضاغطة على نظام الرئيس السوري الدكتور بشار الأسد، أما مع إيران فأصبح التوتر هو سمة العلاقة بعد موافقة أنقرة على نشر الدرع الصاروخية على أراضيها وتحديدًا المناطق الحدودية مع إيران وروسيا التي هي أكبر شريك تجاري لها.

إضافة إلى ذلك، انغمست روسيا في التعقيد في عام 2015 لمصالح جيواستراتيجية بحتة من خلال فرض نفسها في المعادلة الاستراتيجية في الشرق الأوسط وأوروبا لتستعيد مجدها السابق ولتعزيز موقفها في أوكرانيا، وتصبح بالتالي عاملًا مؤثرًا في التموضع الاستراتيجي التركي[2].

وبالتالي، فإنه من المنظور التركي، تجمعت العديد من المخاوف الاستراتيجية منها على سبيل المثال لا الحصر: صدى المواجهات الداخلية السورية عليها، ومشكلة اللاجئين السوريين وتأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية، الواقع العراقي والاستغلال الإسرائيلي والأمريكي لهذا الوضع والضغط عليها،

1- طايل العدوان، **الاستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط**، مرجع سابق، ص 71.

2- المرجع السابق، ص6.

والموقف الأمريكي السلبي والداعم لأكراد سوريا على الحدود التركية، والمشكلة الكردية، والتحالف الروسي الإيراني في سوريا.

وبناءً على ما سبق، فإن الانخراط التركي في تعقيد البيئة الخارجية نحو الداخل التركي، كان للمحافظة على المصالح التركية في المنطقة. علمًا أن هذا التوجه يستوجب عليها امتلاك عناصر وأدوات القوة الاستراتيجية قبل انغماسها فيه. وبالرغم من هذا التعقيد إلا أن هناك العديد من الفرص التي تسمح لتركية استغلالها لتشكيل استراتيجيتها.

وبما أن اللاعبين الآخرين هم أنفسهم غير متأكدين من صوابية خطواتهم القادمة فإن ذلك يعطي فرصة لتركية لموضع قدم في إقليمها، كما أن كل المناورات والتحالفات والنوايا أصبحت معروفة، وبالتالي أضحى فهم اللعبة سهلًا. كذلك فإن كل اللاعبين أصبحوا تحت ظروف التعقيد وعدم اليقين والضعف في التنبؤ.

بناءً على ما تقدم، إن منطقة الشرق الأوسط قد نالت الاهتمام الكبير من قبل مخططي السياسة الخارجية التركية، خاصة تجاه المتغيرات الإقليمية التي حدثت في هذه المنطقة البالغة الحيوية في الشأن الدولي، وبرزت تلك السياسة المتبعة من قبل حكومة حزب العدالة والتنمية، حيث توجهت في توظيف الموارد الطبيعية التركية وطاقاتها الاقتصادية في بناء صرح سياسي إقليمي جديد قائم على التعاون مع الدول الإقليمية، حيث تأمل تركيا من وراءه استبدال التنافس التقليدي بين الأطراف الساعية إلى فرض الزعامة الإقليمية القائمة على الهيمنة، بنمط أكثر حداثة يمكن أن تصبح بموجبه تركيا لاعبًا مهمًا.

واستندت هذه الاستراتيجية الإقليمية الجديدة التي تم الشروع بها في تركيا بعد فشل التوقعات التي سادت في بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، والتي تنبأت بتشكل نظام عالمي جديد بعد انهيار الاتحاد السوفييتي السابق، وانتهاء الحرب الباردة بين القطبين الكبيرين اللذين كانا مسيطرين على مجرى العلاقات الدولية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية 1945م [1].

[1]– طايل العدوان، **الاستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط**، مرجع سابق، ص 74.

أما التحول في طبيعة السياسة التركية وأنماطها على الساحة الإقليمية فبرز بعد أن احتلت منطقة الشرق الأوسط قائمة الأوليات لدى صناع القرار في تركيا، ولم تكن هذه السياسة محض تحولات جزئية أو تغييرات تكتيكية، بل شهدت إعادة توصيف لدوائر حركتها بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، وأصبح للدبلوماسية التركية في عهد هذا الحزب تحركات مكثفة وفق "العثمانية الجديدة"، التي أولت خلالها تركيا الاهتمام الكبير إلى تفاعلات الشرق الأوسط، وظهر هذا الاهتمام في زيارات المسؤولين الأتراك ومستوى العلاقات المختلفة وحجمها والتي ربطت تركيا بالعديد من دول الشرق الأوسط، بالإضافة إلى المساحات التي أخذت تحتلها قضايا هذه المنطقة في وسائل الإعلام، مع تزايد وتيرة الاهتمام الشعبي وطبيعته بهذه المنطقة، على نحو جعل تركيا على الدوام بالقرب من الأحداث في أغلب تفاعلاتها.

ودفعت المتغيرات الدولية والإقليمية التي حدثت في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بدءًا من أحداث الحادي عشر من أيلول من العام 2001 م، وما تبعها من الحرب على الإرهاب الذي توج بالغزو الأمريكي لكل من العراق وأفغانستان، في توصل تركيا إلى بديهية مهمة وهي أنه ليس من مصلحتها المخاطرة بعلاقاتها مع العالمين الإسلامي والعربي، مما دفعها أن تقيم توازنًا دقيقًا بين كل التيارات والمصالح والاتجاهات: الأوروبية، الإسرائيلية، الأمريكية، الإسلامية والعربية، وذلك عبر إقامة علاقات جيدة مع كل جيرانها الإقليميين، بحيث تكون بلدًا محوريًا وعلى مسافة واحدة من الجميع، وقادرة على التأثير في مجريات الأحداث، وبهذا شهدت السياسة الخارجية التركية تبلور مشروع تجاه الشرق الأوسط، وكان من أبرزها مظاهر الانفتاح التركي على سوريا وإيران قبل الغزو الأمريكي للعراق، إذ قادت تركيا حملة دبلوماسية نشطة على شكل غير معهود في منطقة الشرق الأوسط، فاستضافت في كانون الثاني عام 2003، إسطنبول قمة موسعة ضمت كلًا من الأردن، سوريا، إيران، السعودية ومصر، كمحاولة للبحث عن بدائل الحرب الأمريكية المحتملة حينذاك على العراق.

إن وجهة النظر التركية المتعلقة بتنفيذ مشروعها في منطقة الشرق الأوسط يتطلب تحقيق تقارب مع إيران بسبب عدم الاستقرار في العراق، وبروز مقاومة شعبية مؤيدة لإيران أو أن تصبح إيران قوة سائدة في العراق[1].

---

[1]– طايل العدوان، **الاستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط**، مرجع سابق، ص 76.

واتجهت نظرة المشروع التركي الإقليمي نحو إيران معللة ذلك بأنها قادرة أن تكون بديلًا قويًا عن الدور الإقليمي العربي بما يوازي الثقل الإيراني، لكن بالرغم من أن تركيا جزء من منظومة أمريكية وأوروبية عسكرية وسياسية وراعية للكيان الإسرائيلي، ومعارضة للمصالح العربية والإيرانية في الوقت ذاته، لكن تركيا لم تبتعد كثيرًا في إيجاد مواجهة سياسية أو عسكرية مع إيران استنادًا للوقائع الآتية[1]:

1- " إن القيام بدور إقليمي ضد إيران وتزعّم الطائفة السنية لا ينسجم مع الأسس العلمانية لتركية، ويثير الخوف من عودة غرق تركيا في الشرق الإسلامي، وهو ما ترفضه النخب العلمانية والعسكرية بشكل قاطع.

2- إن خيار الاستغراق في مشروع إقليمي كبير يقوم على مبدأ المواجهة مع إيران يبعد تركيا عن خيارها الاستراتيجي للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وهو ما يلاقي رفضًا واسعًا داخل تركيا.

3- إن قيام تركيا بمواجهة إيران بدلًا عن العرب بشكل مباشر أو غير مباشر لا يليق أساسًا بدولة وشعب ساد العالم لقرون ليتحول إلى اللعب لحساب الآخرين في مواجهة إيران.

4- إن التركيبة الاجتماعية التركية التي تضم عرقيًا حوالي 12 مليون كردي، ومذهبيًا 20 مليون علوي تجعلها ليس فقط تحاذر بل ترفض قطعًا أي تفكير في مواجهة إيران.

5- إن لتركية مصالح اقتصادية مشتركة مع إيران، لا سيما على صعيد استيراد النفط والغاز الطبيعي من إيران، وأن تعزيز ذلك يحتاج أفضل العلاقات مع إيران.

6- إن المواجهة التركية – الإيرانية تفرض واقعًا جديدًا يلغي العلاقات المستقرة بين البلدين منذ اتفاقية قصر شيرين في 17 أيار 1639 التي رسمت أقدم حدود مستمرة بين دولتين في الشرق الأوسط.

---

[1]– مجلة شؤون عربية، العدد 129، القاهرة، مقالة بعنوان **الدور التركي في الشرق الأوسط: الهواجس والضوابط**، محمد نور الدين، ص 106.

7- إن سياسة العمق الاستراتيجي التي تبناها حزب العدالة والتنمية التركي تشمل الدول العربية وإيران، وهذا هو سبب التوجهات التركية مع طهران الشيعية وسوريا العلوية قبل أزمتها، والتواصل مع بعض الأطراف العراقية وحزب الله اللبناني وحركة حماس.

8- إن الرأي العام التركي يكن الكراهية للسياسات الأمريكية في الشرق الأوسط، وهو يرفض أي دور تركي لصالح تلك السياسات"[1].

لهذا تناول نهج العمل في المشروع التركي تجاه الشرق الأوسط الأهداف التي قامت عليها الاستراتيجية التركية الجديدة التي تبناها حزب العدالة والتنمية وبتخطيط من أحمد داوود أوغلو حيث اتبع سياسة التحرر من المفاهيم القديمة القائمة على أن تركيا محاطة بأعداء وعليها الدفاع عن نفسها في مواجهتهم، والاستعاضة عن تلك السياسة بمسارين رئيسيين هما:

- سياسة العمق الاستراتيجي والتي يكون لتركية بموجبها قوة التأثير النابعة من موقعها الجغرافي.

- سياسة تصفير المشاكل التي تهدف إلى حل مشاكل تركيا مع جيرانها. لكن في الوقت الحالي، شهدت السياسة الخارجية التركية تبدلًا مع أحداث العالم العربي، ولم تعد قائمة على تصفير المشاكل، بل إن التوتر هو السمة الغالبة حاليًا في علاقتها مع محيطها، نذكر على سبيل المثال:

حيث لاحت أزمة مصرية – تركيا في آب 2020 بالاستكشافات البحرية التي أجرتها تركيا في منطقة شرق المتوسط، حيث قامت سفينة تركيا بأعمال مسح "سيزمي" في منطقة تتداخل مع النقطة رقم 8، والتي تعد منطقة اقتصادية مصرية خالصة، بالإضافة إلى صدام آخر مع نيقوسيا ومنع بالقوة لأعمال الاستكشافات، كاد أن يتحول إلى اشتباك عسكري مع اليونان في تموز 2020 لنفس الأسباب. ويضاف على ما سبق، التدخل العسكري التركي في ليبيا[2].

---

[1]- مجلة شؤون عربية، العدد 129، القاهرة، مقالة بعنوان **الدور التركي في الشرق الأوسط: الهواجس والضوابط**، محمد نور الدين، مرجع سابق، ص 106.

[2]- الأخبار، الأربعاء 19 آب 2020، مقالة بعنوان **الصراع على المتوسط مواجهة مصرية- تركيا جديدة... في البحر**، رمزي باشا.

كل ذلك يؤكد أن تركيا بدأت تتخذ مسارًا مخالفًا لما كانت تصرّح به دائمًا عن سياسة تصفير المشكلات.

لذلك فإن المشروع التركي في الشرق الأوسط قد تم بناؤه من قبل ما أطلق عليهم العثمانيون الجدد بسبب رؤيتهم للتاريخ العثماني بنظرة إيجابية على عكس العلمانية الكمالية وعلى رؤية استراتيجية جديدة لسياسة خارجية تسعى إلى استغلال الموقع الجيوبوليتيكي التركي بين آسيا وأوروبا، والعلاقات التاريخية التركية مع دول الجوار من أجل تحقيق المصالح التركية السياسية والعسكرية والاقتصادية في الشرق الأوسط[1].

لذلك إنّ دور تركيا في الشرق الأوسط، يهدف إلى ترشيد التفاعلات الإقليمية، لعدة أسباب:

1- تحتفظ تركيا بعلاقات قوية مع "إسرائيل" والفلسطينيين.

2- ترتبط تركيا بعلاقات طيبة مع سورية وإيران إلى جانب مصر والسعودية.

3- تتسم السياسة التركية بوجه عام بالعقلانية[2].

---

[1] – المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، مقالة بعنوان **تحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية، في: العيطة وآخرون، العرب وتركية تحديات الحاضر ورهانات المستقبل**، محمد عبد القادر، ص 574.

[2] – طايل العدوان، **الاستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط**، مرجع سابق، ص 78.

الخاتمة

اتجهت العلاقة بين إيران وتركية منذ العام 1925 نحو التعاون في العديد من القضايا إلا أن التبدلات الداخلية لكلا الدولتين حدّدت لهما سياسة خارجية مختلفة قائمة على عقيدة سياسية واقتصادية مغايرة، حيث تبرز أهمية العلاقة بينهما بشكل واضح بعد سقوط الاتحاد السوفياتي والثنائية القطبية، واحتلت الأحداث السياسية في الشرق الأوسط منذ العام 2003 واجهة ومسرح الأحداث الدولية، حيث شكل احتلال العراق منعطفًا مهمًا في التوجهات السياسات الخارجية لكلا الدولتين، وتبدلت بالتالي الأولويات وتأرجحت ما بين الصراع حينًا والحرب حينًا آخر.

ولأن تركيا وإيران دولتان محوريتان في الشرق الأوسط تسعيان إلى مدّ نفوذهما في دائرة تأثيرهما المشتركة نتيجة التواجد الجغرافي، كان المجال الحيوي لكل منهما متداخلًا، والأمن القومي للبلدين مشتركًا إلى حدٍّ دفع بالعلاقات بينهما إلى التشابك أحيانًا حدّ التفاعل الثنائي (العلاقات الاقتصادية)، وأحيانًا أخرى إلى التنافس على النفوذ في الساحة الإقليمية المشتركة نظرًا لاختلاف المصالح والأهداف (العلاقات السياسية).

ولم تصل الأمور بينهما إلى حد التصادم بالرغم من التباعد الكبير بينهما في التوجهات والرؤى، ويتبين أن كلا البلدين لا يمكنهما التصادم والوصول إلى الحرب أو الصراع وذلك لأسباب مختلفة، وفي مقدمتها العلاقات الاقتصادية المشتركة التي طبعت حاجة البلدين بالسير نحو التعاون، والتي استمرت طيلة العقود المنصرمة بالرغم من الاختلاف في التطلعات والأهداف السياسية لكلا البلدين وخاصة بعد احتلال العراق.

وبعد دراسة العلاقات بين البلدين يتبين أن معطيات السياسة الخارجية لهما مختلفة، فقد استندت السياسة الخارجية لتركية منذ تأسيسها على ثابتة أساسية وهي التحالف مع الولايات المتحدة الأميركية والسير في فلكها، وذلك في كل الحكومات العلمانية والعسكرية السابقة التي حكمت الدولة التركية منذ تأسيسها حتى وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في سنة 2002.

ومع وصول هذا الحزب ذي الجذور الإسلامية والحكم العلماني بقيت تركيا حليفًا للولايات المتحدة الأمريكية، على الرغم من أن تركيا لم يكن لديها رؤية سياسية خارجية واضحة، ولم تتبنَّى نموذجًا سياسيًا خارجيًا في علاقاتها الدولية، فظلت بالتالي تتأرجح ما بين السياسة الداخلية المتبدلة وغير المستقرة.

وبقيت رهينة تثبيت نظام الحكم العلماني، وأسيرة الصراع على السلطة ما بين الجيش والسياسيين المدنيين، بالرغم من محاولات الإسلاميين الوصول إلى السلطة أيام نجم الدين أربكان، ودأبت على تكريس فكرة الدولة التركية العلمانية التي تجابه مخاوف من المشاكل الداخلية السياسية والمشكلة الكردية والمشكلات الاقتصادية، وتتبنى سياسة خارجية متطابقة في الكثير من المواقف الدولية مع الولايات المتحدة الأميركية.

وعليه، إن سياسة تركيا الخارجية بعد العام 2002 ونتيجة استقرار السياسة الداخلية وتبني حزب العدالة والتنمية نظرية العمق الاستراتيجي، أصبح لديها رؤية خارجية واستراتيجية سياسية، حددت آليات التعاون مع المحيط وأطر المنافسة وخاصة مع إيران التي كان لها حتى العام 1979 أي تاريخ انتصار الثورة الإيرانية، نفس المسار في السياسة الخارجية وذلك زمن الشاه الأب والابن والتي كانت تتماهى مع الولايات المتحدة الأميركية.

فدافع أحمد داوود أوغلو من خلال نظرية العمق الاستراتيجي، عن ضرورات الانغماس التركي في مشروعها الجديد في الشرق الأوسط، والتمدد داخل محيط تركيا، رابطًا طموحات تركيا في تحقيق الرفاه والتنمية الاقتصادية بشيوع هذا الرفاه في دول الجوار الإقليمي، حيث شبه أوغلو هذه الدول بـ"البيوت الخشبية"، التي لا تستطيع أن تحمي نفسها في حال اندلاع النيران في أحدها، وخاصة أنها ما زالت تعاني من عدة أزمات مختلفة من الناحية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، الأمر الذي يتطلب تدخلًا من تركيا وتعميق استراتيجيتها داخل هذه البيوت، وذلك بالاستفادة من العامل الديني دون غيره، كرابط وحيد وأكثر تأثيرًا في البيوت الخشبية الهشة.

وتماشيًا مع الأسلوب الإيراني، أخذت تركيا على عاتقها تعميق علاقاتها مع دول المنطقة العربية، حيث دخلت في صدام مع حلفائها الغربيين، الذين لم تستطع أن تكسب ودهم، فنصّبت نفسها المحامي والمدافع عن قضايا محيطها الإقليمي خاصة بعد انتفاضات الربيع العربي، كذلك في لبنان وفلسطين، الأمر الذي لم يزعج الجارة الإيرانية، التي استفادت من تركيا كداعم لها وليس كمنافس، بل استطاعت توظيف الدور التركي في الملف الأكثر أهمية في الاستراتيجية الإيرانية، عندما نجحت تركيا في ضبط سنة العراق وأكراده، وتشجيعهم على دعم العملية السياسية، لمنع تأزم الوضع العراقي، الذي أصبح تحت الهيمنة الإيرانية بشكل كامل. وهو ما يفسر انحيازًا لإيران في موضوع الملف النووي، وجعل إيران تقبل بأن تكون تركيا وليس روسيا بلدًا مقترحًا لتبادل اليورانيوم بنسبة 3،5% مع الدول الغربية.

وعليه، لم تشكل الانتفاضات العربية نقطة افتراق بين إيران وتركية، بقدر ما شكلت نوعًا من المشكلات الهامشية، التي نقلت طبيعة العلاقة بين البلدين من التعاون والتنافس، إلى مرحلة من الشراكة والمواجهة الإقليمية. فإيران لن تختلف مع حليفها التركي، الذي يتشارك معها في أهم ملفاتها الداخلية (الملف النووي)، وتدرك الفشل الذي مني به الأتراك في سورية، لذلك فهي تتفق معها في دعم باقي انتفاضات الربيع العربي، التي رأت فيها إيران بأنها امتداد لشعارات الثورة الإيرانية.

وأثبتت التطورات ما بعد أحداث سوريا وحتى الوقت الحاضر أن إيران تعمل وفق سياسة خارجية ثابتة بمعطيات ثابتة، أما تركيا فتعمل وفق سياسة غير مستقرة ومعطيات غير ثابتة بالرغم من وجود رؤية وأيديولوجية في سياسة تركيا الخارجية، وأن ثبات سياسة إيران الخارجية بالرغم من تبديل الشعار من مفهوم تصدير الثورة إلى دعم المقاومة، ظل على حاله، وبنت إيران سياستها الخارجية مع حلفائها على هذا الأساس، فالمعطى الثابت لدى إيران هو نصرة المستضعفين وتحرير فلسطين والعداء لإسرائيل، وبالتالي الوقوف في وجه سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الاستعلائية، والأعوام الأربعون من عمر الدولة الإسلامية في إيران أثبتت هذا المسار، ولم تتبدل.

بينما تركيا تسعى إلى أن تكون دولة أوروبية وتعمل جاهدة للدخول إلى الاتحاد الأوروبي، لكنها لم تفلح، وكذلك الأمر، فهي تعمل وفق رؤية متوسطية تحمل أبعادًا سياسية واقتصادية، وكذلك

هي دولة شرق أوسطية، وتريد أن تلعب دورًا محوريًا مركزيًا في الشرق الأوسط، وعملت على أن تكون الدولة المركز لا الدولة الطرف، وهذا ما جعلها تتبنى رؤية العمق الاستراتيجية وفق الذهنية التاريخية لها والقائمة على حضارة الدولة العثمانية التي أرادت من خلالها أن تعمل على إعادة أمجاد الماضي في عثمانية جديدة تقدم نموذجها في الشرق الأوسط.

وهذا التنوع في التوجهات جعل من سياستها متبدلة، فلم تقدم ثباتًا في العلاقة مع الدول المحيطة بها، وخير مثال علاقتها مع سوريا من الحليف إلى الخصم، وصولًا إلى حد العداء، وفي قضية فلسطين نجدها مع القضية الفلسطينية ومع الكيان "الإسرائيلي"، وتعمل وفق مبدأ حلّ الدولتين على اعتبار ذلك وفق الشرعية الدولية، وتدعم حماس المصنفة أمريكيًا إرهابية، وكذلك تتبنى رؤية حكومة السلطة الفلسطينية، هذا من ناحية القضية الأساسية في الشرق الأوسط وهي الصراع العربي – "الإسرائيلي"، وهذا ما جعل منها دولة ذات وجهين، وكذلك بالنسبة للعراق فهي لم تبني علاقة جيدة معه على الرغم من أنها تتشارك معه في مشكلة القضية الكردية، ولم تصل معه إلى حدود التفاهم على مشكلات المياه والتركمان والحدود.

فحققت إيران نتيجة الثبات الذي انتهجته في السياسة الخارجية قدرة تأثير أكبر، ومدّت نفوذها انطلاقًا من دعم الدول الحليفة، وحولت العراق من مشكلة تهديد إلى فرصة، وعملت على تثبيت حلفها مع سوريا. ووقفت إلى جانب سوريا وبقيت داعمة وركنًا أساسيًا لمحور المقاومة في كل من فلسطين ولبنان في وجه الكيان "الإسرائيلي"، حتى باتت الدولة المركزية في محور الممانعة، ووطدت علاقاتها مع أهم الفاعلين الدوليين كالصين وروسيا، وبنت حلفًا معهما.

بالمقابل، وجدت السياسة التركية في علاقاتها مع إيران، فرصة في أن تتعلم من شريكها الإقليمي الإيراني، فعرفت كيف تستفيد من تداعي الأوضاع الداخلية في محيطها، كمرتكز لتطبيق نظرية " داوود أوغلو" في البعد الاستراتيجي، التي ترتكز على توسيع الصراعات وخلط الأوراق، التي تؤدي في نهاية المطاف إلى تقاسم النفوذ الإقليمي، في إطار نظام دولي، يقوم على التعاون والتنافس بين القوى الفاعلة دوليًا وإقليميًا.

من الواضح أنّ العلاقات التركية – الإيرانية تتميز بالتنافس والتعاون في نفس الوقت، فتارة يكون التعاون ظاهرًا والتنافس ضمنيًا، وأخرى يكون التنافس هو الظاهر والتعاون ضمنيًا، وبات جليًا أنّ قاعدة المصالح المشتركة التي تحكم العلاقات التركية – الإيرانية بدأت تتقدم مجددًا بعدما تراجعت على وقع الأزمة السورية، حيث يحرص كل طرف على نوع من الموازنة في سياساته الإقليمية والدولية لاستثمارها بأفضل شكل، كما إن العلاقات التركية – الإيرانية لن تتأثر كثيرًا بالأزمة السورية، نظرًا لحجم المصالح والقضايا الحيوية التي تربط بين البلدين، ويبقى غياب العرب والقوى العربية عن الساحة الإقليمية وحتى الدولية هو من سمح بظهور قوى أخرى فاعلة في المنطقة للدفاع عن مصالحها وحمايتها.

فالبلدان محكومان بالتعاون، وأنهما سيتعاملان مع علاقتهما من خلال نقاط الاتفاق، وليس نقاط الخلاف، وبعيدًا عن الأزمة السورية ودورها في توتر العلاقات التركية – الإيرانية في لحظات كثيرة، فإنّ هذه العلاقات تبدو كأنها أمام مرحلة جديدة مفعمة بالمصالح، ومن المرجح أن يزداد التعاون والتقارب أكثر بين البلدين في الفترة المقبلة.

وفي مقابل مجموعة القواسم المشتركة فهناك أيضًا معوقات تُلقي بظلالها على هذه العلاقات، إذ يخوض البلدان منافسة تاريخية على الزعامة الإقليمية منذ خمسة قرون، وتتصادم المنظومة القيمية لكلا النظامين، وتتعارض التحالفات الدولية لكل منهما، وتختلف الأدوات التي يستخدمها الطرفان في الهيمنة على المنطقة، سواء عسكرية كما في الحالة الإيرانية، أو سياسية واقتصادية كما هي الحال في الحالة التركية، ويبدو الصراع على النفوذ في الشرق الأوسط والرغبة في التمدد الإقليمي قدرًا مستمرًا للعلاقات الإيرانية – التركية، على الرغم من بعض الفترات التاريخية التي شهدت العلاقات فيها تقاربًا مهمًا بين البلدين، ويأتي ذلك كله في ظل اضطراب في موازين القوى العربية الفاعلة المنافسة أو المواجهة لهذا التقارب، ما يعني أنه سيكون على حساب المنطقة العربية بشكل عام والدول الخليجية بشكل أخص.

وتأسيسًا على ما تقدم، ثمة أسئلة كثيرة يطرحها واقع حركات الإسلام السياسي، بشقيها الشيعي والسني الأمر الذي يضع مستقبل التحالف التركي – الإيراني وأدواته في المنطقة، أمام استحقاقات، تفتح الباب لظهور نظام إقليمي جديد.

المصادر والمراجع

❖ المراجع باللغة العربية:

- **دستور**

- الجمهورية الإسلامية الإيرانية عام 1989.

- **الكتب:**

- أوغلو، أحمد داوود **العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية،** الطبعة الثانية، مركز الجزيرة للدراسات، 2011.
- البابجي، محمد، **الشرق الأوسط الكبير وآليات تنفيذ- تجزئة المجزّأ/ الدولة الفاشلة،** الفوضى الخلاقة، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، النجف الأشرف.
- برتران بادي ودومينيك فيدال، **أوضاع العالم 2011-50 فكرة رئيسة للفهم- نهاية العالم الأحادي،** الطبعة الأولى، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، 2011.
- برتران باري ودومينيك فيدال، **أوضاع العالم 2013- حقائق القادة والأسباب الحقيقية للتوترات في العالم،** الطبعة الأولى، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2013.
- بريجنسكي، زبغينو، **رقعة الشطرنج الكبرى،** ترجمة أمل الشرقي، الطبعة الأولى، الأهلية للنصر والتوزيع، عمان، 1999.
- تشوبين، شاهرام، **طموحات إيران النووية،** الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2007.
- خماش، ربنا، **العلاقات التركية – الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة،** الطبعة الثانية، MESC مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، 2010.
- رياض، محمد، **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط،** مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة.

- سلطان، جاسم، **الجغرافيا والحلم العربي القادم –جيوبوليتيك– عندما تتحدث الجغرافيا**، الطبعة الأولى، دار تمكين للأبحاث والنشر، بيروت، يناير 2013.
- سمير أمين، محمدين أحمد، حسن نافعة، فهيمة شرف الدين، ترجمة د. سناء أبو شقرا، **قضايا استراتيجية في المتوسط**، الطبعة الأولى، دار الفارابي، بيروت، 1992.
- السيد حسين، عدنان، **الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر**، الطبعة الثانية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1996.
- السيد حسين، عدنان، **العرب في دائرة النزاعات الدولية**، طبعة أولى، مطبعة سيكو، بيروت، 2001.
- الصمد، رياض، **العلاقات الدولية في القرن العشرين– تطور الأحداث لفترة ما بين الحربين 1914–1945**، الطبعة الثالثة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1986.
- عبد الحسين، ياسر، **السياسة الخارجية الإيرانية**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2015.
- عبد الوهاب، عبد المنعم، **جغرافيا العلاقات السياسية**، الكويت، وكالة المطبوعات.
- عبدالله، عادل، **محركات السياسة الإيرانية في منطقة الخليج العربي**، دار مدارك للنشر، بيروت، 2012.
- الفاضي، جمال، وآخرون، **الثقل الآسيوي في السياسة الدولية– محددات القوة الآسيوية**، الطبعة الأولى، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية الاقتصادية، برلين، 2018.
- مجموعة من المؤلفين، **العلاقات التركية – الإيرانية 1923–2003: دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
- محسن رضائي وعلي مبيني دهكري، **إيران الإسلامية في أفق الرؤية المستقبلية**، ترجمة رعد الحجاج، الطبعة الأولى، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، 2013.

- الهيتي، صبري فارس، **الجغرافيا السياسية- مع تطبيقات جيوبوليتيكية استشرافية عن الوطن العربي**، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2000.
- وهب، علي، **الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط- التآمر الأمريكي- الصهيوني**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2014.

- **الرسائل والأطاريح**

- أبو طالب، محمد، **السياسة الخارجية التركية في ظل حزب العدالة والتنمية تجاه العراق 2002-2015**، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في العلاقات الدولية والدبلوماسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية.
- حداد، روزي، **تأثير الجيبوليتك منطقة آسيا الوسطى على جيواستراتيجيّات الدول الكبرى (الصين الشعبية، روسيا الاتحادية، والولايات المتحدة الأميركية نموذجًا)**، رسالة لنيل شهادة ماستر بحثي في العلاقات الدولية والدبلوماسية، الجامعة اللبنانية، 2018.
- الحميري، إيناس، **الموقف الإقليمي من كردستان العراق بعد 2003**، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية والدبلوماسية، الجامعة الإسلامية في لبنان، كلية العلوم السياسية والإدارية والدبلوماسية، قسم العلاقات الدولية والدبلوماسية، 2018-2019.
- الخفاجي، حيدر، **التنافس السياسي والاقتصادي التركي- الإيراني وانعكاساته الإقليمية**، جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في العلوم السياسية – العلاقات الاقتصادية الدولية، جامعة النهرين، العراق، 2015.
- خليد، حاكم، **صراع القوى الكبرى في منطقة الشرق الأوسط من 2001-2015**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة مولاي طاهر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية، سعيدة، 2014-2015.

- دقماق، علي أكبر، **العلاقات الإيرانية – التركية بين التوافق والتوتر مرحلة الأزمة السورية (2015–2011) نموذجًا**، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في العلاقات الدولية والدبلوماسية، الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، 2018.

- الدلابيج، علي، **توازن القوى وأثره في الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأمريكي للعراق 2003–2011**، رسالة قدمت استكمالًا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، قسم العلوم السياسية، أيار 2011.

- الرحاحلة، أحمد، **الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط الفرص والتحديات Turkey's current role in the middle east "opportunities and challenges"**، قدمت هذه الرسالة استكمالًا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، الفصل الدراسي الثاني، 2014.

- عبد، أحمد، **الاستراتيجية الدفاعية التركية في عهد الرئيس أردوغان**، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية والدبلوماسية، الجامعة الإسلامية في لبنان، كلية العلوم السياسية والإدارية والدبلوماسية، قسم العلاقات الدولية والدبلوماسية، 2018–2019.

- العدوان، طايل، **الاستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط**، رسالة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2013.

- مرجي، حسين، **العامل الكردي في الأزمة السورية**، الجامعة اللبنانية – كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية الفرع الأول، رسالة للحصول على درجة الماستر في العلاقات الدولية.

- نحلة، ليال، **دور الدولة الإقليمية في السياسة الدولية – إيران نموذجًا**، رسالة لنيل شهادة الدبلوم في العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، الفرع الأول، 2017.

- وناسي، لزهر، **التفاعلات الاستراتيجية في آسيا الوسطى، دراسة في العلاقات بين مثلث القوة الولايات المتحدة الأمريكية– الصين– روسيا**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة

دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية ودراسات استراتيجية، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013-2014.

- **المجلات**

- الأخبار، الأربعاء 19 آب 2020، مقالة بعنوان **الصراع على المتوسط مواجهة مصرية- تركيا جديدة... في البحر**، رمزي باشا.

- سلسلة المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، بيروت، آذار 2013، مقالة بعنوان **الأبعاد الجيواستراتيجية للسياستين الإيرانية والتركية حيال سورية**، علي بكير.

- سياسات عربية، العدد 18 كانون الثاني/ يناير، 2016، مقالة بعنوان **الثورة والصراع على سوريا: تداعيات الفشل في إدارة لعبة التوازنات الإقليمية**، مروان قبلان.

- شؤون أوسط العدد 135، بيروت، ربيع 2010، مقالة **بعنوان مقاربة العلاقات التركية- الإيرانية من منظار أوسع**، سردار بويزار.

- شؤون أوسط، العدد 136، بيروت، 2010، مقالة بعنوان تركيا **والموقف من احتمالات توجيه ضربة عسكرية إلى إيران**، محمد نور الدين.

- شؤون أوسط، العدد 146، خريف 2013، مقالة **بعنوان الشرق الأوسط والنظام الإقليمي بعد مئة عام على سايكس- بيكو**، محمد نور الدين.

- شؤون أوسط، العدد 147، شتاء 2014، مقالة بعنوان **المشروع التركي: تراجع داخلي وانهيار خارجي**، محمد نور الدين.
- فصلية السياسة التركية، المجلد 12، عدد 3 (2013)، مقالة بعنوان **البراغماتية والتنافس: طبيعة العلاقات التركية - الإيرانية**، شفق باش.

- المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، **الجيوسياسة (الجيوبوليتك): من الفكرة إلى الأداة**، العدد الثاني: جويليه 2016، رضوان بوهيدل.

- مجلة الرائد، العدد 70، مجلة فصلية، الكويت، 2011، مقالة بعنوان **جذور الصراع العثماني الصفوي**، لسعد سعيد الديهوجي.

- مجلة الشرق الأوسط، العدد 82، 1999، مقالة بعنوان **واجب على أمريكا السيطرة على العالم**، زبيغنيو بريجنسكي.

- المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 41-42، شتاء ربيع، 2014، مقالة **بعنوان تركيا بعد الحرب الباردة (ملء الفراغ)**، شوكت سعدون.

- مجلة دراسات الكوفة، العدد 41، مجلة فصلية محكمة، العراق، 2018 مقالة بعنوان **الاستقطاب الإقليمي وتأثيره على منطقة الشرق الأوسط- إيران- السعودية نموذجًا- رؤية استراتيجية**، لعلي البغدادي.

- مجلة دراسات دولية، العدد 60، بغداد، 2015، مقالة بعنوان **العراق في الاستراتيجية التركية**، حيدر علي حسين.

- مجلة دراسات دولية، العددان 64-65، بغداد، 2016، مقالة بعنوان **قراءة في طبيعة العلاقات الإيرانية- التركية**، عبد الحميد سلطان.

- مجلة سياسات عربية، العدد7، آذار/مارس، 2017، مناقشة تصورات "معهد واشنطن لسياسة الشرق الأوسط"، مقالة بعنوان **سياسات الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط**، محمد المصري.

- مجلة شؤون أوسط، العدد 147، شتاء 2014، مقالة بعنوان **الصراع السياسي في الشرق الأوسط- الجانب الاستراتيجي**، إلياس فرحات.

- مجلة شؤون عربية، العدد 129، القاهرة، مقالة بعنوان **الدور التركي في الشرق الأوسط: الهواجس والضوابط**، محمد نور الدين.

- مركز الجزيرة للدراسات، تقرير، 5 نيسان 2015، مقالة بعنوان **عاصفة الحزم: حدود التنافس التركي– الإيراني**، محمود الرنتسي.

- المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية الاقتصادية، برلين، 2010، مقالة بعنوان **الدور الإقليمي لتركية تجاه الشرق الأوسط (2010–2002)**، مي المرشد.

- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، مقالة بعنوان **تحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية، في العرب وتركية تحديات الحاضر ورهانات المستقبل**، محمد عبد القادر.

- مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، العدد الثاني عشر، تشرين الثاني/ نوفمبر، 2016، مقالة **بعنوان أزمة السياسة الخارجية التركية وانعكاسها على العلاقات العربية– التركية ودور تركيا الإقليمي**، فريق الأزمات العربي.

- منشورات الدفاع المدني، العدد 96 – نيسان 2016، **الصراع على النفط والغاز وأهمية منطقة الشرق الأوسط الاستراتيجية**، نبيل سرور.

- **دراسات**

- ا ف ستيفان لارابي F. Stephan lurrabee– عالير ظا نادر Alireza Nar، **العلاقات التركية – الإيرانية في شرق أوسط بات متغيرًا**، Rand National Deffene research institute، 2013.حلقة نقاش مغلقة حول السياسة الخارجية التركية، مركز الدراسات الاستراتيجية في بيروت، 2002/6/27.

- عودة، نبيل، **الصراع من أجل النفوذ تركيا وإيران في الشرق الأوسط**، الجمعة 11 آب 2017.

- المرشد، مي، **الدور الإقليمي لتركية تجاه الشرق الأوسط (2002–2010)**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية الاقتصادية، برلين، 2010.

- المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، العراق، مقالة بعنوان **الشرق الأوسط الكبير وآليات تنفيذه- تجزئة المجزّأ/ الدولة الفاشلة/ الفوضى الخلاقة**، البابجي هاشم.

- مركز الجزيرة للدراسات، 23 آب 2017، **إيران وتركيا الانتقال إلى مساحة التعاون وتنسيق المواقف**، سعيد الحاج.

- مركز الجزيرة للدراسات، تقرير، 5 نيسان 2015، مقالة بعنوان **عاصفة الحزم: حدود التنافس التركي- الإيراني**، محمود الرنتيسي.

- **المحاضرات:**

- أبو ضاهر، كامل، **الفصل السادس الجيوبوليتيك والجغرافيا السياسية**، 2012.

- الأشمر، حسان **المسرح الجيوستراتيجي للشرق الأوسط**، محاضرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، الفرع الأول.

- الأشمر، حسان، **التحولات السياسية في الشرق الأوسط**، محاضرة في كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية- الفرع الأول.

- **المواقع الالكترونية**

- https://arabprf.com/?p=474
- http://basiceducation..
- http://lampress.net
- https://carnegieendowment.org/sada/81332
- http://www.mfa.gov.tra
- http://www.moqatel.com
- _http://www.star.com.tr
- http://www.warandpeace.ru
- https//alakhbar.com.opinion151226

- Https://alkhaleejonline.net.

  https://annabaa.org

- https://ar.wikipedia.org
- https://democraticac.de
- https://democraticac.de
- https://elwekalanews.com
- https://haberturk/ekonomi/haber
- https://madardaily.com/
- https://www.falsharq.com
- https://www.falsharq.com/

  https://www.france24.com/ar

- https://www.geopolitica.ru
- https://www.noonpost.com/
- https://www.politics-dz.com
- https://www.rhalaa.com/l
- https://www.thoughtco.com
- https://www.turkpress.co/
- https:\\www.politics-dz.com\community.
- www.acrseg,org
- www.al-binaa.com
- www.alewaanewspaper.com

- www.anbaaonline.com
- www.geopoliticsturk.com
- www.Sasapost.com
- www.wikipedia.com

- **المراجع باللغة الأجنبية:**

- Abba Eban, **voice of Israel**, New York: horizon press, 1969.
- Bara Birce, **what is behind the hostility between Iran and Turkey**, Aljazeera News, 26\2\2017.Dugin, Alexander, friederich Ratzel: **the state as a physical organism**, Geon gmntnka-ru: 2/3/2019.
- Benishay Gaitel, **Iran et Turquie: deux pays du Moyen-Orient en rivalité perpétuelle par Daniel pipes**, LPH info, septembre, 2017.
- Geopolitical Theories: Heartland, Rimland, & Organic State.
- Halford Mackinder, **the geographical Pivot of history 1904,** the geographical journal Vol. 23, no.4, the royal geographical society, London, April 1904.
- Mansoureh Ebrahimi- kamaruzaman YUsoff-Mir Miaradli seyed Jabili, **Economic, Political And Strategic Issues In Iran- Turkey Relations**, 2002-2015, SAGE, 2017.
- O'lavin Brian, **Mahan and Corbett on maritime strategy's naval war**, college 10 February, 2009.
- Patricia Carley, **turkey's role in the middle east, united states institute of peace**, Washington, December, 2005.

- Sulrymsn, Elik, Iran-**turkey relations- 1979-2001, conceptualizing the dynamics of politics religion and security in middle- power starts**, new york and London: routledge.

فهرس الرسوم التوضيحية

فهرس الخرائط

الفهرس